متخصصة بالبحوث العلمية المحكمة

مجلة فصليّة مؤقّتًا، متخصّصة بالآداب والعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة

ISSN 2959-9423

ترخيص رقم 2022/244

صدى العلوم

العدد 13

السنة الثالثة

تموز 2026

دار بيروت الدولية

للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان

00961373983

صدى العلوم

متخصصة بالبحوث العلمية المحكمة

ترخيص رقم 2022/244

مجلة شهرية محكمة تعنى بقضايا العلوم النظرية والتطبيقية

الرقم التسلسلي المعياري لتعريف المطبوعات: issn 2959-9423

رئيس التحرير والمدير المسؤول

د. حسن محمد إبراهيم

00961 3 973983

موقع المجلة الإلكتروني: www.sadaloulum.com

البريد الإلكتروني: sadaloulum@gmail.com

الرقم التسلسلي المعياري الدولي لتعريف الدوريات لإلكترونية: issn 2959-9431

الاشتراكات: للأفراد داخل لبنان 80 $ أو ما يعادلها
للمؤسسات 125 $ أو ما يعادلها
مع رسوم البريد ضمناً

تصدر عن:

دار بيروت الدولية
للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان
009613973983

إخراج فني
Majed Mostafa
+961 70 743 117

تصميم شعار المجلة:
حسين جفال

Website Designed & Developed by
Eng. Ahmad Ali Raychouni
Software Engineer

إنّ الآراء والأفكار الواردة في الأبحاث لا تعبر بالضرورة عن رأي إدارة المجلة وفكرها

أسرة التحرير والهيئة الاستشارية العلمية وهيئة التحكيم في مجلة «صدى العلوم»

رئاسة التحرير				
الاسم	الاختصاص		الجامعة	البلد
د. حسن محمد إبراهيم	تاريخ سياسي معاصر	رئيس التحرير	ـــــ	لبنان

الهيئة الاستشارية العلمية			
الاسم	الاختصاص	الجامعة	البلد
أ.د. زينب الملا السلطاني	علوم القرآن ولسانيّات	رئيسة جامعة الزهراء عليها السلام في كربلاء	العراق
أ.د. محمد محسن	علوم الإعلام والاتصال	عميد المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية في الجامعة اللبنانية	لبنان
أ.د. هبة شندب	اللغة الانكليزية	الجامعة اللبنانية	لبنان
أ.د. هويدا الترك	علوم اجتماعية	الجامعة اللبنانية	لبنان
أ.د. عصام الحاج علي	تاريخ إسلامي	الجامعة اللبنانية	لبنان

هيئة التحرير			
الاسم	الاختصاص	الجامعة	البلد
أ.د. محمود عواد	لغة إنكليزية	الجامعة اللبنانية	لبنان
أ.د. يسرى مازح	لغة إنكليزية	الجامعة اللبنانية	لبنان
أ.م.د. آني جوكوليان	لغة إنكليزية	الجامعة اللبنانية	لبنان
أ.د. طراد حمادة	فلسفة	وزير سابق / الجامعة اللبنانية	لبنان
أ.د. خنجر حمية	فلسفة	الجامعة اللبنانية	لبنان
أ.د. معضاد رحال	علوم اجتماعية	الجامعة اللبنانية	لبنان

أ.د. يوسف طباجة	علوم اجتماعية	الجامعة اللبنانية	لبنان
أ.د. محمد مراد	تاريخ	الجامعة اللبنانية	لبنان
أ.م.د. يحيى فرحات	تاريخ	الجامعة اللبنانية	لبنان
أ.د. قيس الجنابي	تاريخ / حضارة الشرق الأدنى القديم	جامعة بابل	العراق
أ.م.د. نبيل سرور	علوم سياسية واقتصادية	الجامعة اللبنانية	لبنان
أ.د. صفاء الحفيظ	الأدب العربي الحديث	جامعة بابل	العراق
أ. م.د. حسن الزهيري	لغة عربية ونحو	الكلية التربوية المفتوحة / بابل	العراق
د. زينب الطحان	لغة عربية / سرد روائي	الجامعة اللبنانية	لبنان
أ.د. مايا خالد	لغة فرنسية / ألسنية	الجامعة اللبنانية	لبنان
أ.د. فاتن قبرصلي	لغة فرنسية / أدبي	الجامعة اللبنانية	لبنان
أ.د. محمد عبده	حقوق	الجامعة اللبنانية	لبنان
أ.د. عبير كمال الحركة	حقوق	الجامعة اللبنانية	لبنان
أ.د. مهى المصري	آثار	الجامعة اللبنانية	لبنان
أ.م.د. حيدر خير الدين	آثار	الجامعة اللبنانية	لبنان
أ.م.د. جعفر فضل الله	آثار وتاريخ الفن / سياحة وفنادق	الجامعة اللبنانية	لبنان
أ.د. خليل إبراهيم خلف الدليمي	إدارة أعمال	جامعة إربد الأهلية	الأردن
أ.د. سحر حجازي	علم نفس اجتماعي	الجامعة اللبنانية	لبنان
د. فاطمة دقماق	علم نفس	الجامعة الإسلامية	لبنان
أ.د. صليحة لكحل	علم اجتماع جنائي	جامعة «أحمد بن يحيى الونشريسي» تيسمسيلت	الجزائر
أ.د. فراس الربيعي	جغرافية سياسية	جامعة ديالى	العراق
أ.م. د. حميدة العجل	تنمية اقتصادية اجتماعية	جامعة الجنان	لبنان

أهداف مجلة «صدى العلوم»

يسرّ إدارة مجلة «**صدى العلوم**» الصادرة في لبنان، بناء على القرار الرقم (244/ 2022) الصادر عن وزارة الإعلام، بتاريخ 18 تشرين الثاني 2022، والمصنفة «**مطبوعة شهرية، غير سياسية، باللغات العربية، الفرنسية والانكليزية، متخصصة بالبحوث العلمية المحكمة**»، وبشخص مديرها العام ورئيس التحرير الدكتور حسن محمد إبراهيم، والتي تضم نخبة من الأستاذة الجامعين برتبة بروفسور من ذوي الكفاءة العلمية المرموقة في مختلف العلوم، ليشكلوا أسرة التحرير واللجنة الاستشارية العلمية المحكمة، أن تعلن أهدافها، التي ترتقي بالإنسان والعلوم الإنسانية وتفتخر بأنها تعمل لها ومن أجلها، ومن أبرز أهدافها:

- احترام الإنسان وعقله وروحه وفكره ومعتقد الخير والصلاح.
- تقديم ونشر رسالة العلم والعلوم لما فيه خير الإنسان والإنسانية والتعبير عن الأخلاقيات السامية.
- التواصل فيما بين الإنسان وأخيه الإنسان من خلال نقل الرسالة العلمية ضمن مكارم الأخلاقية.
- توسيع آفاق التواصل العلمي بين مختلف الباحثين من مختلف الدول.
- إفساح المجال للباحثين، في شتى دول العالم، لنشر بحوثهم ودراساتهم العلمية بهدف إظهار الحقائق وتعميم الفائدة.
- نشر الرسالة العلمية التي تحافظ على كينونة الإنسان والإنسانية.

نأمل من الجميع التعاون، وستجدون المجلة بخدمتكم لما هو خير لنا ونشر العلوم إن شاء الله.

شروط النشر في مجلة «صدى العلوم»

يسرّ إدارة مجلة «**صدى العلوم**» الصادرة في لبنان، بناء على القرار الرقم (244/ 2022) الصادر عن وزارة الإعلام، بتاريخ 18 تشرين الثاني 2022، والمصنفة «**مطبوعة شهرية، غير سياسية، باللغات العربية، الفرنسية والانكليزية، متخصصة بالبحوث العلمية المحكمة**»، وبشخص مديرها العام ورئيس التحرير الدكتور حسن محمد إبراهيم، واللجنة العلمية والاستشارية، أن تضع معايير نشر البحوث العلمية على صفحاتها، أهمها:

1. أن يكون البحث جديدًا، وغير منشور سابقًا في أيّة وسيلة نشرٍ أخرى، سواء كانت ورقيَّةً أم إلكترونيَّةً، أو مشاركًا في أي مؤتمر علمي، أو مرسلًا إلى أية مراكز علمية وتدريبية، أو أن يكون منسوخًا عن أية جهة أخرى، وحالما يرسل الباحث بحثه للنشر، فإن ذلك يُعتبر تعهّدًا منه بذلك، ويتحمّل كافّة التبعات القانونية والعلمية والمعنوية والمالية، في حال المخالفة.
2. أن يتطابق البحث مع الشروط العلمية من حيث الدقّة والموضوعية والرصانة والتوثيق وتقديم المعلومات الجديدة.
3. التقيّد بمسألة الاستلال ونسبة الاقتباس ضمن المعايير العلمية المعتمدة في الدراسات الجامعية.
4. يُعرض البحث على اللجنة الاستشارية العلمية، وتقوم إدارة المجلة بعدها بإخطار الباحث بمقبولية البحث أو رفضه.
5. بعد وضع الملاحظات العلمية، يتوجّب على الباحث الالتزام بها والعمل على تنفيذها، وفي حال عدم التقيّد بالتنفيذ، تكون المجلة في حلّ من نشر البحث أو إرجاعه للباحث ويصبح ملكًا لها، ولا يمكن للباحث نشره في أية وسيلة أخرى، ولا يحقّ له الاستفادة منه.
6. يتوجب على الباحث دفع الرسوم المالية قبل نشر بحثه، وفي حال قرّر الباحث عدم النشر فيتوجب عليه دفع رسوم التدقيق والتحكيم البالغة (**50%**)، من قيمة المبلغ الإجمالي المتفق عليه، ويتم استيفاء رسوم التدقيق والتحكيم قبل الشروع بها، وذلك بعد إبلاغه بالموافقة على قبول البحث للنشر.
7. تؤول ملكية البحث أو الدراسة إلى المجلة، ولا يمكن للباحث نشره مجدّداً في أي

وسيلة نشر أخرى، ويتحمّل كافّة المسؤولية القانونية والمعنوية والعلمية في حال مخالفته ذلك، وتحتفظ المجلة لنفسها بإدخال بعض التعديلات البسيطة.

8. منهجية البحث: هناك نموذجان في اعتماد المنهجية:

أ) منهجية هارفرد من حيث توثيق الهوامش في أسفل الصفحة، على الشكل التالي:

- اسم المؤلف، عائلة المؤلف: **عنوان الكتاب** (بولد)، دار النشر، مكان دار النشر، الطبعة، تاريخ الطبعة، الصفحة.
- ثم يعاد إدراج المصادر والمراجع في ختام البحث بنفس الطريقة السابقة، لكن مع تعديل بسيط، بكتابة عائلة المؤلف قبل اسمه.

ب) منهجية «APA»:

- من حيث ترقيم الفقرات بالأرقام، مثال: (**1.**) لعنوان الفقرة الرئيسية الأولى، ثم (**1.1.**) لعنوان الفقرة الفرعي فيها، ثم (**1.1.1.**) لعنوان الفقرة الفرعي الأدنى؛ ثم نعود إلى الرقم (**2.**) لعنوان الفقرة الرئيسية الثانية، التي بدورها يندرج فيها العناوين الفرعية الأخرى بصيغة (**1.2.**) و (**1.1.2.**) .... إلخ.
- وضع توثيق المصدر أو المرجع على السطر في المتن ضمن (هلالين)، بصيغة (عائلة المؤلف، سنة الطباعة، الصفحة).
- إدراج كافة المصادر والمراجع في نهاية البحث وفق الصيغة التالية:
  - إن كان المرجع أو المصدر كتاباً:

اسم المؤلف، عائلة المؤلف (دون أي صفة علمية أو سياسية أو إدارية): تاريخ النشر (بين قوسين)، **عنوان المصدر (بخط عريض)**، رقم الطبعة (بين قوسَيْن)، اسم المحقّق أو المترجم، دار النشر، مكان النشر، رقم الجزء (إن وُجد). مثال:

مراد، محمّد. (2005)، **تاريخ لبنان الحديث**، (ط 4)، دار الولاء، بيروت، ج 3.

  - إن كان المرجع من مجلة علمية محكمة:

وضع اسم الباحث بعد اسم الشهرة، تاريخ النّشر بين قوسين، عنوان المقالة (**بخطّ عريض**) بين علامتَيْ تنصيص «.....»، **اسم المجلة (بخطّ عريض)**، مكان النَّشر، الفصل، رقم العدد. مثال:

حجازي، سحر. (2025)، «**المنهجية العلمية في تقديم الخدمات الإرشادية والدعم النفس-اجتماعي، أثناء الحروب والأحداث الطارئة**»، مجلة **صدى العلوم**، بيروت، كانون الثاني، العدد 7.

9. أن لا يتجاوز البحث العشرين صفحة بصيغة World، بمحتوى تقريبي بحدود (250) كلمة فقط في الصفحة الواحدة، وفي حال تجاوز الصفحات الرقم المحدّد، فإن للمجلة حق زيادة أجور النشر المتّفق عليها.
10. التقيّد بشروط التنسيق الفنّي عند كتابة البحث على الحاسوب (الكمبيوتر)، باعتماد الخط Times New Roman للبحوث العربية، بقياس (15) للنص، و (17) للعنوان، ونفس الخط للبحوث باللغة الفرنسية أو الإنكليزية، وكذلك الأرقام، بقياس (15) للنصّ، و (17) للعنوان.
11. تبتعد الكتابة في بداية الفقرة عن الحدّ الأساس للكتابة، ليتبيّن ابتداء الفقرات.
12. إضافة الفاصل بين الفقرات، ليتبيّن انتهاء الفقرة وابتداء الأخرى.
13. وضع مستخلص في بداية البحث مع كلمات مفتاحية.
14. ترجمة المستخلص مع الكلمات المفتاحية إلى إحدى اللغتَيْن، الفرنسية أو الإنكليزية.
15. إرسال البحث منسَّقًا ضمن صيغة وورد (word)، إلى بريد المجلّة الإلكترونيّ أو عبر الواتس أب أو التلغرام من خلال رقم الهاتف المعتمد.
16. من أجل حفظ حق الباحث، يتوجب على المجلة إدراج اسمه وصفته العلمية عند نشر بحثه.
17. إن المجلة وإدارتها في حلٍّ من أية تبعات نتيجة القوانين والقرارات الإدارية والتنظيمية الصادرة عن المؤسّسات الرسمية أو الوزارات المعنيّة، أو حتى إصدار قرارات إدارية وتنظيمية صادرة عن الجامعات، وذلك في لبنان أو خارجه، وبالتالي غير مسؤولة عن متعلقّات تلك القوانين والقرارات. وبمجرّد أن يوافق الباحث على نشر بحثه، فإنه يتحمّل شخصيًّا تلك التبعات، سواء المالية أو القانونية أو الإدارية أو التنظيمية أو غيرها.
18. تبلّغ إدارةُ المجلة الباحثَ موعد نشر بحثه ورقم العدد، على أن تكون مهلة النشر في كامل الشهر المخصّص للإصدار.

نأمل من الجميع التعاون، وستجدون المجلة بخدمتكم
لما هو خير لكم ونشر العلوم إن شاء الله.

ترخيص إصدار مجلة «صدى العلوم»

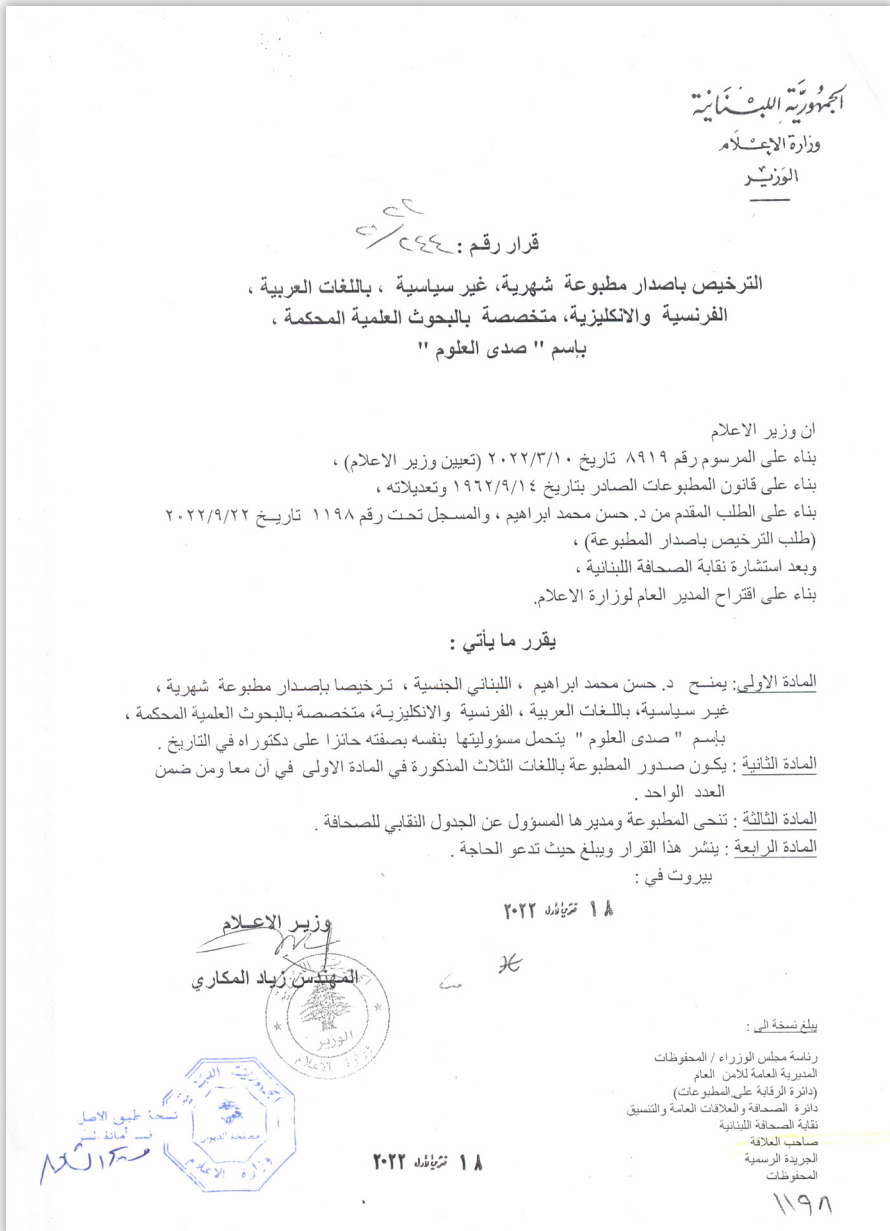

الجمهورية اللبنانية
وزارة الإعلام
الوزير

قرار رقم : ٢٤٤/ ص

الترخيص باصدار مطبوعة شهرية، غير سياسية ، باللغات العربية ، الفرنسية والانكليزية، متخصصة بالبحوث العلمية المحكمة ، بإسم " صدى العلوم "

ان وزير الاعلام
بناء على المرسوم رقم ٨٩١٩ تاريخ ٢٠٢٢/٣/١٠ (تعيين وزير الاعلام) ،
بناء على قانون المطبوعات الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٩/١٤ وتعديلاته ،
بناء على الطلب المقدم من د. حسن محمد ابراهيم ، والمسجل تحت رقم ١١٩٨ تاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٢ (طلب الترخيص باصدار المطبوعة) ،
وبعد استشارة نقابة الصحافة اللبنانية ،
بناء على اقتراح المدير العام لوزارة الاعلام.

يقرر ما يأتي :

المادة الاولى: يمنح د. حسن محمد ابراهيم ، اللبناني الجنسية ، ترخيصا باصدار مطبوعة شهرية ، غير سياسية، باللغات العربية ، الفرنسية والانكليزية، متخصصة بالبحوث العلمية المحكمة ، بإسم " صدى العلوم " يتحمل مسؤوليتها بنفسه بصفته حائزا على دكتوراه في التاريخ .
المادة الثانية : يكون صدور المطبوعة باللغات الثلاث المذكورة في المادة الاولى في آن معا ومن ضمن العدد الواحد .
المادة الثالثة : تنحى المطبوعة ومديرها المسؤول عن الجدول النقابي للصحافة .
المادة الرابعة : ينشر هذا القرار ويبلغ حيث تدعو الحاجة .

بيروت في :
١٨ تشرين الأول ٢٠٢٢

وزير الاعلام
المهندس زياد المكاري

يبلغ نسخة الى :
رئاسة مجلس الوزراء / المحفوظات
المديرية العامة للامن العام
(دائرة الرقابة على المطبوعات)
دائرة الصحافة والعلاقات العامة والتنسيق
نقابة الصحافة اللبنانية
صاحب العلاقة
الجريدة الرسمية
المحفوظات

نسخة طبق الاصل في أمانة السر
مصلحة النشر
وزارة الإعلام

١٨ تشرين الأول ٢٠٢٢

١١٩٨

المحتويات

11 **الافتتاحية: حماية الإنسان والوطن مسؤولية كبرى يتحمّلها الجميع** د. حسن محمد إبراهيم

16 **الرياضة والاقتصاد من ساحات اللعب إلى ساحات المال** أ.م.د. فاطمة عز الدين

60 **الواقع السوسيو-ديموغرافي والقانوني للنازحين جرّاء العدوان الإسرائيلي على لبنان في العام 2026** راكيل سمير حسن

103 **أطر معالجة مقالات الصحافة الخليجية لأزمة كورونا** السيد طاهر قاسم فضل

143 **الخطاب الرقمي حول الحرب الإسرائيلية على لبنان (2023 - 2024)** فادي الحاج حسن

الافتتاحية:
حماية الإنسان والوطن
مسؤولية كبرى يتحمّلها الجميع

د. حسن محمد إبراهيم[1]

باتت الديمقراطية اليوم في مكان لا تُحسد عليه، فعلى الرغم من تأكيد المنظّرين والسياسيّين وعلماء الاجتماع، وحتى كل من آمن بالإنسان ويؤمن به، أن كرامة الإنسان والدفاع عنه لا يمكن أن تنفصل عن أصول الإنسانيّة والأخلاق والسياسة والاجتماع والدين والدنيا والآخرة، وأن تنظيم المجتمع والدولة والعلاقة بينهما لا يجاري تطبيقها اليوم ما كتبه المنظّرون في الفكر الاجتماعي والسياسي، حتى وإن ادّعى أرباب السلطات الديكتاتورية الفعلية أنهم سادة الحرّيّة والديمقراطيّة.

يجد الناظر في مختلف الشرائع السماوية، وحتى الوضعيّة منها، ما يوجب احترام الإنسان بشخصه وماله وأرضه وعرضه وبيته وكرامته وحريّته، وقد أنزل الله تعالى في القرآن الكريم ما يشير إلى قيمة الإنسان وكرامته ﴿**وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا**﴾ (سورة الإسراء، الآية 70)، وهذه دلالة على التأسيس الإلهي لكرامة الإنسان ومكانته وتفضيله على سائر المخلوقات، ثم جاءت آية أخرى لتحدّث عن حرمة سفك دمه والاعتداء عليه في قوله تعالى ﴿**مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ**

(1) رئيس التحرير.

أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ۚ وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾ (سورة المائدة، الآية 32). وكذلك ورد في الإنجيل حول قيمة الإنسان وحريّة الإرادة **﴿لأَنَّهُ مَاذَا يَنْتَفِعُ الإِنْسَانُ لَوْ رَبِحَ الْعَالَمَ كُلَّهُ وَخَسِرَ نَفْسَهُ؟﴾** (مرقس 8: 36)، ويشير إلى أن قيمة النفس الإنسانية فوق كلّ مكسب مادّي أو سياسي، ولا يجوز المساومة عليها، بل يتوجّب الحفاظ على متعلّقاتها ومواردها ومسكنها. وأيضًا ما ورد في التوراة في حرمة الأرض **﴿وَالأَرْضُ لاَ تُبَاعُ بَتَاتاً، لأَنَّ لِيَ الأَرْضَ، وَأَنْتُمْ غُرَبَاءُ وَنُزَلاَءُ عِنْدِي﴾**. لذلك؛ فإن الوجوب، وليس الترف، يقتضي الدفاع عن الإنسان وأرضه وعرضه وماله، حتى وإن قضى دونها، فإنه شهيد في سبيل الله.

وفي جانب آخر، فإن كتابات علماء الاجتماع والسياسة، أفادوا في الحديث عن الديمقراطية، وحفظ الإنسان، مثال «جون لوك» بما يُنقل عنه في كتابه «**الحكومة المدنية**» والحديث عن السلطة السياسيّة الواجب عليها أن تراعي «الحال التي عليها الناس بالفعل: وهي الحرّيّة المطلقة في تسيير دفّة أعمالهم، والتصرّف في ممتلكاتهم وأشخاصهم حسب ما يرونه موافقًا لهم ـفي نطاق قانون الطبيعةـ دون مطالبتهم بالتخلّي عن شيء، أو الاعتماد على إرادة أي شخص آخر»، كذلك فرض المساواة بين الناس «دون أن ينعم أحد بأكثر ممّا ينعم به غيره»، لذلك لا بدّ وأن تتساوى المخلوقات في ما بينها دون ما تبعيّة أو خضوع، إلّا أن تكون هناك وصاية إلهيّة وإرادة الخالق، وهذا ما لا نراه نحن في البشر المتربّعين على سلطان الشهوة السلطوية، وأكّد على حقّ الناس في الدفاع عن حرّيّتهم وملكيّتهم ومواجهة الاحتلال والعدوان.

وكذلك جاءت كتابات «جان جاك روسو» في كتابه «**العقد الاجتماعي**» حول الدفاع عن حقّ الناس والمجتمع في عدم التنازل عن حقوقهم، ورأى أن تنازُل «الإنسان عن حريّته يعني تنزّلًا عن صفة الإنسان فيه، وتنزّلًا عن الحقوق الإنسانيّة، وعن واجباتها أيضًا، ولا تعويض يمكن لمن يتنزّل عن كل شيء، وتنزّل كهذا يناقض طبيعة الإنسان،

ونزع كل حريّة من إرادة الإنسان هو نزع كل أدب من أعماله»، وأطلق مبدأ الثورة على الظلم والعدوان ما أشعل الثورة الفرنسيّة. وتضّمن كتابه قواعد سلوكيّة للدولة وسلطاتها تجاه الشعب والمواطنين، وهي تعبير عن أن الديمقراطيّة الحقيقيّة ليست إخضاعًا للناس، إنما هي توافق واتّفاق ومراعاة مصالح الدولة والأمة والشعب والحفاظ على كينونة الوطن والدفاع عن الأرض، التي تحقّق خير المجتمع وتضمن حرّيته، لذلك ترتقي السلطة في الدولة عندما تمارس واجب الدفاع عن أبنائها، وتسقط إذا ما أخذتهم إلى العبودية والاسترقاق.

وهناك الكثيرون من كَتب عن الديمقراطيّة والدولة أمثال «يورغن هابرماس» (Jürgen Habermas)، و«ديفيد هِلد» (David Held)، و«ألكسيس دو توكفيل» (Alexis de Tocqueville)، و«روبرت دال» (Robert Dahl)، وآخرون، الذين حضّوا على ممارستها في نطاق الحرّيّة من العبودية، والدفاع عن الإنسان والوطن، إذ إنّه لم تعد كل هذه النظريّات موضع تفاعل واهتمام حكّام الدول في إنتاج علاقة راقية بين العقل والفكر والقلب والروح والنسيج الاجتماعي مع الدولة وأهداف الفعل السياسي، إنما أصبحنا في جغرافيا سياسيّة لكوكب مختلّ يسعى إلى الاحتلال ونسف المبادئ.

واليوم يتطابق الدستور اللبناني في حفظ الأرض والإنسان مع هذه التشريعات السماويّة والأرضيّة، من خلال احترام الإنسان بقيمته الإنسانيّة وحريّته والدفاع عن أرضه، فأوجب لأجلها عمل كافّة مؤسّسات الدولة، على رأسها رئاسة الجمهورية، يتعاون معه مختلف الرؤساء والوزراء والنواب والمؤسّسات الإدارية، والمؤسّسات العسكرية والأمنية وغيرها، في الدفاع عن الأرض والعرض والجغرافيا والتاريخ والحريّات الفردية والتضامن الاجتماعي وعدم التفرقة بين المناطق، وعدم التمييز الطائفي باستثناء ثغرات موضعيّة تأكل الديمقراطيّة وتشرب عليها أنخاب الزوال، لا سيّما بوجود بعض من راهن على زوال البلد ومؤسّساته، فإن أهمّ ما ينصّ عليه الدستور

اللبناني أن «لبنان» هو «دولة مستقلّة ذات وحدة لا تتجزّأ» (الدستور اللبناني، المادة 1)، ثم اكتمل البيان الدستوري بأنّه «جمهورية ديمقراطية برلمانية» (مقدمة الدستور اللبناني، البند ج)، لها من الدلالات القِيَميّة ما ينظّم الحياة السياسيّة والاجتماعية والفكريّة والعقائديّة والإعلامية، وغيرها من مفاعيل الحياة الديمقراطيّة الموجبة في الدستور.

كذلك الأمر، فإن الدستور اللبناني ذهب بعيدًا في حاكميّة الشعب وإرادته واختياره السلطة الحاكمة والمراقبة الفاعلة، فقد عبّر عن هذه المسالة بأن «الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسّسات الدستوريّة» (مقدمة الدستور اللبناني، البند د)، وقد حرص الدستور على الحفاظ على أرض الوطن، فمنع على كل من تسوّل له نفسه بالتنازل عن شبر من الأرض أو الانغماس بتحالفات يخسر لبنان أرضه وعمرانه وكيانه وأبناءه، إذ أقرّ بحزم أنه «لا يجوز التخلّي عن أحد أقسام الأراضي اللبنانية أو التنازل عنه» (الدستور اللبناني، المادة 2)، بل أوجب الدفاع بكل الوسائل المتاحة لتحرير الأرض وبناء الإنسان وحفظ الإنسانية بمختلف أبعادها الفكرية والثقافيّة والعلميّة والدينيّة فنصّ في المادة (7) منه، بوجوب الوحدة والحماية والمساواة بالحقوق والواجبات، إذ إن «كل اللبنانيّين سواء لدى القانون، وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية، ويتحمّلون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم»، وهو عمل مشترك لمختلف أبنائه، يتحمّلون المسؤولية الوطنيّة والإنسانيّة والدينيّة والأخلاقيّة تجاه وطنهم لبنان!.

وعلى الرغم من التعدّد الديني والطائف والمذهبي والاختلاف الثقافي فإن ذلك لا يبرّر التفاضل بين أبناء الوطن، وهذا ما أكّد عليه الدستور، ومنع التمييز وفرض المساواة، إذ إن «لبنان جمهوريّة ديمقراطيّة برلمانيّة، تقوم على احترام الحريّات العامّة، وفي طليعتها حريّة الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل» (مقدمة الدستور اللبناني، البند ج).

لقد أناط الدستور حماية الوطن والسهر على أمنه برئيس الجمهورية، فإن «رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقًا لأحكام الدستور» (الدستور اللبناني، المادة 49)، يعاونه كل أبناء الوطن والرؤساء والمؤسّسات، وكذلك أقرّت «**وثيقة الوفاق الوطني**» (**اتفاق الطائف**) وهي جزء لا يتجزّأ من الدستور، وأكّدت على «تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي»، من خلال «اتّخاذ كافّة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانيّة من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دوليًّا والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود».

بناء على ما تقدّم من أصول الديمقراطيّة، وحفظ الوطن وسيادته، وحماية المواطن وممتلكاته، والسهر على أمن البلاد والعباد وأرزاقهم ومؤسساتهم ومنازلهم، فإن الدعوة قائمة إلى كل اللبنانيّين، بجميع انتماءاتهم وعقائدهم وميولهم ومناطقهم، لحفظ لبنان من براثن العدوّ الإسرائيلي وأسياده وأدواته، لكي لا نصبح على وطن مفقودة الرحمة فيه والمواطنة، وخارج معادلات الوجود الإنساني على بقعة جغرافية متعدّدة الانقسامات القاتلة، فنخسر أنفسنا ونخسر الوطن بما فيه ومن فيه!!!!

الرياضة والاقتصاد
من ساحات اللعب إلى ساحات المال

أ.م.د. فاطمة عز الدين[1]

الملخص

تتناول هذه الدراسة العلاقة المتنامية بين الرياضة والاقتصاد، وكيف تحوّلت الرياضة من نشاط ترفيهي بحت إلى صناعة عالميّة تُقدَّر قيمتها بمئات مليارات الدولارات سنويًّا. وتهدف إلى تحليل الآليّات التي حكمت هذا التحوّل، من خلال دراسة أدوار التسويق الرياضي والرعاية والإعلان ونجوم الرياضة كأدوات ترويجيّة، إضافة إلى تحليل الأثر الاقتصادي لاستضافة البطولات الكبرى، وتتبّع تحوّل الأندية الرياضيّة إلى مؤسّسات اقتصاديّة عابرة للحدود. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مستندةً إلى بيانات وتقارير صادرة عن مؤسّسات دوليّة متخصّصة مثل «الفيفا» و«KPMG» و«ديلويت»، إلى جانب دراسات أكاديميّة عربيّة وأجنبيّة، ووُظِّفت في التحليل مقاربات نظريّة من الاقتصاد السياسي واقتصاد الخدمات ونظريّة التنمية الاقتصاديّة.

لقد توصّلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامليّة وثيقة بين النظامَيْن الرياضي والاقتصادي، حيث أصبح التسويق والرعاية الركيزة الأساسيّة لتمويل المنظومة الرياضيّة الحديثة، كما تحوّل الرياضيّون أنفسهم إلى أدوات إعلانيّة وعلامات تجاريّة

(1) دكتورة محاضِرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، معهد العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية.

قائمة بذاتها، في ظاهرة وصفتها الدراسة بـ«تسليع الجسد الرياضي». كما بيّنت الدراسة أن استضافة البطولات الكبرى، كـ«مونديال قطر 2022» و«مونديال أميركا 2026»، تحقّق مكاسب اقتصاديّة ضخمة على مستوى السياحة والتوظيف والناتج المحلّي، لكنها كشفت في المقابل عن فجوة بين الأرقام الرسميّة المُعلنة والأثر الاقتصادي الفعلي، ما يستدعي قراءة نقديّة متوازنة تتجاوز الانبهار بالإحصاءات الضخمة نحو تقييم أكثر واقعيّة لجدوى الاستثمار الرياضي.

الكلمات المفتاحية: اقتصادات الرياضة، الاستثمار الرياضي، التسويق الرياضي، الصناعة الرياضيّة، استضافة البطولات الكبرى.

Abstract

This research paper examines the growing relationship between sport and economics, and how sport has evolved from a purely recreational activity into a global industry valued at hundreds of billions of dollars annually. The study aims to analyze the mechanisms underlying this transformation by examining the roles of sports marketing, sponsorship, advertising, and sports celebrities as promotional tools, in addition to analyzing the economic impact of hosting major tournaments and tracing the transformation of sports clubs into transnational economic institutions. The study adopts a descriptive-analytical methodology, drawing on data and reports issued by specialized international institutions (such as FIFA, KPMG, and Deloitte), alongside Arabic and international academic studies, and employs theoretical approaches from political economy, service economics, and economic development theory in its analysis.

The study finds a close, integrative relationship between the sporting and economic systems, whereby marketing and sponsorship have become the primary pillars financing the modern sports ecosystem, while athletes themselves have been transformed into advertising instruments and standalone brands—a phenomenon the study describes as the «commodification of the athletic body». The study further demonstrates that hosting major

tournaments, such as the 2022 Qatar World Cup and the 2026 World Cup, generates substantial economic gains in tourism, employment, and GDP; however, it also reveals a gap between officially announced figures and the actual economic impact, underscoring the need for a balanced critical reading that moves beyond an uncritical fascination with impressive statistics toward a more realistic assessment of the returns on sports investment.

Keywords: Sports Economics, Sports Investment, Sports Marketing, Sports Industry, Mega-Event Hosting

المقدمة

تطوّرت الرياضة على مدار العقود الأخيرة من كونها نشاطًا ترفيهيًّا بحتًا مقتصِرًا على الملاعب والساحات، إلى قوّة اقتصاديّة دافعة تُسهم في إنشاء فرص عديدة لتنمية الإيرادات الوطنيّة، وتحفيز الاستثمارات، ونموّ أسواق العمل والتوظيف. وقد أدّت هذه العلاقة التكامليّة بين الرياضة والاقتصاد إلى اهتمام الدول المتقدّمة والنامية على حدٍّ سواء، في القطاع الرياضي بوصفه قاطرة للنموّ الاقتصادي والاجتماعي[1].

لم تعد الرياضة اليوم مجرّد مباريات تُجرى في الملاعب، بل أصبحت صناعة ضخمة تتشابك فيها خيوط المال والإعلام والتسويق والسياسة. فالأندية الرياضيّة تحوّلت إلى مؤسّسات اقتصاديّة عملاقة تُدرج أسهمها في البورصات العالميّة، واللاعبون أصبحوا نجومًا إعلانيّة تتهافت عليهم الشركات الكبرى لترويج منتجاتها، والدول تتسابق لاستضافة البطولات الرياضيّة الكبرى سعيًا لتحقيق مكاسب اقتصاديّة وسياسيّة واجتماعيّة هائلة.

تُشير الإحصائيّات إلى أن السوق الرياضيّة العالميّة تُقدَّر قيمتها بما بين 600 و700

(1) علي محمد الخوري: **القوة الاقتصاديّة للرياضة، الفرص والاستراتيجيّات**، جريدة **الاتحاد**، أبوظبي، 29 نوفمبر 2023، ص 6.

مليار دولار سنويًّا، ويتجاوز نموّها نموّ الناتج المحلّي الإجمالي لمعظم البلدان[1]. وتشمل هذه الأرقام تكاليف وعوائد إنتاج الأنشطة الرياضيّة وتنظيمها، والإيرادات المباشرة من مصادر متعدّدة كحقوق البثّ التلفزيوني والرعاية وبطاقات الحضور والمنتجات الرياضيّة ومراكز التدريب. وهذا ما يدفع الباحثين للبحث في طبيعة هذه العلاقة المعقّدة والمتشعّبة بين الرياضة والاقتصاد.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة العضويّة بين الرياضة والاقتصاد، وتسليط الضوء على كيفيّة تحوّل الرياضة من نشاط ترفيهي إلى صناعة تدور فيها مليارات الدولارات، مع دراسة أدوار التسويق والإعلان والرعاية والاستثمار في تشكيل المشهد الرياضي المعاصر، وكيف أن الأندية والأبطال الرياضيّين تجاوزوا حدودهم المحليّة ليصبحوا علامات تجاريّة عالميّة.

أوّلًا. أهمّيّة الدراسة

تستمدّ هذه الدراسة أهمّيّتها من التحوّلات العميقة التي شهدها القطاع الرياضي في العقود الأخيرة، وما رافقها من تنامي حضوره في الدورة الاقتصاديّة العالميّة، الأمر الذي يجعل دراسته العلميّة المعمّقة ضرورة معرفيّة وعمليّة في آن. وتتجلّى هذه الأهمّيّة في ما يأتي:

- الإسهام في سدّ فجوة معرفية في المكتبة العربيّة التي تقلّ فيها الدراسات المتخصّصة في اقتصادات الرياضة.
- تقديم مقاربة تكامليّة تجمع بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع الرياضي في إطار تحليلي واحد.

(1) Hervé Collignon and Nikhil Sultan: **Winning in the Business of Sports**, at **A.T. Kearney** web, published in 2014, p 2, 5. retrieved on 3/3/2026, from: https://www.kearney.com/industry/communications/article/-/insights/winning-in-the-business-of-sports

- تقديم قراءة نقديّة متوازنة تسعى لتجاوز الانبهار بالأرقام الضخمة نحو مناقشة بعض التناقضات والمخاطر في نموذج الرياضة المُسلّعة.
- طرح عناصر قد تُفيد صانعي القرار في التفكير بسياسات رياضيّة توازن بين البُعدَيْن الاقتصادي والاجتماعي.
- إلقاء الضوء على الفرص والمخاطر الاستثمارية وعلى أهمّيّة تنويع مصادر التمويل أمام المستثمرين والمنظّمات الرياضيّة.

ثانيًا. الإشكالية

في ظلّ التحوّلات الجذريّة التي تشهدها الرياضة العالميّة من حيث ضخامة الاستثمارات والإنفاق على التسويق والإعلانات وشراء اللاعبين، تتمظهر الإشكاليّة الأساس من خلال السؤال المركزي الذي تطرحه هذه الدراسة، وهو:

كيف تحوّلت الرياضة من نشاط بدني وترفيهي إلى منظومة اقتصاديّة ضخمة تُدار فيها مليارات الدولارات؟

وينبثق من هذه الإشكالية الرئيسة عدّة تساؤلات فرعيّة:

- ما طبيعة العلاقة التبادليّة بين النظام الرياضي والنظام الاقتصادي؟
- ما الآليّات التي حوّلت الأندية إلى مؤسّسات تسويقيّة عابرة للحدود، واللاعبين إلى أدوات إعلانيّة تروّج للسلع والخدمات؟
- كيف أصبح التسويق الرياضي والإعلان ونجوم الرياضة محرّكًا رئيسًا لاقتصادات الرياضة المعاصرة؟
- ما الأثر الاقتصادي لاستضافة البطولات الكبرى على الدول المُضيفة؟

ثالثًا. الفرضيّات

للإجابة عن الإشكاليّة المطروحة وتساؤلاتها الفرعيّة، صيغت مجموعة من الفرضيّات تشكّل إجابات أوّليّة تسعى الدراسة إلى اختبار مدى صحّتها، وقد برزت الفرضية الرئيسة على الشكل التالي:

- تحوّلت الرياضة من نشاط بدني وترفيهي إلى منظومة اقتصاديّة ضخمة نتيجة اندماجها في آليّات السوق الرأسماليّة، عبر الاحتراف والتسويق والإعلان وحقوق البثّ والاستثمار العابر للحدود؛ ما أفضى إلى تحوّل الأندية إلى مؤسّسات تجاريّة عالميّة، واللاعبين إلى علامات تجاريّة وأدوات ترويجيّة للسلع والخدمات.

أيضًا هناك عدّة فرضيّات فرعية، هي:

- توجد علاقة تكامليّة وتبادليّة وثيقة بين الرياضة والاقتصاد، إذ تعتمد الرياضة على التمويل الاقتصادي، بينما يستفيد الاقتصاد من العوائد الماليّة للرياضة.
- شكّلت آليّات الاحتراف والاستثمار الأجنبي وتسليع صورة اللاعب العواملَ الأساس في تحويل الأندية إلى مؤسّسات عابرة للحدود واللاعبين إلى أدوات إعلانيّة.
- أصبح التسويق الرياضي والإعلان ونجوم الرياضة الركيزة الأساس لتمويل المنظومة الرياضيّة الحديثة وتحريك اقتصاداتها.
- تُسهم استضافة البطولات الرياضيّة الكبرى في تحقيق نموّ اقتصادي ملموس للدول المُضيفة من خلال تنشيط قطاعات السياحة والبنية التحتيّة وسوق العمل.

رابعًا. المنهج المستخدم

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لرصد مظاهر العلاقة بين الرياضة والاقتصاد وتحليلها، وذلك من خلال الاستعانة بالبيانات والإحصاءات والتقارير

الصادرة عن المؤسّسات الدوليّة المتخصّصة. كما استندت إلى مجموعة من الدراسات والأبحاث الأكاديميّة العربيّة والأجنبيّة التي تناولت مختلف أبعاد الموضوع. ويُوظّف في التحليل عدّة مقاربات نظريّة تشمل الاقتصاد السياسي لتحليل علاقات القوّة في الحقل الرياضي الاقتصادي والصراع حول الموارد، واقتصاد الخدمات لفهم الرياضة كخدمة ذات خصائص فريدة، ونظريّة التنمية الاقتصاديّة لدراسة دور الرياضة كمحفّز للنموّ الاقتصادي المحلّي والوطني.

خامسًا. الإطار المفاهيمي للعلاقة بين الرياضة والاقتصاد

يقتضي البحث في التحوّلات التي طرأت على الظاهرة الرياضيّة وانتقالها من حيّز النشاط البدني والترفيهي إلى فضاء الصناعة والاستثمار، تحديد الإطار المفاهيمي الذي تنتظم فيه العلاقة بين الرياضة والاقتصاد، بوصفه المدخل النظري الذي تُبنى عليه أقسام هذه الدراسة وتحليلاتها اللاحقة. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا القسم أربعة عناوين مترابطة يفضي كلٌّ منها إلى الآخر.

أ. مفهوم اقتصادات الرياضة

يُعرَّف اقتصاد الرياضة بأنه ذلك الفرع من العلوم الاقتصاديّة الذي يدرس العلاقات المتبادلة بين الظاهرة الرياضيّة والمتغيّرات الاقتصادية[1]. وتطوّر هذا المفهوم تاريخيًّا من مرحلة الانفصال الكامل بين الرياضة والاقتصاد ما قبل القرن العشرين، حين كانت الرياضة مجرّد نشاط ترفيهي أو عسكري، مرورًا بمرحلة بدايات التقاطع في النصف الأول من القرن العشرين مع ظهور الأندية الرياضيّة الأولى والإعلانات المرتبطة بالرياضة، وصولًا إلى مرحلة الاندماج الكامل التي نعيشها اليوم حيث أصبحت الرياضة صناعة عملاقة بمليارات الدولارات.

(1) أحمد فلاح: **اقتصاديات الرياضة، تحديد أوجه الارتباط بين الاقتصاد والرياضة**، مجلة **السياسات**، العدد 57، 2022، ص 332.

إن مصطلح «الرياضة» في أصله اللغوي مشتق من الكلمة اللاتينية «Desport» التي تعني «التّحويل والتغيير»[1]؛ أي تحويل مشاغل النّاس واهتماماتهم بالعمل إلى التّسلية والتّرويح من خلال الرّياضة. وللرياضة أشكال عديدة تشمل رياضة الهواة غير مدفوعة الأجر، ورياضة الاحتراف التي تُمارس كمهنة مقابل أجر، والرياضة المدرسيّة، والرياضة النخبويّة المقتصرة على الطبقات الثريّة كالغولف والفروسيّة، والرياضة الشعبيّة المتاحة للجميع كـ«كرة القدم».

ب. طبيعة العلاقة بين الرياضة والاقتصاد

هناك تكامل واضح بين الأنشطة الرياضيّة والمصالح الاقتصاديّة للدولة والمؤسّسات الرياضيّة، ما أدّى إلى احتلال الرياضة بكافّة أشكالها التنافسيّة والترويحيّة مكانة رفيعة في الحياة الاجتماعيّة بالمجتمعات المختلفة[2]. فنظام الرياضة يقوم على دعائم اقتصاديّة، حيث يتمثّل الغرض الأوّل لهذه العلاقة في اعتماد الرياضة على الاقتصاد لتمويل مختلف أوجه النشاط التنافسي والترويحي، بينما يتمثّل الغرض الثاني في رعاية المصالح التجاريّة والاستهلاكيّة للرياضة كمصدر للربح وتنمية الموارد والاستثمار[3].

ويمكن رصد هذه العلاقة من خلال الدورة الاقتصاديّة الرياضيّة التي تبدأ بالإنتاج (السلع والخدمات الرياضية)، مرورًا بالتوزيع عبر قنوات مختلفة، ثم الاستهلاك من قبل الجمهور الرياضي، فالادّخار، ثم إعادة الاستثمار في مشاريع رياضيّة جديدة لتبدأ

(1) أمين أنور الخولي: **أصول التربية البدنيّة والرياضة، المدخل، التاريخ، الفلسفة**، دار **الفكر العربي**، القاهرة، ط 1، 1996، ص 73.

(2) يحيى الجيوشي: **العلاقات المتبادلة بين الاقتصاد والرياضة**، موقع صحيفة **مآل** الإلكتروني، نشر في 31 يناير 2022، شوهد في 24/ 4/ 2026، على الرابط: https: / / maaal.com /articles/ العلاقات-المتبادلة-بين-الاقتصاد-والرياضة-230/

(3) عمر عبد الله: **الصناعة الرياضية، دورة اقتصادية متكاملة**، موقع **إسلام أون لاين** الإلكتروني، نشر في **29 أبريل 2021**، شوهد في 3/ 5/ 2026، على الرابط: https: / / islamonline.net/ الصناعة-الرياضية-دورة-اقتصادية

الدورة من جديد. وهذه الدورة تُشبه في آليّاتها الدورة الاقتصاديّة التقليديّة لأي قطاع إنتاجي آخر.

ج. التمويل الرياضي ومصادره

يُعَدّ التمويل الرياضي أنّه عمليّة البحث عن موارد ماديّة للإنفاق على الأنشطة المرتبطة بالمجال الرياضي، وقد أصبح يمثل مشكلة رئيسة لمواجهة متطلّبات الاحتراف كنظام فرض نفسه في المجال الرياضي. وللتمويل الرياضي ثلاثة مصادر أساسيّة:

- **التمويل الحكومي**: الذي يشمل كلّ الإعانات الماليّة والماديّة من المؤسّسات الحكوميّة (مثلًا في فرنسا يمثل 20ـ25% من احتياجات المؤسّسات، وفي بريطانيا 30% للجان المحلية و40ـ45% للجنة الأولمبيّة).
- **التمويل الأهلي**: من التبرّعات الماليّة أو العينيّة من الأفراد والشركات.
- **التمويل الذاتي**: من إيرادات الهيئة الرياضيّة عن طريق استثمار مرافقها ومنشآتها.

وتتنوّع طرق الاستثمار الرياضي لتشمل استثمار المنشآت الرياضيّة وتأجير صالات النادي والمحلّات التجاريّة وغيرها من المشاريع التي تُدرّ عائدًا ماديًّا يدخل ضمن إيرادات الأندية[1]. كما يُعَدّ الاستثمار في رأس المال البشري الرياضي من أهم الاستثمارات الحديثة، حيث تُنشئ الأندية أكاديميّات لتدريب اللاعبين واكتشاف المواهب في سنّ مبكرة، ثم بيعهم لاحقًا بأسعار مرتفعة تفوق أضعاف ما أُنفق على تدريبهم.

د. حجم صناعة الرياضة عالميًا بالأرقام

تُشير الإحصاءات الحديثة الصادرة عن شركة «البحوث والأسواق» (Research and Markets)، إلى أن سوق الرياضة العالميّة كان من المتوقّع أن ينمو إلى أكثر من

(1) كمال جميل الربضي: **الاستثمار الرياضي في التنمية الاقتصادية**، دار وائل للنشر، عمّان، ط 1، 2015، ص 64.

نصف تريليون دولار في العام 2023، ويصل إلى 624 مليار دولار في العام 2027[1]. ويبلغ حجم صناعة الرياضة نحو 3% من التجارة العالميّة، ونموّ هذه الصناعة أسرع وتيرة من نموّ الناتج المحلّي القائم للدول المعنيّة بها بما يزيد على 3 أضعاف[2].

ويمكن أخذ «كرة القدم» مثالًا على ذلك، فهي اللعبة التي يُشجّعها أكثر من 3.5 مليار شخص في جميع أنحاء العالم، وبقاعدة لاعبين تصل إلى 250 مليون لاعب مُسجّل في 200 دولة. وتشير تقديرات «Statista»[3]، إلى أن إيـرادات سوق «كرة القدم» العالمية (بما يشمل حقوق البثّ وبطاقات الحضور والمنتجات المرخّصة) من المتوقع أن تبلغ نحو 30.8 مليار دولار في العام 2026[4]. وفي الولايات المتّحدة الأميركية وحدها، كان للعبة «الغولف» تأثير اقتصادي مباشر بقيمة نحو 102 مليار دولار في الاقتصاد الوطني في العام 2022[5].

ولا يمكن تحقيق هذا الحجم من الإيرادات فعلًا لولا دعم الحكومات للرياضة

(1) The Business Research Company: **Sports Global Market Report 2026**, at **Research and Markets** web, published in 2026, retrieved on 3/4/2026, from: https://www.researchandmarkets.com/reports/5939106/sports-market-report

(2) نعمان عبد الغني: **السياحة الرياضية ودورها في الإندماج في الاقتصاد العالمي** موقع **المكتبة الرياضية الشاملة** الإلكتروني، نشر في 19 فبراير 2017، شوهد في 10/ 4/ 2026، على الرابط: https://www.sport.ta4a.us/human-sciences/management-leisure/1427-sport-tourism.html

(3) ستاتيستا (Statista): منصّة ألمانيّة عالميّة متخصّصة في جمع البيانات والإحصاءات ودراسات السوق، تأسّست في مدينة هامبورغ في العام 2007، وتُعَدّ من أبرز المنصّات المرجعيّة في هذا المجال عالميًّا، إذ توفّر بيانات إحصائيّة وتوقّعات سوقيّة تغطّي آلاف القطاعات في أكثر من 150 دولة، تستقيها من مصادر متعدّدة تشمل التقارير الرسميّة ودراسات معاهد الأبحاث واستطلاعاتها الخاصّة، وتعتمد عليها المؤسّسات الأكاديميّة والإعلاميّة والتجاريّة الكبرى مصدرًا للبيانات الكمّيّة.

(4) Statista Market Insights: «Soccer - Worldwide», at Statista web, retrieved on 4/5/2026, from: https://www.statista.com/outlook/amo/sports/soccer/worldwide/.

(5) Erik Matuszewski: **Golf's Economic Impact In U.S. Topped $100 Billion In 2022**, at **Forbes** web, published on May 09, 2023, retrieved on 23/4/2026, from: https://www.forbes.com/sites/erikmatuszewski/2023/05/09/golfs-economic-impact-in-us-topped-100-billion-in-2022.

وإنفاقها الأموال الطائلة هي والقطاع الخاص الذي يجد فيها صناعة مزدهرة وتجارة رابحة وفرص استثمار واعدة. كما أن حجم الأموال المتداولة في صناعة الرياضة على مستوى العالم يُقدَّر بمئات مليارات اليورو سنويًّا، معظمها من القطاع الخاص المتمثّل بالشركات الراعية والمشاركة ووسائل الإعلام بالإضافة إلى الأندية بكل مكوناتها.

سادسًا. صناعة الرياضة والتسويق الرياضي

بعد أن حدّد القسم السابق الإطار المفاهيمي الناظم للعلاقة بين الرياضة والاقتصاد، ينتقل هذا القسم إلى تحليل التجلّيات العمليّة لهذه العلاقة، متمثّلةً في صناعة الرياضة بوصفها قطاعًا اقتصاديًّا قائمًا بذاته، وفي التسويق الرياضي بوصفه الآليّة المحوريّة التي تُدار بها هذه الصناعة وتُستثمر مواردها. وتنتظم المعالجة في ثلاثة عناوين تترابط وفق منطق تدرّجي ينتقل من الكلّ إلى أدواته.

أ. نمو صناعة الرياضة العالميّة

تطوّرت صناعة الرياضة اليوم إلى عمل واسع النطاق يؤثّر على الفروع الاقتصاديّة المتعدّدة مع العديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الرياضيّة والمؤسّسات الإعلاميّة ووكالات التسويق والمنظّمات الصحّيّة ومصنّعي الملابس ووكالات السفر، إذ تتنافس جميعها على حصّة من هذا السوق المربح[1]. وقد وُصفت هذه الصناعة بأنها صناعة غير نمطيّة مع وجود مشجّعين ملتزمين يحافظون على مستويات عالية من الاستهلاك بصرف النظر عن النجاح الرياضي.

(1) مازن وهيبه: **الرياضة والاقتصاد توأمان يتلازمان**، مجلة **أوراق ثقافية**، السنة الثانية، العدد 9، صيف 2020، شوهد في 7/ 5/ 2026، على الرابط: https: / /www.awraqthaqafya.com /1010/

وتُشير شركة «KPMG»[1] إلى أن السوق الرياضيّة العالميّة بما في ذلك البنية التحتيّة والأحداث والتدريب والسلع الرياضيّة تُقدَّر قيمتها بما بين 600 و700 مليار دولار سنويًّا[2]. كما شهدت سوق السلع الرياضيّة العالميّة التي تُقدَّر قيمتها بنحو 318 مليار دولار في العام 2014 زيادة مبيعات سنويّة تبلغ حوالي 4.3% بين العامَيْ 2005 و2014، بمعدّل 1.5 مرة أكبر من قطاع المستهلك الأوسع. وفي مجال العلامات التجاريّة، أظهر قطاع الرياضة تقدّمًا ملحوظًا؛ إذ سجّلت قِيَم العلامات التجاريّة الرياضيّة، وفقًا لتقرير «Interbrand» لأفضل العلامات التجاريّة العالميّة للعام 2017، نموًّا تجاوز 10% مقارنة بالعام 2016[3].

وتؤكّد بيانات أحدث هذا الاتّجاه التصاعدي؛ إذ قُدِّر حجم صناعة الرياضة العالميّة بنحو 417 مليار دولار أميركي في العام 2025[4]، في حين تشير تقارير أخرى إلى أن السوق نما من 495.38 مليار دولار في العام 2025 إلى 521.74 مليار دولار في العام 2026، بمعدل نموّ سنوي مركب قدره 5.3%، ومن المتوقّع أن تصل إلى 654.22 مليار

(1) كي بي إم جي (KPMG) : إحدى شركات التدقيق والاستشارات الأربع الكبرى في العالم، تأسّست بهيكلها الحالي عام 1987 نتيجة اندماج شركات تعود جذورها إلى القرن التاسع عشر، ومقرّها أمستلفين في هولندا، وتنشط في أكثر من 140 دولة، وتصدر تقارير وتحليلات قطاعيّة مرجعيّة من بينها تقاريرها عن اقتصادات الرياضة.

(2) KPMG in India**: The Business of Sports: Playing to Win as the Game Unfurls**, at **KPMG** web, published in September 2016, retrieved on 18/ 4/ 2026, from: https://assets.kpmg.com/content/dam/kpmg/in/pdf/201609//the-business-of-sports.pdf.

(3) World Trademark Review: **As Remarkable Growth of Sports Industry Continues, Exclusive Data Analysis Reveals the Key Trademark Trends**, at **Lexology** web, published in October 2017, retrieved on 2/ 6/ 2026, from: https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=18a78c6e-4ee9444-c-8889-a039583c54a7 (citing data from KPMG, NPD Group, Macquarie Research, and Interbrand's Best Global Brands 2017).

(4) Kearney: **Sports Industry Market Size Worldwide in 2020 and 2025, with a Forecast for 2030 [Graph]**, at **Statista** web, published in 2025, retrieved on 12/ 6/ 2026, from: https://www.statista.com/statistics/370560/worldwide-sports-market-revenue/.

دولار بحلول العام 2030[1]. أما على صعيد سوق معدّات الرياضة تحديدًا، فقد بلغ حجمها نحو 410.95 مليار دولار في العام 2025، مع توقّعات بالوصول إلى 731.02 مليار دولار بحلول العام 2033، بمعدل نموّ سنوي مركب 7.6%[2].

في المقابل؛ وعلى عكس نمط النموّ المطّرد الذي شهدته قِيَم العلامات التجاريّة الرياضيّة سابقًا، كشف تقرير «Interbrand» للعام 2025، عن انعكاس ملحوظ في هذا الاتجاه؛ فقد تراجعت القيمة السوقيّة لعلامة «Nike» بنسبة 25.9% لتصل إلى 33.7 مليار دولار. بينما صعدت علامة «Adidas» إلى المرتبة 49، بقيمة 17.4 مليار دولار، ودخلت علامة «Uniqlo» اليابانية قائمة أفضل 100 علامة تجارية عالمية للمرة الأولى[3]. ويعكس هذا التراجع تحدّيات تنافسيّة متزايدة تواجهها العلامات الرياضيّة التقليديّة، في ظلّ صعود منافسين متخصّصين مثل «On» و«Hoka» و«Lululemon».

ب. التسويق الرياضي وأبعاده

يُعدّ التسويق الرياضي مفتاح تحقيق أهداف المؤسّسة الرياضيّة، إذ يقوم على تحديد احتياجات السوق المستهدفة ورغباتها وتحقيق الرضا المرغوب بفعّاليّة وكفاءة أكبر من المنافسين. ويرتكز هذا المفهوم المستمَدّ أصلًا من «المفهوم التسويقي» العام في علم الإدارة، والمُطبَّق تحديدًا على القطاع الرياضي على أربعة أبعاد أساسية[4]:

(1) The Business Research Company: **Sports Global Market Report 2026**, at **Research and Markets** web, published in 2026, retrieved on 8/ 3/ 2026, from: https://www.researchandmarkets.com/reports/5939106/sports-market-report.

(2) Grand View Research: **Sports Equipment Market Size, Share & Trends Analysis Report, 2026-2033**, at **Grand View** Research web, published in 2026, retrieved on 5/ 7/ 2026, from: https://www.grandviewresearch.com/industry-analysis/sports-equipment-market.

(3) Interbrand: **Best Global Brands 2025: Radical Realities**, at **Interbrand** web, published in 2025, retrieved on 12/ 1/ 2026, from: https://interbrand.com/best-global-brands/global/.

(4) Matthew D. Shank and Mark R. Lyberger: **Sports Marketing: A Strategic Perspective,** Routledge, London, 6th ed., 2022, p. 78.

- التركيز على السوق المستهدفة لتحديد خصائصها بدقة تلبيةً لاحتياجاتها بشكل أفضل.
- التوجّه نحو العميل الذي يُشكّل حجر الزاوية في أي فلسفة تسويقيّة رياضيّة ناجحة.
- التسويق المتناسق الذي يستوجب انخراط كافّة الدوائر المؤسساتية في العمليّة التسويقيّة لا دائرة التسويق وحدها.
- الربحيّة المتحقّقة من تلبية احتياجات العملاء بكفاءة تفوق المنافسين.

ومن الأمثلة الحيّة والموثّقة على تطبيق مبدأ التوجّه نحو العميل في القطاع الرياضي، ما قامت به «رابطة كرة القدم الأميركية» (NFL) حين حوّلت استراتيجيّتها التسويقيّة عبر البريد الإلكتروني من نهج «معاملاتي» تقليدي (يدفع الجمهور لاتّخاذ إجراء مباشر كشراء بطاقة حضور) إلى نهج «تفاعلي» يقوم على فهم تفضيلات كل مشجّع وبناء علاقة تدريجيّة معه بحسب مرحلته في «رحلة التطور كمشجّع». وقد استخدمت الرابطة استبيانات تفاعليّة لجمع بيانات دقيقة عن تفضيلات الفِرَق والمشجّعين، فحقّقت هذه الاستراتيجيّة ارتفاعًا في معدّل النقر بنسبة 200% مقارنة بالرسائل التقليديّة، وزيادة في العائدات بنسبة 8% من المشجعّين المتفاعلين مع التجربة، إضافة إلى ارتفاع في مستوى الولاء والحماس تجاه الفريق بنسبة 25%[1]. وهذا المثال يكشف عن المستوى الدقيق من التفكير التسويقي القائم على البيانات الذي باتت تعتمده المؤسّسات الرياضيّة الكبرى لتحويل الجمهور العام إلى قاعدة مشجّعين مخلصين ومربحة تجاريًّا.

(1) Daniel Burstein: **Customer-First Marketing: 3 Case Studies about How the NFL, Dawn Foods, and TeamUp Used Social Media Badges, Quiz-Based Ads, and B2B Ecommerce**, at **MarketingSherpa** web, published on May 10, 2021, retrieved on 122025/12/, from: https://marketingsherpa.com/article/case-study/customer-first-marketing-case-studies-social-media-badges-quiz-based-ads-B2B-ecommerce.

ج. الرعاية الرياضية كاستثمار تسويقي

تُعَدّ الرعاية الرياضيّة من أبرز أشكال العلاقة بين الاقتصاد والرياضة، وهي تمثّل دعمًا ماليًّا أو عينيًّا للرياضة مقابل ترويج العلامة التجاريّة، أي أنها استثمار تسويقي لا هِبةً خيريّةً. وتتّخذ الرعاية أشكالًا متعدّدة تشمل رعاية الأحداث الكبرى كالألعاب الأولمبيّة وكأس العالم، ورعاية الفِرَق عبر وضع أسماء الشركات على القمصان (كما تفعل طيران الإمارات)، ورعاية الرياضيّين من خلال عقود شخصية مثل شراكة «Nike» مع «مايكل جوردان»، ورعاية المنشآت عبر تسمية الملاعب بأسماء الشركات مثل «أليانز أرينا».

وقد شهدت سوق الرعاية الرياضيّة العالميّة نموًّا كبيرًا منذ العام 2010، حين كان يُقدَّر بنحو 45 مليار دولار بنموّ سنوي يتراوح بين 5 و7%[1]. فقد قُدِّرت السوق بنحو 97.35 مليار دولار في العام 2022، ليواصل نموّه متجاوزًا هذا المستوى في العام 2023[2]، وتشير التقديرات الحديثة للعام 2026 إلى أن قيمته تراوحت بين 70 و123 مليار دولار، بحسب اختلاف الجهات البحثيّة في تعريف نطاق السوق (هل يشمل التنشيط الرقمي والرعاية الإلكترونية أم يقتصر على الرعاية التقليدية)[3]. كما ارتفع

(1) PwC: **Changing the Game: Outlook for the Global Sports Market to 2015**, at **PwC** web, published in December 2011, retrieved on 11/ 10/ 2025, from: https://www.slideshare.net/slideshow/changing-thegameoutlookfortheglobalsportsmarket to201512267759/12267759-.

(2) 360iResearch: **Size of Sports Sponsorship Market Worldwide in 2022, with a Forecast for 2023 and 2030 (in Billion U.S. Dollars) [Chart]**, at **Statista** web, published on November 16, 2023, retrieved on 11/ 10/ 2025, from: https://www.statista.com/statistics/269784/revenue-from-sports-sponsorship-worldwide-by-region/.

(3) Technavio: **Sports Sponsorship Market Growth Analysis and Forecast 20262030-**, at **Technavio** web, published in 2026, retrieved on 3/ 3/ 2026, from: https://www.technavio.com/report/sports-sponsorship-market-industry-analysis;
360iResearch: **Sports Sponsorship Market Size & Share 20262032-**, at **360iResearch** web, published in 2026, retrieved on 3/ 3/ 2026, from: https://www.360iresearch.com/library/intelligence/sports-sponsorship.

معدّل النموّ السنوي المركّب إلى نطاق يتراوح بين 6.3 و9.2%، مقارنة بـ 5ـ7% في 2010، مدفوعًا بالتحوّل الرقمي وتوسّع رعاية الرياضات الإلكترونيّة والشراكات مع الرياضيّين المؤثّرين[1]. ومن المتوقّع أن تصل السوق إلى ما بين 145 و195 مليار دولار بحلول 2032ـ2034[2].

أما التوزيع الجغرافي، فلا يزال قريبًا من نمط ما كان عليه في العام 2010 مع تحوّلات طفيفة: تستحوذ أميركا الشماليّة على نحو 36% من الحصّة العالميّة، تليها أوروبا بنحو 28% مدفوعة بأندية كرة القدم الكبرى، ثم آسيا والمحيط الهادئ بنحو 24% بفضل نموّ الرياضات الإلكترونيّة والكريكيت، فيما تستحوذ منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا على نحو 12% مع تنامي استضافة الأحداث الكبرى في المنطقة[3].

وتحقّق الرعاية للشركات الراعية فوائد عديدة أبرزها الوصول لملايين المشاهدين، وتحسين صورة العلامة التجاريّة من خلال ارتباطها بالقِيَم الرياضيّة الإيجابيّة، وبناء علاقة عاطفيّة مع الجمهور تُعزّز الولاء للعلامة، فضلًا عن الانتشار العالمي عبر منصّات الأحداث الرياضيّة الكبرى.

(1) The Business Research Company: **Sports Sponsorship Global Market Report 2026**, at **The Business Research Company** web, published in 2026, retrieved on 2/ 7/ 2026, from: https://www.thebusinessresearchcompany.com/report/sports-sponsorship-global-market-report;
Verified Market Research: **Sports Sponsorship Market Size, Share, Growth, Trends & Forecast**, at **Verified Market Research** web, published in 2025, retrieved on 2/ 7/ 2026, from: https://www.verifiedmarketresearch.com/product/sports-sponsorship-market/;
Straits Research**: Sports Sponsorship Market Size, Share, Growth, Analysis**, at **Straits Research** web, published in 2026, retrieved on 22026/7/, from: https://straitsresearch.com/report/sports-sponsorship-market.

(2) 360iResearch: **Sports Sponsorship Market Size & Share 20262032-**, at **360iResearch** web, published in 2026, retrieved on 2/ 3/ 2026, from: https://www.360iresearch.com/library/intelligence/sports-sponsorship.

(3) Global Growth Insights: **Sports Sponsorship Market Size Insights Report 20262035-**, at **Global Growth Insights** web, published in 2026, retrieved on 1/ 7/ 2026, from: https://www.globalgrowthinsights.com/market-reports/sports-sponsorship-market-102746.

سابعًا. الإعلان الرياضي ونجوم الرياضة كأدوات تسويقيّة

إذا كان القسم السابق قد كشف عن اتّساع صناعة الرياضة ودور التسويق والرعاية في إدارتها، فإن هذا القسم يتعمّق خطوةً أبعد في تحليل الأدوات التي تُنتَج بها القيمة الاقتصاديّة داخل هذه الصناعة، وفي مقدّمتها الإعلان الرياضي والنجم الرياضي بوصفهما الوسيطَين الأكثر فاعليّة في تحويل الجمهور إلى سوق استهلاكيّة.

أ. حقوق البثّ التلفزيوني وصناعة الإعلان

يمكن أن تُعزى الزيادات الضخمة في إيرادات الصناعة الرياضيّة إلى زيادة البثّ التلفزيوني للأحداث الرياضيّة على مدى العقد الماضي، إذ تضاعف الإنفاق على حقوق البثّ الرياضي في الولايات المتّحدة وحدها بنسبة 12% بين العامَيْ 2015 و2025 (من 13.8 إلى 30.5 مليار دولار)، متجاوزًا بكثير معدل نمو إيرادات البثّ التلفزيوني ذاتها (24% فقط خلال المدّة نفسها)، الأمر الذي أدّى بدوره إلى زيادة المبيعات والإعلانات والترويج وصفقات رعاية العلامة التجارية[1].

فقد وقّعت «الفيفا» عقودًا تلفزيونيّة بقيمة 1.85 مليار دولار لنقل بطولة كأس العالم في كرة القدم لدورتَيْ 2018 و2022. بلغت القيمة الإجماليّة لحقوق بثّ الدوري الإنكليزي الممتاز (المحلية والدولية مجتمعة) نحو 9.5 إلى 10 مليارات جنيه إسترليني للمدّة بين 2019 و2022[2].

وتُعَدّ الإعلانات التجاريّة في أثناء الأحداث الرياضيّة الكبرى من أغلى الإعلانات

(1) 30- NCS Staff: **Sports Rights Growth in US Outpaces TV Market Fivefold Over Decade**, at **NewscastStudio** web, published on August 28, 2025, retrieved on 21/ 1/ 2026, from: https://www.newscaststudio.com/202528/08//sports-rights-growth-in-us-outpaces-tv-market-fivefold-over-decade/ (citing data from Ampere Analysis).

(2) In Focus: **English Premier League**, at **SportBusiness Media** web, published in August 2022, retrieved on 22/ 6/ 2026, from: https://media.sportbusiness.com/202208//in-focus-english-premier-league/.

في العالم. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسّط سعر إعلان مدّته 30 ثانية خلال نهائي بطولة «السوبر بول» الأميركيّة نحو 8 ملايين دولار في نسخة العام 2026، بعد أن كان نحو 5 ملايين دولار في العام 2017، ما يكشف عن القيمة الإعلانيّة الهائلة والمتصاعدة التي يمنحها المشهد الرياضي للعلامات التجاريّة[1]. وتتعدّد أشكال الإعلان الرياضي لتشمل اللوحات الإعلانيّة حول الملاعب، وشعارات الشركات على الأزياء الرياضيّة، والخلفيّات الإعلانيّة في المقابلات، والجوائز المقدّمة من الرعاة.

ب. تحوّل النجوم الرياضيّين إلى أدوات إعلانيّة

لعل من أبرز مظاهر التشابك بين الرياضة والاقتصاد تحوّل الأبطال الرياضيّين إلى علامات تجاريّة بحد ذاتها. فالرياضيّ لم يعد مجرّد لاعب يُمارس لعبته في الملعب، بل أصبح أداة إعلانيّة فعّالة تتهافت عليها الشركات الكبرى لترويج منتجاتها. ويتحوّل الرياضيّ نفسه إلى أداة إعلانيّة، والملعب إلى ساحة دعائيّة، والتجهيز الرياضي كذلك. وهذا يمثل تحدّيًا للمسوّقين الذين يسعون إلى إشراك المستهلك من خلال الرعاية الرياضيّة في بيئة تنافسيّة كلفتها المادّيّة كبيرة للغاية وعائدها الاقتصادي كبير كذلك.

وتُعدّ ظاهرة العلامة التجاريّة الشخصيّة للرياضيّين من أبرز الظواهر في الاقتصاد الرياضي المعاصر. فلاعب مثل «كريستيانو رونالدو» تحوّل إلى علامة تجاريّة عالميّة تتجاوز قيمتها التسويقيّة دخله من «كرة القدم» بمراحل. وقبله مثّل «مايكل جوردان» النموذج الأبرز لهذا التحوّل، حين أسّست شراكته مع شركة «Nike» خطًّا كاملًا من المنتجات يحمل اسمه، وأصبح رمزًا تجاريًّا يتخطّى حدود الرياضة إلى عالم الأزياء والثقافة الشعبيّة.

(1) USA Today: Average Cost of a 30-Second **Super Bowl TV Commercial in the United States from 2002 to 2026 [Graph]**, at **Statista** web, published on January 15, 2026, retrieved on 4/ 7/ 2026, from:
https://www.statista.com/statistics/217134/total-advertisement-revenue-of-super-bowls/.

ويُلاحظ أن الشركات تستثمر مبالغ طائلة في عقود الرعاية مع النجوم الرياضيّين لأن ارتباط المنتج بالنجم الرياضي يمنحه قيمة رمزيّة وعاطفيّة لدى المستهلكين. فالمشجّع الذي يُعجب بلاعب معيّن يميل إلى شراء المنتجات التي يُروّج لها هذا اللاعب، ما يخلق سلسلة استهلاكيّة مدفوعة بالعاطفة والولاء الرياضي وليس بالحاجة المباشرة فحسب. وهذا ما يفسر لماذا تدفع الشركات ملايين الدولارات سنويًّا لنجوم الرياضة مقابل ظهورهم في الحملات الإعلانيّة.

ج. الإعلام الرياضي وتأثيره على اقتصادات الرياضة

أحدث الإعلام ثورة حقيقيّة في عالم الرياضة، إذ أصبح المحرّك الرئيس لتدفّق الأموال إلى القطاع الرياضي. فحقوق النقل التلفزيوني باتت تُشكّل المصدر الأكبر لإيرادات الأندية والاتّحادات الرياضيّة. وقد بلغت حقوق بثّ الألعاب الأولمبيّة نحو ملياري دولار بين العامي 2000 و2004، و2.5 مليار بين العامي 2006 و2008[1]. وكانت توقّعات لندن أن تفوق إيرادات أولمبياد صيف 2012 ما يزيد عن 13 مليار جنيه إسترليني، منها 6 مليارات استثمارات أجنبيّة و4 مليارات من العقود و2.3 مليار من عائدات السياحة.

ولم يقتصر تأثير الإعلام على الجانب المالي فحسب، بل امتدّ ليُغيّر طبيعة الرياضة نفسها. فمواعيد المباريات أصبحت تتغيّر لتناسب الجمهور التلفزيوني في مختلف المناطق الزمنيّة، والقوانين الرياضيّة تُعدَّل لجعل اللعب أكثر إثارة وجاذبيّة للمشاهدين، والرياضات التي تحظى بتغطية إعلاميّة واسعة هي التي تنتشر وتزدهر[2]. وبذلك أصبح الإعلام لا مجرّد ناقل للحدث الرياضي بل شريكًا فاعلًا في تشكيله وتوجيهه.

(1) International Olympic Committee (IOC): **Olympic Marketing Fact File**, at **Olympics** web, published in 2025, retrieved on 5/ 11/ 2025, p. 8. from: https://stillmed.olympics.com/media/Documents/International-Olympic-Committee/IOC-Marketing-And-Broadcasting/IOC-Marketing-Fact-File.pdf.

(2) Jay Coakley: **Sport in Society: Issues and Controversies**, **McGraw-Hill**, New York, 12th ed., 2017, p. 241.

وتُعدّ الثورة الرقميّة من أحدث التحوّلات في العلاقة بين الإعلام والرياضة، حيث فتحت منصّات التواصل الاجتماعي آفاقًا جديدة للتسويق الرياضي. فاللاعبون أصبحوا يمتلكون ملايين المتابعين على منصّات مثل «إنستغرام» و«تويتر»، ما جعلهم قنوات إعلانيّة مباشرة تتواصل مع الجمهور دون وسيط. وقد أتاح ذلك للشركات الوصول إلى ملايين المستهلكين من خلال منشور واحد لنجم رياضي على حساباته الشخصيّة، وبتكلفة أقلّ بكثير من الإعلانات التلفزيونيّة التقليديّة.

د. تسليع الجسد الرياضي

أدّى التحوّل الاقتصادي العميق في الرياضة إلى ظاهرة يمكن وصفها بـ«تسليع الجسد الرياضي»، حيث أصبحت صور الرياضيّين تُباع وتُشترى، وأصبح جسد اللاعب نفسه وسيلة إعلانيّة تُعرض على أعلى سعر. وقد أثار هذا التحوّل نقاشات أخلاقيّة جديّة حول «تشيّؤ الإنسان» في السوق الرياضي، حيث يتحوّل اللاعب من كائن إنساني إلى سلعة قابلة للبيع والشراء والتداول.

ويجد هذا التحوّل جذوره المؤسّسيّة في نظام الاحتراف الرياضي ذاته، الذي أرسى الإطار القانوني والتعاقدي الذي بِدَوره جعل تسليع الرياضي أمرًا ممكنًا من الأساس. فالاحتراف في أبسط صوره يعني أن يقوم الشخص بعمله لاعبًا أو مدرّبًا يتقاضى دخلًا ماليًّا من هذا العمل وفق عقود يُتفق عليها مسبقًا[1]، وهو ما يحوّل ممارسة الرياضة من نشاط تطوّعي أو ترفيهي إلى علاقة عمل تعاقديّة يخضع فيها الرياضي لمعادلة العرض والطلب. ويتطلّب الاحتراف التفرّغ التامّ للممارسة الرياضيّة فقط، أي أن الرياضي يكتسب صفة المهنيّة المعترف بها كمصدر للكسب المالي، كما يساعد على الانتقال بين الأندية على المستوى الداخلي والخارجي تحت ضوابط تحدّدها الاتّحادات

(1) ـ نعمان عبد الغني: **الرياضة والاقتصاد**، موقع **المكتبة الرياضية الشاملة** الإلكتروني، نشر في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، شوهد في 5/ 5/ 2026، على الرابط:
https://www.sport.ta4a.us/human-sciences/management-leisure/1366-sports-and-the-economy.html

الرياضيّة الدوليّة والوطنيّة. وبهذا المعنى، فإن العقد الاحترافي الذي يُفترض أن يحمي حقوق اللاعب المادّيّة هو نفسه الآليّة التي تفتح الباب أمام معاملة الرياضي كأصل اقتصادي قابل للتقييم والتداول، تمامًا كما يُقيَّم أي منتج تسويقي آخر.

ثامنًا. استضافة البطولات الكبرى وأثرها الاقتصادي

بعد أن تناولت الأقسام السابقة البنية المفاهيميّة للعلاقة بين الرياضة والاقتصاد وآليّات اشتغالها عبر التسويق والإعلان والنجوم، ينتقل هذا القسم إلى أوسع تجلّيات هذه العلاقة نطاقًا وأضخمها استثمارًا، وهو استضافة البطولات الرياضيّة الكبرى، حيث لا يعود الفاعل الاقتصادي شركةً أو ناديًا أو لاعبًا، بل الدولة ذاتها بكامل مقدّراتها وبناها التحتيّة.

أ. تسابق الدول على الاستضافة

تتسابق الدول على استضافة الألعاب الرياضيّة الدوليّة على أراضيها، ومن أجل الفوز بها، يضع كلٌّ منها مخطّطًا شاملًا ومتكاملًا لإنجاز البنى التحتيّة والبنى الرياضيّة المطلوبة وفق المعايير الدوليّة[1]. وتُعَدّ هذه الاستضافة فرصة استراتيجيّة لتحقيق مكاسب اقتصاديّة وسياسيّة واجتماعيّة متعدّدة الأبعاد. فاستضافة بطولة رياضيّة كبرى تعني تدفّق ملايين السيّاح والمشجّعين، وتنشيط حركة الاقتصاد بمختلف قطاعاته.

ومن أبرز الأمثلة على حجم الإنفاق لتنظيم البطولات الدولية، فقد أنفقت الصين 43 مليار دولار لاستضافة «أولمبياد بكين» في العام 2008، وقُدّر إنفاق بريطانيا لتنظيم الألعاب الأولمبية الصيفية في 2012 بنحو 11.7 مليار يورو لتشييد الملاعب وتوفير

(1) Edward Burgo and Fred J. Cromartie: **The Benefits of Bidding and Hosting the Olympic Games Are Difficult to Justify Due to the Overall Costs**, at **The Sport Journal** web, published on February 8, 2018, retrieved on 12/ 10/ 2025, from:
https://thesportjournal.org/article/the-benefits-of-bidding-and-hosting-the-olympic-games-are-difficult-to-justify-due-to-the-overall-costs/.

البنى التحتيّة والخدمات الضرورية[1].

وفي البحرين، تُنفق المملكة نحو 40 مليون دولار سنويًّا مقابل حقّ استضافة سباق «الفورمولا 1» ضمن التقويم العالمي للبطولة، في حين يُقدَّر الأثر الاقتصادي المباشر لهذا السباق على الاقتصاد البحريني بنحو 100 مليون دولار سنويًّا، تتوزع أساسًا على قطاعَيْ الفنادق والضيافة، إضافة إلى ما يوفّره الحدث من زخم إعلامي وسياحي يعزّز مكانة المملكة كوجهة رياضيّة إقليميّة[2].

ب. تجربة قطر في كأس العالم 2022

تُعَدّ تجربة قطر في استضافة كأس العالم لكرة القدم في العام 2022، من أبرز النماذج المعاصرة على التأثير الاقتصادي الهائل لاستضافة البطولات الرياضيّة الكبرى. فقد قُدّر الإنفاق القطري بسبب الألعاب بنحو 220 مليار دولار شملت كافّة البنى التحتية للدولة، من إقامة ملاعب جديدة وتأهيل ملاعب قديمة وبناء مطارات وشبكات طرق ومترو أنفاق وتحديث الموانئ وبناء فنادق ومنشآت سياحية[3].

وتُشير التقديرات الرسميّة إلى مساهمة بطولة كأس العالم بنحو 17 مليار دولار في الاقتصاد القطري، مع الإشارة إلى توقعات السلطات القطرية بخلق نحو 1.5 مليون فرصة عمل، معظمها في قطاعَيْ البناء والضيافة. ووفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي،

(1) Aidyn Bibolov, and al.: **2022 FIFA World Cup: Economic Impact on Qatar and Regional Spillovers**, IMF Selected Issues Paper SIP/2024011/, at **International Monetary Fund (IMF)** web, published on February 21, 2024, retrieved on 18/ 11/ 2025, from: https://www.imf.org/-/media/files/publications/selected-issues-papers/2024/english/sipea2024011.pdf.

(2) Fueling Fortunes: **The Economics of Formula One**, at **Etonomics** web, published on February 4, 2024, retrieved on 2/ 4/ 2026, from: https://etonomics.com/2024 /02/ 04/fueling-fortunes-the-economics-of-formula-one/.

(3) Andrew Zimbalist: **World Cup Economics: Qatar's Record Spending Is Unlikely to Pay Off**, at **Sportico** web, published on November 10, 2022, retrieved on 5/ 7/ 2026, from: https://www.sportico.com/business/finance/2022/world-cup-economics-qatar-record-spending-1234694134/.

فإن المساهمة قصيرة المدى للبطولة في الناتج المحلي الإجمالي القطري بلغت نحو 1% فقط، في حين سجّل الاقتصاد القطري نموًا فعليًا بنسبة 4.2% في العام 2022[1].

ج. مونديال 2026: التوسّع غير المسبوق ونموذج تنظيمي جديد

إذا كانت تجربة قطر قد جسّدت ذروة الإنفاق على البنية التحتيّة، فإن نسخة كأس العالم 2026 التي تستضيفها الولايات المتحدة وكندا والمكسيك بصورة مشتركة للمرة الأولى في تاريخ البطولة، تُمثّل ذروة التوسّع التنظيمي والتجاري. فللمرّة الأولى يرتفع عدد المنتخبات المشاركة من 32 إلى 48 منتخبًا، ويقفز عدد المباريات من 64 إلى 104 مباريات تُقام في 16 مدينة مضيفة على مدى 39 يومًا بين 11 حزيران و19 تموز 2026، حتى وصف رئيس الفيفا «جياني إنفانتينو» البطولة بأنها تعادل «104 مباريات سوبر بول»[2]. وقد تجاوزت مبيعات بطاقات الحضور ستة ملايين بطاقة قبيل انطلاق البطولة[3]، وهو رقم يفوق بحدّ ذاته إجمالي الحضور المُسجَّل في مونديال 1994 البالغ 3.5 مليون متفرّج، والذي ظلّ الرقم القياسي في تاريخ البطولة حتى هذه النسخة.

وتتمايز هذه النسخة عن سابقتها القطريّة في نموذجها الاقتصادي من وجهَين.

(1) Matt Cunningham: **Will the World Cup Bring Home an Economic Win for Qatar?**, at **FocusEconomics** web, published on November 17, 2025, retrieved on 11/ 2/ 2026, from: https://www.focus-economics.com/blog/will-the-world-cup-bring-home-an-economic-win-for-qatar/.

(2) Catherina Gioino: **How FIFA Restructured the World Cup into Its Biggest Payday Ever, as Host Cities Face a Budget Shortfall**, at **Fortune** web, published on June 19, 2026, retrieved on 22026/7/, from: https://fortune.com/ 2026/ 06/ 19 /fifa-biggest-payday-world-cup-history-host-cities-foot-bill/.

(3) Maria Briceño and Alex Min (PolitiFact): **Fact-Checking Claims about 'Unprecedented' Demand for World Cup Tickets**, at **PBS News** web, published on June 13, 2026, retrieved on 2/ 7/ 2026, from: https://www.pbs.org/newshour/world/fact-checking-claims-about-unprecedented-demand-for-world-cup-tickets.

الأول أنها، على خلاف النموذج القطري الذي تطلّب إنفاقًا تجاوز 220 مليار دولار لتشييد بنية تحتيّة كاملة من الصفر ما جعلها الأغلى في تاريخ البطولة، تعتمد على ملاعب رياضيّة قائمة بالفعل في المدن المضيفة كملاعب دوريَّي «NFL» و«MLS» الأميركيّين، وهو ما يُقلّص بشكل جوهري المخاطر الماليّة المرتبطة بالبناء الجديد، ويحدّ من احتمال تحوّل المنشآت لاحقًا إلى استثمارات «معطّلة» أو ما يُسمّى بـ«الأفيال البيضاء» الباهظة الصيانة والقليلة الاستخدام، على غرار ما حدث مع بعض ملاعب النسخ السابقة[1]. أما الوجه الثاني، وهو السمة الأبرز، فيتمثّل في تولّي «الفيفا» تنظيم البطولة بنفسها للمرة الأولى عبر نموذج أشبه بنظام الامتياز التجاري (الفرنشايز)، تحتكر بموجبه كامل الإيرادات من حقوق البثّ والرعاية والتذاكر والضيافة، بينما تتحمّل المدن المضيفة تكاليف الاستضافة، وهو نموذج أثار جدلًا واسعًا في المدن الأميركيّة المضيفة حول عدالة توزيع الأعباء والعوائد بين الاتّحاد الدولي والسلطات المحلّيّة[2].

ونظرًا إلى أن البطولة كانت لا تزال جاريةً في أثناء إعداد هذه الدراسة، فقد آثرت الدراسة، التزامًا بالدقّة العلميّة، عدمَ اعتماد التقديرات والتوقّعات الماليّة المسبقة المتداولة بشأن إيـرادات هذه النسخة وأثرها الاقتصادي الكلّي، إذ كثيرًا ما تأتي الأرقام الفعليّة مغايرةً للتقديرات الأوّليّة، على نحو ما أظهرته تجارب نسخ سابقة. وتبقى القراءة الماليّة الدقيقة لمونديال 2026 رهنَ صدور البيانات الرسميّة المدقَّقة بعد اختتام البطولة، وهو ما يفتح المجال أمام دراسات لاحقة تتناول حصيلتها الفعليّة بالأرقام النهائيّة، أسوةً بما توافر عن مونديال قطر 2022.

(1) Karl Montevirgen: **Economics of the World Cup: Ticket Prices, Revenue, Costs, & Social Impact**, at **Britannica Money** web, published on June 05, 2026, retrieved on 3/ 7/ 2026, from: https://www.britannica.com/money/economics-of-the-FIFA-World-Cup.

(2) Catherina Gioino: **How FIFA Restructured the World Cup into Its Biggest Payday Ever, as Host Cities Face a Budget Shortfall**, at **Fortune** web, published on June 19, 2026, retrieved on 2/7/2026, from: https://fortune.com/202619/06//fifa-biggest-payday-world-cup-history-host-cities-foot-bill/.

د. الأثر التنموي للرياضة والاعتراف الدولي بها كأداة للتنمية

لا يُقدَّر تأثير الرياضة على القطاع السياحي، فهي تؤثر بشكل مباشر على التدفّقات السياحيّة أثناء اللقاءات والـدورات الرياضيّة. فالألعاب الأولمبيّة تُعَدّ أكبر حدث رياضي في العالم وفرضت نفسها كأكبر قوّة محفّزة في قيادة السياحة الرياضيّة[1]. فقد لاحظت استراليا بين العامَيْ 1998 و2002 زيادة بنسبة 16% في عدد الزوّار الدوليّين بفضل «أولمبياد سيدني 2000»، حيث زار 406.500 سائحًا دوليًّا استراليا في شهر أيلول 2000، وشاهد 3.7 مليار شخص البثّ التلفزيوني في أغلب دول العالم[2].

كذلك تعمل الأحداث الرياضيّة الكبرى على تحفيز نموّ المدينة المُضيفة. ومن الأمثلة المتقدّمة على ذلك الحديقة الأولمبيّة في مدينة مونتريال الكنديّة، التي تحوّلت بعد ما يقارب خمسين عامًا من أولمبياد 1976 إلى مجمع للمتاحف والمناطق الترفيهيّة، يضم القبّة الحيوية «Biodôme» والقبّة الفلكية والحديقة النباتيّة، وبرج مراقبة يُعدّ الأطول من نوعه (المائل) في العالم، ليستقبل المجمع بأكمله أكثر من أربعة ملايين زائر سنويًّا[3]. كما بلغ العائد الاقتصادي لسباق «الفورمولا 1» في مدينة «ساو باولو» البرازيليّة نحو 260 مليون ريال برازيلي (ما يعادل حينها نحو 110 ملايين دولار أمريكي تقريبًا) للعام 2014، وفق مرصد السياحة والفعاليات التابع لشركة «ساو

(1) John Morse: **The Sydney 2000 Olympic Games: How the Australian Tourist Commission Leveraged the Games for Tourism**, Journal of Vacation Marketing, Vol. 7, No. 2, 2001, at **Sage Journals** web, retrieved on 12/ 1/ 2026, from: https://journals.sagepub.com/doi/10.1177135676670100700201/.

(2) International Olympic Committee: **Global TV Broadcast Sets Records for Sydney 2000 Olympic Games Broadcast**, at **Olympics.com** web, published on December 12, 2000, retrieved on 12/2/2026, from: https://www.olympics.com/ioc/news/global-tv-broadcast-sets-records-for-sydney-2000-olympic-games-broadcast.

(3) Société de développement et de mise en valeur du Parc olympique: **Rapport annuel 20242025-,** at **Parc olympique (Québec)** web, published on December 2025, retrieved on 24/ 11/ 2025, from: https://parcolympique.qc.ca/wp-content/uploads/202512//RapportAnnuel_20242025-_COMPLET_FINAL.pdf.

باولو توريزمو»[1].

وعلى الصعيد الوطني تتمتّع البطولات المحلّية بتأثير اقتصادي كبير أيضًا. فـ«الدوري الإنكليزي الممتاز» بلغ إسهامه نحو 7.6 مليار جنيه إسترليني في الاقتصاد البريطاني في موسم 2019–2020، وأوجد نحو 100 ألف وظيفة[2]. ويُعدّ «كأس العالم» المشهد الرياضي الأول في العالم حيث يجتذب في نهائيّاته أكثر من 3.2 مليون متفرّج في الملاعب وجمهورًا تراكميًّا من 26 مليار مشاهد.

اكتسب الاعتراف بأهمّيّة الرياضة في التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة زخمًا كبيرًا على المستوى الدولي. ففي العام 1997 أولت المفوضيّة الأوروبيّة اهتمامًا خاصًّا على الرياضة في مفاوضات «معاهدة أمستردام»[3]. وفي العام 2001، عيّن الأمين العام للأمم المتحدة «كوفي عنان» أول مستشار خاصّ لشؤون الرياضة من أجل التنمية والسلام[4]. كما أدرجت المفوضيّة الأوروبيّة الرياضة في كتابها الأبيض عن النمو والقدرة التنافسية والتشغيل في العام 1993 بوصفها مصدرًا رئيسًا لتوفير فرص العمل[5].

(1) Observatório de Turismo e Eventos: **Relatório de Impacto Econômico do Grande Prêmio do Brasil de Fórmula 1**, **São Paulo Turismo (SPTuris)**, São Paulo, 2014. P. 39.

(2) Ernst & Young LLP**: Premier League: Economic and Social Impact (201920/ Season)**, **Ernst & Young LLP**, London, January 2022, P.72.

(3) European Communities: **Treaty of Amsterdam — Declaration No. 29 on Sport (Annexed to the Final Act)**, at **EUR-Lex** web, published on October 2, 1997, retrieved on 17 /2/ 2026, from: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:11997D/TXT.

(4) United Nations: **Secretary-General Appoints Adolf Ogi, Former President of Switzerland, Special Adviser on Sport for Development and Peace**, Press Release SG/A/768, at **United Nations Meetings Coverage and Press Releases** web, published on February 28, 2001, retrieved on 172026/2/, from: https://press.un.org/en/2001/sga768.doc.htm.

(5) European Commission: **White Paper on Growth, Competitiveness, Employment: The Challenges and Ways Forward into the 21st Century, COM(93) 700 final**, at **EUR-Lex** web, published on December 5, 1993, retrieved on 17/ 2/ 2026, from: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:51993DC0700.

وفي أيلول 2015، أشارت أجندة 2030 للتنمية المستدامة، إلى الرياضة بكونها أداة تمكينيّة للتنمية. كما صادقت الحكومات العالميّة على خطة عمل «كازان» في 2017، التي تُعدّ أهم وثيقة سياسيّة دوليّة تتعلّق بالرياضة وأهداف التنمية المستدامة[1]. وهذا يُؤكد أن الرياضة لم تعد مجرّد ترفيه، بل أصبحت أداة فاعلة التّكلفة ومرنة لتعزيز أهداف السّلام والتنمية[2].

تاسعًا. الأندية الرياضيّة كمؤسسات اقتصاديّة عابرة للحدود

وإذ تناول القسم السابق الأثر الاقتصادي للبطولات الكبرى بوصفها مجالًا تتصدّر فيه الدولة مشهدَ الاستثمار الرياضي، فإن هذا القسم يعود إلى الوحدة التأسيسيّة للمنظومة الرياضيّة، وهي النادي، ليتتبّع تحوّله من كيان محلّي يمثّل مجتمعه الصغير إلى مؤسّسة اقتصاديّة عابرة للحدود تُدار بمنطق الشركات العالميّة، ثم يتّسع بالتحليل نحو الآثار الاقتصاديّة والاجتماعيّة الممتدّة لهذا التحوّل.

أ. التحوّل من أندية محلّيّة إلى مؤسّسات عالميّة

شهدت الأندية الرياضيّة تحوّلًا جذريًّا في طبيعتها ووظائفها في العقود الأخيرة، إذ انتقلت من كونها أندية محلّيّة تمثّل مجتمعاتها الصغيرة إلى مؤسّسات اقتصاديّة عملاقة تتخطّى الحدود الجغرافيّة والثقافيّة. وقد تجاوزت الإيـرادات المجمعة لأفضل 20 ناديًا لـ «كرة القدم» في موسم 2021/ 2022 نحو 9.2 مليار يورو وفقًا لتقرير «ديلويت»، بزيادة قدرها 13% مقارنة بنحو 8.2 مليار يورو في الموسم الذي سبقه،

(1) أحمد بن عبدالله العضاضي: **دور استضافة الفعاليات الرياضية الكبرى في التنمية الاقتصادية**، صحيفة **الاقتصادية**، الرياض، 16 كانون أول 2024، ص 28.

(2) فاطمة عز الدين: **سوسيولوجيا الرياضة**، دار **البيان العربي للدراسات والنشر**، بيروت، ط 1، 2024، ص 199.

متجاوزةً بذلك تقريبًا مستويات ما قبل جائحة «كورونا»[1]. وتؤكّد البيانات الأحدث استمرار هذا المسار التصاعدي بوتيرة متسارعة؛ إذ قفزت الإيرادات المجمعة لهذه الأندية إلى ما يزيد على 12.4 مليار يورو في موسم 2024/ 2025، بزيادة نسبتها 11% عن الموسم السابق، لتتجاوز عتبة 12 مليار يورو للمرة الأولى في تاريخ التقرير أي بارتفاع يفوق 34% خلال ثلاث سنوات فقط[2].

وأهمّ الاستثمارات الحديثة للنوادي، تتمثل في التحوّل نحو التجارة من خلال إنشاء شركات تجاريّة باسم النادي، أو تحويل الأندية لشركات مساهمة ضخمة كما هو الحال بالنسبة لعديد من الأندية الأوروبيّة التي أُدرجت في بورصات الأسهم[3]. كما يمكن إنشاء قنوات رياضيّة تلفزيونيّة خاصّة بالأندية لتوفير الموارد الماليّة اللازمة للارتقاء بمستوى الأندية ورعاية اللاعبين المحترفين والتعامل معهم بمفهوم استثماري وفقًا لاستراتيجيّات اقتصادية[4].

وقد تجاوزت هذه المؤسّسات حدود مجتمعاتها المحلّيّة إلى الفضاء الأوسع بفضل العولمة وثورة الاتصالات. فنادٍ مثل «ريال مدريد» أو «مانشستر يونايتد» لم يعد مُلكًا لمدينته فحسب، بل أصبح يمتلك قاعدة جماهيريّة تمتدّ عبر القارات، مع مكاتب

(1) Deloitte Sports Business Group: **Deloitte Football Money League 2023 (26th Edition, Covering the 202122/ Season)**, at **Deloitte** web, published on January 19, 2023, retrieved on 2 /12/ 2025, from:
https://www.deloitte.com/middle-east/en/Industries/tmt/analysis/deloitte-football-money-league.html.

(2) Deloitte Sports Business Group: **Deloitte Football Money League 2026 (29th Edition, Covering the 202425/ Season)**, at **Deloitte** web, published on January 22, 2026, retrieved on 23/ 4/ 2026, from:
https://www.deloitte.com/uk/en/services/consulting-financial/analysis/deloitte-football-money-league.html.

(3) كمال جميل الربضي: **الاستثمار الرياضي في التنمية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 75.

(4) نعمان عبد الغني: **الرياضة والاقتصاد**، موقع **المكتبة الرياضية الشاملة** الإلكتروني، نشر في 6 نوفمبر 2016، شوهد في 3/ 4/ 2026، على الرابط:
https://www.ta4a.us/human-sciences/management-leisure/1366-sports-and-the-economy.html

تجاريّة في عواصم عالميّة عدّة. وهذا التوسّع العالمي فتح أسواقًا جديدة أمام الأندية لتسويق منتجاتها وتوسيع قاعدة عملائها واستقطاب رعاة من مختلف أنحاء العالم.

ومن خلال الرياضة استطاعت دولة مثل البرازيل أن تحسّن وضعها الاقتصادي وتجذب أنظار جميع دول العالم بسبب اهتمامها بالرياضة وحرص لاعبيها على تقديم أفضل أداء في المباريات المحليّة والعالميّة. كما أن الأندية السعودية شهدت في السنوات الأخيرة موجة استقطاب للنجوم العالميّين ما عزّز من مكانة الدوري السعودي على الخريطة الرياضيّة الدولية وفتح آفاقًا اقتصاديّة جديدة أمام المملكة في قطاع الرياضة والترفيه.

وتُعَدّ مبيعات القمصان والمنتجات الرياضية من أبرز مصادر الدخل للأندية الكبرى. ففي تصنيف عائدات مبيعات القمصان الرياضيّة للأندية الأوروبيّة، يتصدر نادي «برشلونة» القائمة بعائدات بلغت نحو 179 مليون يورو، يليه «ريال مدريد» بنحو 155 مليون يورو، ثم «بايرن ميونخ» في المركز الثالث بنحو 147 مليون يورو، في حين يأتي «يوفنتوس» في مراكز متأخرة نسبيًا بعائدات بلغت نحو 74 مليون يورو[1]. وتكشف هذه الأرقام عن تحوّل الاستهلاك الرمزي للقمصان والهدايا التذكارية والمنتجات المرخصة إلى مصدر دخل ضخم يُعزّز الدورة الاقتصاديّة للأندية.

ب. الاستثمارات الخليجيّة في القطاع الرياضي

أفاد استطلاع نشرته شركة «PwC» الشرق الأوسط في العام 2021، بأن دول مجلس التعاون الخليجي، وفي مقدمتها المملكة العربية السعوديّة والإمارات العربيّة المتحدة، أنفقت أكثر من 65 مليار دولار على تطوير قطاع الرياضة، مع توقّع استمرار

(1) The Mag: **Top 20 European Clubs by Revenue from Replica Shirt Sales — New Report**, at **OneFootball** web, published on March 01, 2024, retrieved on 17/ 11/ 2025, from: https://onefootball.com/en/news/top-20-european-clubs-by-revenue-from-replica-shirt-sales-new-report-39133762.

معدّلات النموّ السريعة[1]. ولم تتركّز الاستثمارات الخليجية على بناء الملاعب الحديثة واستقطاب الرياضيين الدوليين فحسب، بل شملت دفع البطولات الرياضيّة في المنطقة إلى الساحة العالميّة وترويجها في الإعلام الدولي بصفتها مناطق جاذبة للسياحة والمعيشة.

وكانت دولة الإمارات العربيّة المتّحدة رائدة في إدراك القوّة التحويليّة للاستثمار الرياضي، حيث أسهم قطاع الرياضة بنحو 2.4 مليار دولار في اقتصاد دبي ووفّر أكثر من 110 آلاف فرصة عمل تمثّل 4% من إجمالي سوق العمل في الإمارة[2]. كما تسعى المملكة العربيّة السعوديّة لتضخيم استثماراتها الرياضيّة في إطار رؤيتها المستقبليّة، ومن أبرز ذلك استضافتها لكأس العالم 2034 الذي يُتوقع أن يحقق مكاسب اقتصادية واجتماعيّة هائلة[3].

ج. تأثير الرياضة على سوق العمل

تؤثّر الرياضة بشكل ملموس على سوق العمل، فالوظائف الرياضيّة لها تأثير مضاعف مرتفع، ما يعني أنها تخلق المزيد من الوظائف في المهن والصناعات

(1) PwC Middle East: **Middle East Sports Survey: Global Health Crisis Spurs Transformation On and Off the Field**, at **PwC Middle East** web, published on 2021, retrieved on 18/ 1/ 2026, from: https://www.pwc.com/m1/en/publications/middle-east-sports-survey.html.

(2) لا اسم: **9 مليارات درهم مساهمة الرياضة في الناتج الاقتصادي المحلي و103 بطولة وفعالية دولية**، موقع **المكتب الإعلامي لحكومة دبي** الإلكتروني، نقلًا عن تقرير مجلس دبي الرياضي، نشر في 2 يناير 2023، شوهد في 5/ 2/ 2026، على الرابط:
https://mediaoffice.ae/ar/news/2023/january/0201-/dubai-sport-council

(3) FIFA: **FIFA World Cup 2034™ Bid Evaluation Report (Saudi Arabia)**, at **FIFA** web, published on November 30, 2024, retrieved on 14/ 2/ 2026, from: https://digitalhub.fifa.com/m/51d8a13714827f1d/original/FIFA-World-Cup-2034-Bid-Evaluation-Report.pdf.

الأخـرى[1]. ففي فرنسا توظّف الشركات والجمعيّات حوالي 210.000 عامل في الأنشطة المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالرياضة، بمتوسط معدّل نمو قدره 3% سنويًّا. وفي بريطانيا أضافت الأنشطة الرياضيّة خلال العام 2010 مبلغًا يتعدّى 20 مليار جنيه إسترليني أي بما يعادل 1.9% من إجمالي اقتصاد الدولة، مع توفير حوالي 400 ألف وظيفة.

د. الأثر الاقتصادي والتربوي للرياضة على التعليم والصحّة

تُظهر الأبحاث أن للنشاط البدني تأثيرًا إيجابيًّا على النتائج التعليميّة لتلاميذ المدارس وطلاب الجامعات[2]. فالمجتمع اليوم يضع قوة أكبر على العمل والاستثمار الفكري في الأنشطة البدنيّة، بالاعتقاد أنه تعليم شامل له آثار إيجابيّة على الجوانب الحركيّة والنفسيّة والتربويّة. فالرياضة تُحسّن التحصيل العلمي وتوفّر إمكانيّة لقاء أشخاص آخرين والتواصل معهم، وتُساعد على اكتساب مهارات اجتماعيّة مثل التسامح واحترام الآخر، وتُسهّل التكيّف مع العمل الجماعي.

وعلى صعيد الفاتورة الصحيّة، تُسهم الرياضة في تخفيض التكاليف الصحيّة والنفسيّة والاجتماعيّة من خلال المساعدة على ممارسة التمارين المنتظمة والهادفة. كما بيّنت مجموعة من الدراسات والبحوث التي أُجريت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وأظهرت وجود علاقة إيجابيّة بين الرياضة والترويح الرياضي

(1) SportsEconAustria et al.: **Study on the Contribution of Sport to Economic Growth and Employment in the EU (Final Report)**, at **European Commission** web, published on August 2012, retrieved on 23/ 12/ 2025, from: https://ec.europa.eu/assets/eac/sport/library/studies/study-contribution-spors-economic-growth-final-rpt.pdf.

(2) Ana Barbosa, Stephen Whiting, Philippa Simmonds, Rodrigo Scotini Moreno, Romeu Mendes, and João Breda: **Physical Activity and Academic Achievement: An Umbrella Review**, at **International Journal of Environmental Research and Public Health (MDPI)** web, Vol. 17, Issue 16, Article 5972, DOI: 10.3390/ijerph17165972, published on August 17, 2020, retrieved on 27/ 12/ 2025, from: https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC7460146/.

والأداء الوظيفي، أي أن المشاركة الأعلى في الرياضة ترتبط بأداء وظيفي أعلى وغياب أقلّ وخفض معدّلات دوران العمل وتحقيق إنتاجيّة أفضل. وهذه العوائد غير المباشرة تُمثل قيمة اقتصاديّة هائلة يصعب قياسها بالأرقام المباشرة.

تُسهم الرياضة في غرس قِيَم تربويّة ذات صلة مباشرة بالإنتاجيّة الاقتصاديّة، أبرزها قيمة العمل الشاقّ والمثابرة والانضباط والالتزام بالتدريب. كما تُعزّز قِيَم العمل الجماعي من تعاون وتنسيق وتكامل بين الأدوار وتضحية لمصلحة الفريق، وهي جميعها قِيَم تنعكس إيجابًا على بيئات العمل الإنتاجيّة. فضلًا عن قِيَم المنافسة الشريفة واحترام القواعد واللعب النظيف والروح الرياضيّة، وكلّها قِيَم تُنمّي الشخصيّة القادرة على المساهمة الفعّالة في المنظومة الاقتصاديّة.

الخاتمة

تكشف هذه الدراسة عن تحوّل جوهري في طبيعة العلاقة بين الرياضة والاقتصاد، إذ انتقلت هذه العلاقة من كونها علاقة تكميليّة هامشيّة إلى شراكة بنيويّة عميقة تُعيد تشكيل ملامح الاقتصاد العالمي المعاصر. فقد أثبتت المعطيات الواردة في هذه الدراسة أن الرياضة لم تعد نشاطًا ترفيهيًّا يُمارَس على هامش الحياة الاجتماعيّة، بل تحوّلت إلى منظومة إنتاجيّة متكاملة تتشابك فيها آليّات السوق من عرض وطلب وتسعير واستثمار مع منظومة القيم الرياضيّة التقليديّة القائمة على التنافس الشريف والانتماء والهويّة الجماعيّة. وربما هذا التشابك هو ما يمنح هذه الدراسة أهمّيّتها العلميّة، إذ لا تكتفي برصد الأرقام الضخمة التي تُميّز صناعة الرياضة والتي تتراوح تقديراتها بين 600 و700 مليار دولار سنويًّا، بل تسعى إلى تفكيك الآليّات البنيويّة التي أنتجت هذا التحوّل؛ من نظام الاحتراف الذي أرسى الإطار القانوني للتسليع، إلى الرعاية والإعلان اللذَيْن حوّلا جسد الرياضي إلى وسيلة ترويجيّة، وصولًا إلى استضافة البطولات الكبرى التي تحوّلت من مشروع تنموي إلى صناعة قائمة بذاتها تُدار بمنطق تجاري صرف، على نحو ما يجسّده النموذج التنظيمي الجديد لمونديال 2026.

وعلى مستوى اختبار الفرضيّات التي انطلقت منها الدراسة، فقد أثبتت المعالجة التحليليّة صحّة الفرضيّة الرئيسة القائلة بتحوّل الرياضة من نشاط بدني وترفيهي إلى منظومة اقتصاديّة ضخمة نتيجة اندماجها في آليّات السوق الرأسماليّة؛ إذ بيّنت الأقسام المتعاقبة كيف أرسى نظام الاحتراف الإطار القانوني لهذا الاندماج، وكيف حوّلت الرعاية والإعلان وحقوق البثّ الرياضةَ إلى صناعة قائمة بذاتها. كما تحقّقت الفرضيّات الفرعيّة الثلاث الأولى تحقّقًا تامًّا؛ فقد أكّدت المعطيات وجود علاقة تكامليّة وتبادليّة وثيقة بين النظامَيْن الرياضي والاقتصادي، وأثبتت أن آليّات الاحتراف والاستثمار الأجنبي وتسليع صورة اللاعب شكّلت العوامل الأساس في تحويل الأندية إلى مؤسّسات عابرة للحدود واللاعبين إلى علامات تجاريّة وأدوات إعلانيّة، وأن التسويق الرياضي والرعاية أصبحا فعلًا الركيزة الأساس لتمويل المنظومة الرياضيّة الحديثة. أما الفرضيّة الفرعيّة الرابعة المتعلّقة بإسهام استضافة البطولات الكبرى في تحقيق نموّ اقتصادي ملموس للدول المُضيفة، فقد تحقّقت تحقّقًا جزئيًّا؛ إذ أثبتت الدراسة وجود مكاسب فعليّة على مستوى السياحة والتوظيف والبنية التحتيّة، لكنها كشفت في المقابل عن فجوة بين الأرقام الرسميّة المُعلنة والأثر الاقتصادي الصافي، على نحو ما تجلّى في احتمال تكبّد المدن الأميركيّة المُضيفة لمونديال 2026 عجزًا ماليًّا رغم الإيرادات الإجماليّة الضخمة، وهو ما يفرض تقييد هذه الفرضيّة بشروط تتعلّق بكفاءة التخطيط وواقعيّة التقديرات المسبقة.

وتكمن أهمّيّة هذه الورقة في تبنّيها مقاربة علميّة واقعيّة متوازنة تتحرّى الفجوة بين الوعود الاقتصاديّة والنتائج الفعليّة، على أمل أن تُشكّل إسهامًا منهجيًّا في مكتبة عربيّة لا تزال تعاني ندرة الدراسات المتخصّصة في اقتصادات الرياضة، وأن تفتح بابًا لإعادة النظر في الخطاب الترويجي السائد حول الأثر الاقتصادي لاستضافة الفعاليّات الرياضيّة الكبرى.

وبناءً على ما توصلت إليه هذه الدراسة، يمكن صياغة أربع توصيات رئيسة تتوجّه

بها إلى صانعي القرار والباحثين في العالم العربي:

- **أوّلًا**: ضرورة اعتماد منهجيّات تقييم اقتصادي مستقلّة وشفّافة لقياس الأثر الفعلي لاستضافة البطولات الرياضيّة، بدلًا من الاعتماد الحصري على تقديرات الجهات المنظِّمة ذات المصلحة المباشرة في تضخيم الأرقام.
- **ثانيًا**: تشجيع الدول العربيّة، لا سيما دول الخليج التي استثمرت أكثر من 65 مليار دولار في القطاع الرياضي، على تنويع نماذج التمويل الرياضي بما يوازن بين الاستثمار في البنية التحتيّة الدائمة والاستثمار في رأس المال البشري الرياضي من خلال الأكاديميات وتكوين المواهب المحلّيّة، تجنّبًا لمخاطر «الأفيال البيضاء» التي حذّرت منها الدراسة.
- **ثالثًا**: إعادة النظر في الأطر القانونيّة والتنظيميّة لعقود الاحتراف الرياضي بما يحفظ التوازن بين حقّ الرياضي في الحماية التعاقديّة وبين منع انزلاقه إلى موقع «الأصل الاقتصادي» القابل للتداول دون تقدير لبعده الإنساني.
- **رابعًا**: دعم وإنشاء مراكز بحثيّة عربيّة متخصّصة في اقتصادات الرياضة تُواكب التحوّلات المتسارعة في هذا الحقل، وتُنتج معرفة محلّيّة قادرة على منافسة المرجعيّات الغربيّة السائدة في هذا المجال.

وفي ضوء ما تقدّم، تخلص هذه الدراسة إلى أن الرياضة أصبحت بالفعل «صناعة المستقبل» وركيزة أساسيّة للنموّ الاقتصادي، غير أن استدامة هذا النموّ مرهونة بقدرة الفاعلين من دول ومؤسّسات وأندية على تحقيق التوازن الدقيق بين المنطق الاقتصادي الربحي والبُعد القِيَمي والإنساني الذي تأسّست عليه الرياضة أصلًا. فحين يطغى التسليع على الجوهر، تفقد الرياضة أحد أهم مصادر قوّتها الرمزيّة ألا وهي قدرتها على توليد معنى جماعي يتجاوز حسابات الربح والخسارة.

وتبقى هذه الدراسة، مساهمة أوليّة تفتح المجال أمام تساؤل أعمق يستحق بحثًا مستقلًّا: كيف يمكن للرياضة أن تحافظ على قيمتها التربويّة والاجتماعيّة كأداة لبناء

الإنسان في ظل منطق السوق المتصاعد الذي يحكم اقتصادها اليوم، أم أن التسليع المتنامي للجسد الرياضي والحدث الرياضي على حدٍّ سواء يُنذر بتحوّل الرياضة إلى مجرّد سلعة استهلاكيّة أخرى تُفرغ من مضمونها الإنساني الأصيل؟

قائمة المصادر والمراجع

أ. المراجع باللغة العربيّة

1. الخولي، أمين أنور: **أصول التربية البدنيّة والرياضة، المدخل، التاريخ، الفلسفة**، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 1، 1996.
2. الربضي، كمال جميل: **الاستثمار الرياضي في التنمية الاقتصادية**، دار وائل للنشر، عمّان، ط 1، 2015.
3. عز الدين، فاطمة: **سوسيولوجيا الرياضة**، دار البيان العربي للدراسات والنشر، بيروت، ط 1، 2024.

ب. الصحف والمجلّات العربية

1. فلاح، أحمد: **اقتصاديات الرياضة، تحديد أوجه الارتباط بين الاقتصاد والرياضة**، مجلة السياسات، العدد 57، 2022.
2. الخوري، علي محمد: **القوة الاقتصاديّة للرياضة، الفرص والاستراتيجيّات**، جريدة الاتحاد، أبوظبي، 29 نوفمبر 2023.
3. العضاضي، محمد بن عبدالله: **دور استضافة الفعاليات الرياضية الكبرى في التنمية الاقتصادية**، صحيفة الاقتصادية، الرياض، 16 كانون الأول 2024.

ج. المواقع الإلكترونيّة العربية

1. عمر، عبد الله: **الصناعة الرياضية: دورة اقتصادية متكاملة**، موقع إسلام أون لاين الإلكتروني، نشر في 29 أبريل 2021، شوهد في 3/ 5/ 2026، على الرابط:

   https://islamonline.net/الصناعة_الرياضية_دورة_اقتصادية

2. وهيبه، مازن: **الرياضة والاقتصاد توأمان يتلازمان**، مجلة أوراق ثقافية، السنة الثانية، العدد 9، صيف 2020، شوهد في 7/ 5/ 2026، على الرابط:

   https://www.awraqthaqafya.com/1010/

3. لا اسم: **9 مليارات درهم مساهمة الرياضة في الناتج الاقتصادي المحلي و103 بطولة وفعالية دولية**، موقع المكتب الإعلامي لحكومة دبي الإلكتروني، نقلًا عن تقرير مجلس دبي الرياضي، نشر في 2 يناير 2023، شوهد في 5/ 2/ 2026، على الرابط:
https://mediaoffice.ae/ar/news/2023/january/02-01/dubai-sport-council

4. عبد الغني، نعمان:

1) الرياضة والاقتصاد، موقع المكتبة الرياضية الشاملة الإلكتروني، نشر في نوفمبر 2016، شوهد في 5/ 5/ 2026، على الرابط:
https://www.sport.ta4a.us/human-sciences/management-leisure/1366-sports-and-the-economy.html

2) السياحة الرياضية ودورها في الإندماج في الاقتصاد العالمي، موقع المكتبة الرياضية الشاملة الإلكتروني، نشر في 19 فبراير 2017، شوهد في 10/ 4/ 2026، على الرابط:
https://www.sport.ta4a.us/human-sciences/management-leisure/1427-sport-tourism.html

5. الجيوشي، يحيى: **العلاقات المتبادلة بين الاقتصاد والرياضة**، موقع صحيفة **مآل** الإلكتروني، نشر في 31 يناير 2022، شوهد في 24/ 4/ 2026، على الرابط:
https://maaal.com/articles/العلاقات_المتبادلة_بين_الاقتصاد_والر230_/

د. المراجع باللغة الأجنبيّة

1. Jay Coakley: **Sport in Society: Issues and Controversies**, McGraw-Hill, New York, 12th ed., 2017.
2. Matthew D. Shank and Mark R. Lyberger: **Sports Marketing: A Strategic Perspective**, Routledge, London, 6th ed., 2022.

ه. التقارير المطبوعة

1. Ernst & Young LLP: **Premier League: Economic and Social Impact (2019/20 Season)**, Ernst & Young LLP, London, January 2022.

2. Observatório de Turismo e Eventos: **Relatório de Impacto Econômico do Grande Prêmio do Brasil de Fórmula 1**, São Paulo Turismo (SPTuris), São Paulo, 2014.

و. المواقع الإلكترونيّة الأجنبية

1. 360iResearch: **Size of Sports Sponsorship Market Worldwide in 2022, with a Forecast for 2023 and 2030 (in Billion U.S. Dollars) [Chart]**, at **Statista** web, published on November 16, 2023, retrieved on 11/10/2025, from: https://www.statista.com/statistics/269784/revenue-from-sports-sponsorship-worldwide-by-region/

2. 360iResearch: **Sports Sponsorship Market Size & Share 2026-2032**, at **360iResearch** web, published in 2026, retrieved on 3/3/2026, from: https://www.360iresearch.com/library/intelligence/sports-sponsorship

3. Aidyn Bibolov, and al.: **2022 FIFA World Cup: Economic Impact on Qatar and Regional Spillovers**, IMF Selected Issues Paper SIP/2024/011, at **International Monetary Fund (IMF)** web, published on February 21, 2024, retrieved on 18/11/2025, from: https://www.imf.org/-/media/files/publications/selected-issues-papers/2024/english/sipea2024011.pdf

4. Ana Barbosa, and al.: **Physical Activity and Academic Achievement: An Umbrella Review**, International Journal of Environmental Research and Public Health (MDPI), Vol. 17, Issue 16, Article 5972, DOI: 10.3390/ijerph17165972, published on August 17, 2020, retrieved on 27/12/2025, from:

https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC7460146/

5. Andrew Zimbalist: **World Cup Economics: Qatar's Record Spending Is Unlikely to Pay Off**, at **Sportico** web, published on November 10, 2022, retrieved on 5/7/2026, from: https://www.sportico.com/business/finance/2022/world-cup-economics-qatar-record-spending-1234694134/

6. The Business Research Company:

   1) **Sports Global Market Report 2026**, at **Research and Markets** web, published in 2026, retrieved on 3/4/2026, from: https://www.researchandmarkets.com/reports/5939106/sports-market-report
   2) **Sports Sponsorship Global Market Report 2026**, at **The Business Research Company** web, published in 2026, retrieved on 2/7/2026, from: https://www.thebusinessresearchcompany.com/report/sports-sponsorship-global-market-report

7. Catherina Gioino: **How FIFA Restructured the World Cup into Its Biggest Payday Ever, as Host Cities Face a Budget Shortfall**, at **Fortune** web, published on June 19, 2026, retrieved on 2/7/2026, from: https://fortune.com/2026/06/19/fifa-biggest-payday-world-cup-history-host-cities-foot-bill/

8. Daniel Burstein: **Customer-First Marketing: 3 Case Studies about How the NFL, Dawn Foods, and TeamUp Used Social Media Badges, Quiz-Based Ads, and B2B Ecommerce**, at **MarketingSherpa** web, published on May 10, 2021, retrieved on 12/12/2025, from: https://marketingsherpa.com/article/case-study/customer-first-marketing-case-studies-social-media-badges-quiz-based-ads-B2B-ecommerce

9. Deloitte Sports Business Group:

   1) **Deloitte Football Money League 2023 (26th Edition, Covering the 2021/22 Season)**, at **Deloitte** web, published on January 19, 2023, retrieved on 2/12/2025, from: https://www.deloitte.com/middle-east/en/Industries/tmt/analysis/deloitte-football-money-league.html

2) **Deloitte Football Money League 2026 (29th Edition, Covering the 2024/25 Season)**, at **Deloitte** web, published on January 22, 2026, retrieved on 23/4/2026, from : https://www.deloitte.com/uk/en/services/consulting-financial/analysis/deloitte-football-money-league.html

10. Edward Burgo and Fred J. Cromartie: **The Benefits of Bidding and Hosting the Olympic Games Are Difficult to Justify Due to the Overall Costs**, at **The Sport Journal** web, published on February 8, 2018, retrieved on 12/10/2025, from:

https://thesportjournal.org/article/the-benefits-of-bidding-and-hosting-the-olympic-games-are-difficult-to-justify-due-to-the-overall-costs/

11. Erik Matuszewski: **Golf's Economic Impact in U.S. Topped $100 Billion in 2022**, at **Forbes** web, published on May 09, 2023, retrieved on 23/4/2026, from: https://www.forbes.com/sites/erikmatuszewski/2023/05/09/golfs-economic-impact-in-us-topped-100-billion-in-2022

12. European Commission: **White Paper on Growth, Competitiveness, Employment: The Challenges and Ways Forward into the 21st Century, COM(93) 700 final**, at **EUR-Lex** web, published on December 5, 1993, retrieved on 17/2/2026, from: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:51993DC0700

13. European Communities: **Treaty of Amsterdam — Declaration No. 29 on Sport (Annexed to the Final Act)**, at **EUR-Lex** web, published on October 2, 1997, retrieved on 17/2/2026, from: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:11997D/TXT

14. FIFA: **FIFA World Cup 2034™ Bid Evaluation Report (Saudi Arabia)**, at **FIFA** web, published on November 30, 2024, retrieved on 14/2/2026, from: https://digitalhub.fifa.com/m/51d8a13714827f1d/original/FIFA-World-Cup-2034-Bid-Evaluation-Report.pdf

15. **Fueling Fortunes: The Economics of Formula One**, at **Etonomics** web, published on February 4, 2024, retrieved on 2/4/2026, from: https://etonomics.com/2024/02/04/fueling-fortunes-the-economics-of-formula-one/

16. Global Growth Insights: **Sports Sponsorship Market Size Insights Report 2026-2035**, at **Global Growth Insights** web, published in 2026, retrieved on 1/7/2026, from: https://www.globalgrowthinsights.com/market-reports/sports-sponsorship-market-102746

17. Grand View Research: **Sports Equipment Market Size, Share & Trends Analysis Report, 2026-2033**, at Grand View Research web, published in 2026, retrieved on 5/7/2026, from: https://www.grandviewresearch.com/industry-analysis/sports-equipment-market

18. Hervé Collignon and Nikhil Sultan: **Winning in the Business of Sports**, at A.T. Kearney web, published in 2014, retrieved on 3/3/2026, from: https://www.kearney.com/industry/communications/article/-/insights/winning-in-the-business-of-sports

19. In Focus: **English Premier League**, at SportBusiness Media web, published in August 2022, retrieved on 22/6/2026, from: https://media.sportbusiness.com/2022/08/in-focus-english-premier-league/

20. Interbrand: **Best Global Brands 2025: Radical Realities**, at **Interbrand** web, published in 2025, retrieved on 12/1/2026, from: https://interbrand.com/best-global-brands/global/

21. International Olympic Committee (IOC):

    1) **Global TV Broadcast Sets Records for Sydney 2000 Olympic Games Broadcast**, at **Olympics.com** web, published on December 12, 2000, retrieved on 12/2/2026, from: https://www.olympics.com/ioc/news/global-tv-broadcast-sets-records-for-sydney-2000-olympic-games-broadcast

2) **Olympic Marketing Fact File**, at **Olympics** web, published in 2025, retrieved on 5/11/2025, from:
https://stillmed.olympics.com/media/Documents/International-Olympic-Committee/IOC-Marketing-And-Broadcasting/IOC-Marketing-Fact-File.pdf

22. John Morse: **The Sydney 2000 Olympic Games: How the Australian Tourist Commission Leveraged the Games for Tourism**, Journal of Vacation Marketing, Vol. 7, No. 2, 2001, at **Sage Journals** web, retrieved on 12/1/2026, from:
https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/135676670100700201

23. Kearney: **Sports Industry Market Size Worldwide in 2020 and 2025, with a Forecast for 2030 [Graph]**, at **Statista** web, published in 2025, retrieved on 12/6/2026, from:
https://www.statista.com/statistics/370560/worldwide-sports-market-revenue/

24. KPMG in India: **The Business of Sports: Playing to Win as the Game Unfurls**, at **KPMG** web, published in September 2016, retrieved on 18/4/2026, from:
https://assets.kpmg.com/content/dam/kpmg/in/pdf/2016/09/the-business-of-sports.pdf

25. The Mag: **Top 20 European Clubs by Revenue from Replica Shirt Sales — New Report**, at **OneFootball** web, published on March 01, 2024, retrieved on 17/11/2025, from:
https://onefootball.com/en/news/top-20-european-clubs-by-revenue-from-replica-shirt-sales-new-report-39133762

26. Maria Briceño and Alex Min (PolitiFact): **Fact-Checking Claims about 'Unprecedented' Demand for World Cup Tickets**, at **PBS News** web, published on June 13, 2026, retrieved on 2/7/2026, from:
https://www.pbs.org/newshour/world/fact-checking-claims-about-unprecedented-demand-for-world-cup-tickets

27. Matt Cunningham: **Will the World Cup Bring Home an Economic Win for Qatar?**, at **FocusEconomics** web, published on November

17, 2025, retrieved on 11/2/2026, from:
https://www.focus-economics.com/blog/will-the-world-cup-bring-home-an-economic-win-for-qatar/

28. NCS Staff: **Sports Rights Growth in US Outpaces TV Market Fivefold Over Decade**, at **NewscastStudio** web, published on August 28, 2025, retrieved on 21/1/2026, from:
https://www.newscaststudio.com/2025/08/28/sports-rights-growth-in-us-outpaces-tv-market-fivefold-over-decade/

29. PwC: **Changing the Game: Outlook for the Global Sports Market to 2015**, at **PwC** web, published in December 2011, retrieved on 11/10/2025, from:
https://www.slideshare.net/slideshow/changing-thegameoutlookforthe globalsportsmarketto2015-12267759/12267759

30. PwC Middle East: **Middle East Sports Survey: Global Health Crisis Spurs Transformation On and Off the Field**, at PwC Middle East web, published in 2021, retrieved on 18/1/2026, from:
https://www.pwc.com/m1/en/publications/middle-east-sports-survey.html

31. Société de développement et de mise en valeur du Parc olympique: **Rapport annuel 2024-2025**, at **Parc olympique** (Québec) web, published in December 2025, retrieved on 24/11/2025, from:
https://parcolympique.qc.ca/wp-content/uploads/2025/12/RapportAnnuel_2024-2025_COMPLET_FINAL.pdf

32. SportsEconAustria et al.: **Study on the Contribution of Sport to Economic Growth and Employment in the EU (Final Report)**, at **European Commission** web, published in August 2012, retrieved on 23/12/2025, from:
https://ec.europa.eu/assets/eac/sport/library/studies/study-contribution-spors-economic-growth-final-rpt.pdf

33. Statista Market Insights: **«Soccer - Worldwide»**, at **Statista** web, retrieved on 4/5/2026, from:
https://www.statista.com/outlook/amo/sports/soccer/worldwide/

34. Straits Research: **Sports Sponsorship Market Size, Share, Growth, Analysis**, at **Straits Research** web, published in 2026, retrieved on 2/7/2026, from:
https://straitsresearch.com/report/sports-sponsorship-market

35. Technavio: **Sports Sponsorship Market Growth Analysis and Forecast 2026-2030**, at **Technavio** web, published in 2026, retrieved on 3/3/2026, from:
https://www.technavio.com/report/sports-sponsorship-market-industry-analysis

36. United Nations: **Secretary-General Appoints Adolf Ogi, Former President of Switzerland, Special Adviser on Sport for Development and Peace**, Press Release SG/A/768, at **United Nations Meetings Coverage and Press Releases** web, published on February 28, 2001, retrieved on 17/2/2026, from:
https://press.un.org/en/2001/sga768.doc.htm

37. USA Today: **Average Cost of a 30-Second Super Bowl TV Commercial in the United States from 2002 to 2026 [Graph]**, at **Statista** web, published on January 15, 2026, retrieved on 4/7/2026, from:
https://www.statista.com/statistics/217134/total-advertisement-revenue-of-super-bowls/

38. Verified Market Research: **Sports Sponsorship Market Size, Share, Growth, Trends & Forecast**, at **Verified Market Research** web, published in 2025, retrieved on 2/7/2026, from:
https://www.verifiedmarketresearch.com/product/sports-sponsorship-market/

39. World Trademark Review: **As Remarkable Growth of Sports Industry Continues, Exclusive Data Analysis Reveals the Key Trademark Trends**, at **Lexology** web, published in October 2017, retrieved on 2/6/2026, from:
https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=18a78c6e-4ee9-444c-8889-a039583c54a7

الواقع السوسيو-ديموغرافي والقانوني للنازحين جرّاء العدوان الإسرائيلي على لبنان في العام 2026

راكيل سمير حسن[1]

ملخص البحث

تناولت الدراسة الأوضاع السوسيو-ديموغرافية والقانونيّة للنازحين أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان في العام 2026، وتطرّقت إليهم كفئات هشّة تحتاج إلى الرعاية في شتّى الأوجه، كما تناولت أوضاع الفئات الهشّة بشكل عامّ في لبنان.

فضلًا عن ذلك، بيّنت الدراسة تأثير الحروب على الحراك السكّاني والأوضاع الاجتماعيّة، بالإضافة إلى الأوضاع القانونيّة للنازحين، واستعرضت نموذجًا عن التأثيرات السوسيو-ديموغرافية لأوضاعهم في مراكز الإيواء بجنوب لبنان. كما ركّزت الدراسة على الفجوة البحثيّة المتعلّقة بكيفيّة تداخل انعكاسات الحرب مع الأوضاع السوسيو-ديموغرافية والقانونيّة، وصولًا إلى تقديم رؤية متكاملة حول أزمة النزوح في لبنان.

كلمات مفتاحية: النزوح القسري، الفئات الهشّة، مراكز الإيواء، القانون الدولي الإنساني، التغيّرات السوسيو-ديموغرافية.

(1) طالبة دكتوراه في المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية- الجامعة اللبنانية، قسم العلوم الاجتماعية.

Abstract

The study addressed the socio-demographic and legal conditions of displacement during the Israeli aggression on Lebanon in 2026. It focused on displaced persons as vulnerable groups in need of comprehensive care, and examined the situation of vulnerable populations in Lebanon. Furthermore, the study highlighted the impact of wars on population mobility and social conditions, alongside the legal status of the displaced.

It also presented a model illustrating the socio-demographic impacts of the displaced persons› conditions in shelters across southern Lebanon. The study further explored the research gap concerning the intersection of war repercussions with socio-demographic and legal frameworks.

Keywords: Forced displacement, vulnerable groups, shelters, international humanitarian law, socio-demographic changes.

1. المقدمة

تمثل النزاعات المسلّحة نقطة تحوّل جذريّة في بنية المجتمعات، حيث تتجاوز آثارها التدمير المادّي لتطال التركيبة السكانيّة والاجتماعيّة. وشهدت الساحة اللبنانيّة في الثاني من آذار 2026 عدوانًا عسكريًّا إسرائيليًّا ممتدًّا وصل إلى العاصمة بيروت، فضلًا عن ضاحيتها الجنوبية، إضافة إلى محافظات لبنان الجنوبي، والنبطية، والبقاع، وبعلبك-الهرمل (OCHA, 2026, p.p. 1-2).

هنا نشير إلى أنّ هذا العدوان لم يكن مجرّد جولة مواجهة عسكرية عابرة، بل أنتج أزمة إنسانيّة وبنيويّة غير مسبوقة أدّت إلى نزوح قسري كثيف تجاوز المليون نازح في غضون أسابيع قليلة (وزارة الصحة اللبنانية، 2026). إن هذا التدفّق البشري الهائل، الذي جرى تحت وطأة القصف العشوائي وأوامر الإخلاء العسكريّة الفوريّة، وضع الدولة اللبنانيّة أمام معضلة مركّبة؛ إذ لم تقتصر مفاعيل الحرب على تدمير ما يزيد على 61 ألف وحدة سكنيّة، بل أعادت تشكيل الخارطة السوسيو-ديموغرافيّة للبلاد،

وفرضت إشكالات قانونيّة وحقوقيّة ترتبط بانتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني وضمانات النزوح والعودة الآمنة.

لا يمكن مقاربة ظاهرة النزوح في هذه الحرب على أنها كتلة عدديّة فقط، بل إن قراءة التحوّلات السوسيو-ديموغرافية تكشف عن توزيع نوعي يزيد من عمق الأزمة الميدانيّة وتفاقم معاناة الفئات الهشّة التي تفتقر لحماية قانونيّة واضحة في التشريعات المحليّة. وتتجلّى هذه الأبعاد في نقاط عدة نذكر منها:

- **المعاناة من كارثة إنسانية**: عانى النازحون كارثة لحقت بهم، بخاصّة الفئات الهشّة، ترافق ذلك مع عدم استصدار نصّ قانوني في لبنان يرعى بشكل خاصّ أوضاعهم، مع التبصرة إلى توقيعه في الألفيّة الماضية على «اتفاقيّات جنيف الأربع» وبروتوكولاتها في العام 1949، ومنها القانون الدولي الإنساني الذي يسمى بـ«قانون الحرب»، والذي يطبّق في لبنان ويعدّ ملزَمًا به.
- **النوع الاجتماعي والفئات العمرية**: تشير البيانات الإحصائيّة التراكميّة إلى أن النساء والفتيات يمثلن أكثر من 52% من إجمالي النازحين داخل مراكز الإيواء وخارجها (OCHA, 2026, p.p. 1-3). هذا الاختلال الديموغرافي يفرض تحدّيات حماية حادّة ترتبط بالصحّة الإنجابيّة، والأمان الشخصي، وتزايد أعباء الرعاية الأُسريّة في بيئات إيواء تفتقر للخصوصيّة.
- **القطاع التعليمي والأطفال**: تحوّلت 680 مدرسة ومنشأة عامّة إلى مراكز إيواء جماعيّة، ما أدّى إلى شلل شبه كامل في النظام التعليمي الرسمي؛ حيث بات أكثر من 166.000 طالب غير قادر على تلقّي التعليم الحضوري واضطروا للتحوّل إلى بدائل رقميّة غير مستقرّة (OCHA, 2026, p 2)، ما يهدّد بفاقد تعليمي تراكمي يطال جيلًا كاملًا من الأطفال والشباب.
- **العمّال المهاجرون**: برزت ضمن المشهد الديموغرافي فئة العمّال المهاجرين الذين تقطّعت سبل عيشهم؛ إذ يُقدر عددهم بنحو 48.000 فردًا (IOM, 2026,

p.p. 1-2). فقد واجهت هذه الفئة «هشاشة مركّبة» نتيجة حواجز اللغة، وافتقارهم للمستندات القانونيّة الثبوتيّة، واستبعادهم أو إحجامهم عن دخول مراكز الإيواء الحكوميّة الرسميّة، ما جعلهم عرضة لمخاطر حماية استثنائية (OCHA, 2026, p 2)، في هذا السياق تتقاطع أزمة النزوح في لبنان مع حزمة من الانتهاكات الصارخة للمواثيق والاتفاقيّات الدولية، حيث أثارت الاعتداءات الإسرائيليّة الممنهجة إشكالات قانونيّة تدور في فلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، من حيث:

- **استهداف البنية التحتية الطبية**: وثّقت المنظّمات الدوليّة ما يزيد على 190 اعتداءً مباشرًا استهدف القطاع الصحي والدفاع المدني، ما أسفر عن استشهاد 128 عاملًا صحيًّا أثناء أداء واجبهم (OCHA, 2026, p 1). يمثل هذا الاستهداف الممنهج للمستشفيات وسيارات الإسعاف خرقًا جسيمًا للمادة 18 من «اتفاقيّة جنيف الرابعة» التي تحظّر مطلقًا الهجوم على المستشفيات المدنيّة المعيّنة لتقديم الرعاية.
- **أوامر الإخلاء القسريّة**: من الناحية القانونيّة، لا تعفي هذه الإنذارات القوّة المهاجمة من مسؤوليّتها عن حماية المدنيّين؛ إذ إن تحويل البلدات المأهولة إلى «مناطق قتال مفتوحة» دون تأمين مسارات ومقاصد آمنة ومجهزة للإيواء يُعدّ تهجيرًا قسريًّا يرقى إلى مصاف «جرائم الحرب» بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

تكمن الفجوة البحثيّة في فهم كيفيّة تداخل انعكاسات الحرب المستمرّة منذ 2 آذار 2026 على الأوضاع السوسيو-ديموغرافية، والتي يتبيّن أنها ساهمت في التغيير الديموغرافي بناءً على مؤشرات تتعلّق بأعداد الوفيات من أطفال ونساء وشباب وشيوخ... مع احتماليّة كبيرة لانخفاض معدّلات الإنجاب نتيجة الظروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة والنزوح القسري الذي طال سكّان أقضية بأكملها، ووجود فئات هشّة

كذوي الاحتياجات الخاصّة ونساء حوامل في ظلّ ظروف نزوح غير ملائمة، وفي بلد لا تتوفّر فيه ملاجئ أو أماكن مؤهّلة لاحتواء النازحين.

إلا أن طفرة النزوح التي حصلت من مناطق لبنانيّة عديدة ومنها أقضية محافظة لبنان الجنوبي (صيدا وصور وجزين) ومحافظة النبطية (النبطيّة، حاصبيّا، مرجعيون وبنت جبيل) وضاحية بيروت الجنوبيّة ومناطق بقاعيّة عدّة، بما يزيد عن 139.241 نازحًا، حتى تاريخ 8/ 4/ 2026، موزّعين على مراكز الإيواء البالغ عددها 680 مركز إيواء مسجّل رسميًّا وعلى امتداد الأراضي اللبنانيّة الأكثر أمنًا، تبيّن أنه جرى احتواؤها بناءً لمبادئ توجيهيّة صدرت عن رئاسة الحكومة اللبنانية للوزارات المعنيّة بقضايا النزوح، كوزارة الشؤون الاجتماعيّة ووزارة الداخلية والبلديات ووزارة التربية، وبتنسيق من قبل وحدة إدارة المخاطر والكوارث في رئاسة مجلس الوزراء. مع الإشارة إلى أن الاستراتيجيّة الوطنيّة الأولى للحماية الاجتماعيّة التي أطلقتها الحكومة اللبنانيّة في العام 2019، ارتكزت على خمس ركائز هي: المساعدات الاجتماعيّة، الرعاية الاجتماعيّة، الوصول المالي إلى الخدمات كالتعليم والصحّة، الإدماج الاقتصادي وتنشيط سوق العمل، التأمين الاجتماعي، وذلك لتأمين التماسك والتعافي. إلا أنّ هذه الخطة على أهمّيّتها لم تطبّق بسبب عدم توفّر التمويل اللازم، كما اصطدمت بعقبة اندلاع الاحتجاجات ابتداءً من تاريخ 17 تشرين الأول 2019، وما رافقها من تدهور اقتصادي ونقدي واجتماعي، لا سيّما الصحّي، فلم يكتب لها الدخول حيّز التنفيذ.

وتجدر الإشارة إلى أن ما يزيد على 900 ألف شخص من النازحين (الحكومة اللبنانية، 2/ 3/ 2026)، الذين لم يستطع غالبيّتُهم لملمة جراحهم بعدما لحقت بهم خسائر شتّى نتيجة العدوان الإسرائيلي في العام 2024، والتي استمرّت طيلة العام التالي، وحتى اندلاعها على نطاق واسع في 2 آذار 2026، ولا تزال حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة، عادوا ليستذكروا ويراكموا عدّاد معاناتهم وخسائرهم التي تزداد يومًا بعد يوم. فمجرّد القيام بمشاهدة ميدانيّة لبعض المناطق التي شكّلت ملاذًا آمنًا

نسبيًّا للنازحين من مناطق أُجبروا قسرًا على تركها نتيجة شدّة القصف والاعتداءات الإسرائيليّة، وعند معاينة أوضاع الطرق والانتقال إلى المناطق، تجد مئات العائلات التي جعلت من مركباتها مأوىً لها، في ظروف قاسية يصعب تصوّرها، وبعضهم الآخر لجأ إلى خِيَم هزيلة، وقد ارتفعت حدّة معاناتهم بسبب الأمطار الغزيرة والرياح التي أدّت إلى غرق أو تحطّم العديد منها، وهناك من نزح إلى أحد مراكز الإيواء المكتظّة والتي تفتقر لأدنى مقوّمات الحياة، حيث يزدحم فيها النازحون، ونزح البعض الآخر إلى منازل مستأجرة وفارغة غالبًا، تسكن حناياها الحسرات والقهر والحنين للبلدة والمنزل والحاكورة والعمل الذي بات مستحيلًا، فباتت تتفاقم الأوضاع الإنسانيّة، لا سيّما المعيشيّة منها بشكل يصعب تصوّره.

في هذا السياق؛ تأتي هذه الدراسة لتبحث في الأوضاع السوسيو-ديموغرافيّة والقانونيّة للنازحين جرّاء العدوان الإسرائيلي على لبنان في العام 2026، وستتطرّق للنازحين كفئات هشّة تحتاج إلى الرعاية في شتّى الأوجه.

2. الإطار المنهجي للدراسة

فيما يلي تبرز الخطوات المنهجية لهذه الدراسة والتي جاءت وفق الآتي:

1.2. أسباب اختيار الموضوع

انقسمت مبرّرات الدراسة إلى أسباب موضوعيّة، إنسانيّة وقانونيّة تجلّت في:

- **حجم الأزمة وضخامتها**: التصعيد الإسرائيلي غير المسبوق في آذار 2026 الذي أدّى إلى نزوح قسري كثيف تجاوز المليون نازح في أسابيع قليلة.
- **التدمير البنيوي الهائل للوحدات السكنيّة**: وإعادة تشكيل الخارطة السوسيو-ديموغرافيّة للبلاد.
- **تفاقم معاناة الفئات الهشّة**: من نساء وفتيات وأطفال وعمّال مهاجرين وذوي احتياجات خاصّة.

- **الانتهاكات القانونية الصارخة**: استهداف البنية التحتيّة الطبّيّة وإصدار أوامر إخلاء قسريّة ترقى لجرائم الحرب.
- **الفراغ التشريعي المحلّي**: عدم استصدار نصّ قانوني في لبنان يرعى بشكل خاص أوضاع النازحين داخليًّا، رغم التزامه بـ«اتفاقيّات جنيف».
- **تراكم المعاناة**: استمرار الاعتداءات وتصاعدها منذ العام 2024 واستمرارها في العام التالي، وحتى ذروتها في العام 2026، ما أدّى إلى إنهاك قدرة الأُسر على الصمود.

2.2. الإشكاليّة

تتمحور إشكاليّة الدراسة حول الفجوة البحثيّة المتمثّلة في التساؤل الآتي:

كيف تتداخل انعكاسات حرب آذار 2026 والاعتداءات الإسرائيليّة على لبنان مع الأوضاع السوسيو-ديموغرافية والقانونية؟ وكيف تساهم هذه الحرب في إحداث تغيير ديموغرافي بنيوي (عبر مؤشرات الوفيات، وانخفاض الإنجاب، ونزوح أقضية بأكملها)، في ظل بيئات إيواء غير مؤهّلة وفراغ تشريعي محلّي وضعف تمويل خطط الحماية الاجتماعيّة؟

3.2. الأهداف

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- **البحث والتحليل**: تقصّي الأوضاع السوسيو-ديموغرافيّة والقانونيّة للنزوح في أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان في العام 2026.
- **تسليط الضوء على الفئات الهشّة**: دراسة احتياجات الفئات الأكثر ضعفًا (النساء، الأطفال، ذوي الاحتياجات الخاصّة، الحوامل والعمّال المهاجرين)، وتحديد أوجه الرعاية المطلوبة لهم.
- **التوثيق القانوني**: رصد وتوثيق الانتهاكات الصارخة لقواعد القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان (مثل استهداف القطاع الصحّي والتهجير القسري).

- **تقييم الاستجابة المؤسّساتية:** إبراز دور وحدة إدارة المخاطر والكوارث والوزارات المعنيّة، مع تبيان ثغرات التمويل التي حالت دون تطبيق الاستراتيجيّة الوطنيّة للحماية الاجتماعيّة.

4.2. أهمّيّة الدراسة

تكمن الأهمّيّة النظريّة في سدّ الفجوة البحثيّة المتعلّقة بالتغيّرات الديموغرافيّة الناتجة عن عدوان 2026، وتأثيراتها المعاصرة على الخصوبة والهيكل العمري في لبنان. بينما تتجلّى الأهمّيّة التطبيقيّة في تسليط الضوء على الفراغ القانوني لحماية النازحين، ما يشكّل مرجعًا لصنّاع القرار لوضع استراتيجيّات تساهم في إدارة مراكز الإيواء وتفعيل الاستراتيجيّة الوطنيّة للحماية الاجتماعيّة.

5.2. الدراسات السابقة

استندت الدراسة إلى مقاربة تقارير وبيانات صادرة عن منظمات أمميّة وحكوميّة، حيث تقاطعت مع تقارير مكتب «تنسيق الشؤون الإنسانيّة» (OCHA) و«المنظّمة الدولية للهجرة» (IOM) و«وزارة الصحة اللبنانية»، والتي هدفت جميعها إلى توثيق أعداد الوفيات والنازحين وظروفهم في العام 2026 في لبنان. كما استفادت الدراسة من التقارير السنويّة لـ«المنظّمة الدوليّة للهجرة» للعام 2025، وتقارير «البنك الدولي» حول أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، بالإضافة إلى الدراسات الأكاديميّة السابقة حول الديموغرافيا اللبنانيّة.

6.2. المقاربات النظريّة

جرى توظيف مقاربتَيْن أساسيّتَين:

- **المقاربة السوسيو-ديموغرافيّة:** لدراسة التركيبة السكانيّة المتأثّرة بالنزوح وتأثير الحرب على الوفيات ومعدّلات الإنجاب المستقبلي، وتغيير الخارطة السكنيّة،

بالاستناد إلى نظريّات الانتقال الديموغرافي واختلال الهيكل العمري.

- **المقاربة القانونيّة الحقوقيّة الإنسانيّة**: لتأطير أزمة النزوح من منظور الحقوق والواجبات لحماية المدنيّين، استنادًا إلى القانون الدولي الإنساني (اتفاقيّات جنيف الأربع 1949 وبروتوكولاتها) والقانون الدولي العرفي، مع التركيز على القاعدة 131 المتعلّقة بمعاملة الأشخاص النازحين.

2.7. الفرضيات

طرحت هذه الدراسة الفرضيّتَيْن التاليتَيْن:

- **الفرضية الأولى**: تؤدّي ظروف النزوح القسري وحرب العام 2026 إلى تغيّرات سوسيو-ديموغرافيّة حادّة في لبنان، تتمثّل في انخفاض الخصوبة وارتفاع معدّلات الإعالة وتضرر الهيكل العمري.
- **الفرضية الثانية**: يساهم الفراغ التشريعي المحلّي في تعميق هشاشة النازحين وتفاقم معاناتهم في مراكز الإيواء.

8.2. تحديد المفاهيم

أهمّ المفاهيم التي تناولتها الدراسة هي:

- **الفئات الهشّة**: الفئة التي تعاني ضعفًا في القدرة على الدفاع عن الذات، وتكون أكثر عرضة للفقر والتهميش والأذى أو الوصول غير المتكافئ للفرص والموارد، وهي حالة ناتجة عن عوامل اقتصاديّة، اجتماعيّة، ثقافيّة، صحّيّة، سياسيّة أو أمنيّة. ويعترف القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بهذه الفئات كمجموعات ذات احتياجات خاصّة للحماية.
- **النازحون داخليًّا**: الأشخاص أو مجموعات الأشخاص الذين أُجبروا أو اضطرّوا للفرار أو ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، كنتيجة أو سعيًا لتفادي آثار النزاع المسلح وحالات العنف السائدة، وانتهاكات حقوق الإنسان

أو الكوارث البشريّة أو الطبيعيّة، والذين لم يعبروا حدود الدولة المعترف بها دوليًّا.

- **اختلال الهيكل العمري**: عدم التوافق بين أعداد الأشخاص في الفئات العمريّة نتيجة الكوارث والحروب، حيث يحدث التباين، لأن التغيّرات في حياة الأفراد والتغيّرات في البنى الاجتماعيّة لا تتزامن عادةً، ما يؤدّي إلى حالة من التخلّف الهيكلي.

9.2. المنهج المستخدم

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي لرصد واقع النازحين وتوزيعهم وتوصيف مراكز الإيواء، والمنهج التحليلي لتفكيك البيانات الإحصائيّة وربط الوقائع الميدانيّة بالمواثيق الدوليّة، مع استخدام أدوات البحث التالية:

- الملاحظة المباشرة لأوضاع الطرق، ومعاينة العائلات في مركباتها، ومراكز الإيواء المكتظة.
- المقابلة مع عدد من النازحين في مراكز النزوح.
- تحليل البيانات والتقارير الإحصائيّة المستمرّة الصادرة عن منظّمات دوليّة ومحلّيّة للعام 2026 مثل «IOM»، «OCHA» و«وزارة الصحّة اللبنانية».
- التوثيق من خلال مراجعة النصوص القانونيّة الدولية (اتفاقيّات جنيف الأربع 1949، نظام روما الأساسي) والخطط الحكوميّة.

10.2. العيّنة والتقنيات

رصدت الدراسة 97 مركز إيواء في محافظتَي النبطيّة ولبنان الجنوبي، بإجمالي 26.253 نازحًا حتى 31/ 3/ 2026، مع التركيز على الفئات الهشّة. واستخدمت أدوات الملاحظة المباشرة، المقابلات، وتحليل التقارير الإحصائيّة الصادرة عن وحدة «إدارة مخاطر الكوارث» في رئاسة مجلس الوزراء اللبناني.

3. الأوضاع السوسيو-ديموغرافيّة والقانونيّة للفئات الهشّة

عالجت الدراسة في إطار هذه الفقرة، الأوضاع السوسيو-ديموغرافيّة للفئات الهشّة إلى جانب وضعها القانوني، بهدف فهم ظروفها ودرجة تعرّضها للهشاشة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والقانونيّة.

1.3. الفئات الهشّة في لبنان

لا بدّ من إدراج تعريف مفاهيمي للفئات الهشّة، لكن الدراسة ستتطرّق بدايةً إلى فكرة المجتمع الهشّ، وهو ذلك المجتمع الذي يعاني ضعف التضامن المتبادل في ما بين الأفراد والجماعات. ويظهر هذا الضعف في تفاقم صوَر عدم المساواة، والاستبعاد الاجتماعي، وفقدان الثقة، ونشوب الصراعات القائمة على أُسس التمييز الاجتماعي المختلفة، وهي ذات المؤشّرات التي يمكن بموجبها قياس التماسك الاجتماعي. وتعود فكرة الهشاشة في المجتمعات إلى مفهوم التفكّك الاجتماعي وفق النظريّة البنائيّة الوظيفيّة بوصفه تعبيرًا عن حالة الاضطراب والخلل الوظيفي في نسيج العلاقات الاجتماعيّة (المصري، 2015).

أما الفئات الهشّة بحسب الباحثَين «عادل عازر» و«ثروت إسحاق»، فهي الفئات التي تعاني وضعًا متدنيًّا في إطار نظام للتدرّج الاجتماعي، يتولّد عنه تعرّض فئة اجتماعيّة للعزل الكلّي أو الجزئي، ولم يكتفيا بهذا التحديد بل ذهبا أبعد من ذلك حينما اهتمّا بالأسباب المؤدّية إلى خلق هذه الظاهرة كالسيطرة والتسخير ووضع العوائق الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة لحرمان الفئات المهمّشة من التمتّع بحقوقها (عازر وإسحاق، 1987، ص 91).

يمكن الاعتقاد بأن مفهوم الفئات الهشّة اجتماعيًّا يعني الفئة التي لديها ضعف في القدرة على الدفاع عن الذات وعوائق تمنعها من الحصول على حقوقها أو حمايتها بشكل طبيعي، وتكون أكثر عرضة للفقر والتهميش والأذى أو الوصول غير المتكافئ

للفرص والموارد. وهي حالة ناتجة عن عوامل اقتصاديّة، اجتماعيّة، ثقافيّة، صحّيّة، سياسيّة أو أمنية... إلخ، ويعترف القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بهذه الفئات كمجموعات ذات احتياجات خاصّة للحماية، ويمنحها مكانة قانونيّة مميّزة تستوجب تدخّلًا خاصًّا من قبل الدول.

تشمل الفئات الهشّة، وهم:

- النساء بخاصّة المعيلات، الأرامل، أو من يتعرّضن للعنف القائم على النوع الاجتماعي.
- الأطفال بخاصّة الأيتام والمشرّدين، ومن يعانون سوء التغذية أو العنف بشتّى أنواعه.
- كبار السنّ ممّن يفتقرون إلى الرعاية الصحّية أو الدعم المادّي أو الأُسري.
- الأشخاص ذوو الإعاقة الذين يعانون عوائق اجتماعيّة تمنع دمجهم.
- اللاجئون والنازحون الذين فقدوا الاستقرار القانوني، المأوى ومصادر الدخل.
- الأُسَر التي تعاني الفقر المدقع، لا سيّما تلك التي تفتقر إلى الأمن الغذائي والخدمات الأساسيّة كالتعليم والطبابة.
- العمّال غير النظاميّين، وهم فئة الأفراد غير المدرجين ضمن نظام عمل ودوام جزئي أو كلّي، كما يضمّ العمّال المؤقّتين أو الموسميّين والذين يجري توظيفهم دون تحديد ساعات عمل أو جدول زمني لهم.

مع الإشارة إلى أن انتشار الفئات الهشّة يكثر في المجتمع سواء في أوقات السلم أو النزاعات.

2.3. حماية النساء في السياق الدولي والوطني

في سياق حماية النساء، يتبيّن أن الإطار الدولي تجسّد في اتفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، التي تُعدّ المرجعيّة الدوليّة الأولى في

حماية حقوق النساء، وإعلان و«منهاج بيجين 1995»، الذي ركّز على تمكين النساء في المجالات الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة. أما الإطار الوطني؛ فتختلف التشريعات الوطنيّة في حمايتها للنساء، وتبقى المشكلة الأساسيّة في ضعف التنفيذ ووجود ثغرات في قوانين الأحوال الشخصيّة وقانون العمل والحماية من العنف الأُسَري. كما أن هناك تحدّيات تقف ضدّ تحقيق هذه الحماية، منها ما يتعلّق بالتمييز القائم على النوع الاجتماعي، وضعف التمثيل السياسي والاقتصادي، وانتشار العنف القائم على النوع، لا سيّما في البيئات الفقيرة أو المتأثّرة بالنزاع (الأسدي، 2025).

3.3. حماية الأطفال

في العام 1989، قطع زعماء العالم على أنفسهم التزامًا تاريخيًّا تجاه الأطفال، من خلال اعتمادهم «اتفاقيّة الأمم المتحدة لحقوق الطفل» وجعلها جزءًا من الاتّفاق الدولي. فأصبحت الاتفاقيّة الأكثر تصديقًا عليها في التاريخ وساعدت في تغيير حياة الأطفال في جميع أنحاء العالم (اليونيسف، 1989). وهي توفّر حماية شاملة لجميع الأطفال، مع تركيز خاصّ على الفئات الهشّة (مثل ذوي الإعاقة، اللاجئين، والفقراء) عبر مواد محدّدة مثل:

- **المادة 2**: حظر التمييز بين الأطفال لأي سبب (عرق، لون، جنس، لغة، دين، رأي، أصل، أو عجز).
- **المادة 20**: حماية الأطفال المحرومين من بيئتهم العائليّة وتوفير الرعاية البديلة.
- **المادة 22**: حماية الأطفال اللاجئين أو الذين يطلبون وضع اللاجئ.
- **المادة 23**: حماية حقوق الأطفال ذوي الإعاقة (الجسديّة أو العقليّة)، وضمان توفير رعاية خاصّة لهم.
- **المادتان 32 و36**: حماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي، الجنسي، العمل القسري، الخطف والبيع... إلخ.

إلّا أن تطبيق الاتفاقيّة لا يزال يعتريه صعوبات عديدة منها: عمالة الأطفال، الزواج المبكر، الانتهاكات في حالات النزاع والنزوح، نقص برامج الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال المتضرّرين من العنف والنزاعات والحروب.

4.3. حماية كبار السنّ

اتّخذت الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة القرار الرقم 46/ 91 في العام 1991، والذي تناول مبادئ خاصّة بكبار السنّ، تهدف إلى تعزيز حقوقهم، كرامتهم، استقلاليّتهم وضمان الرعاية والحماية لهم. وتغطّي هذه المبادئ خمسة مجالات رئيسة: الاستقلاليّة، المشاركة، الرعاية، تحقيق الذات والكرامة، بهدف إدماجهم في المجتمع وتوفير حياة آمنة.

5.3. حماية الأشخاص ذوي الإعاقة

على المستوى الدولي، نصّت «اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة» (CRPD)، في العام 2006، على الدمج الكامل في المجتمع والحقّ في الكرامة والمساواة وعدم الإقصاء، ولكن غالبًا ما تفتقر القوانين المحلّيّة على الصعيد الوطني إلى تفصيل الحقوق، أو لا توفّر في بعض البلدان بيئة شاملة تتيح الوصول المتساوي للخدمات.

وعلى مستوى لبنان، فقد نصّ القانون الرقم 220/ 2000، الصادر في 29 أيار 2000، التشريع الأساسي لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ويضمن حقّهم في الدمج الشامل، الصحّة، التعليم، والعمل. ومن أهم بنود القانون المذكور:

- **بطاقة المعوّق**: تعدّ الوثيقة الرسمية الوحيدة لإثبات الإعاقة (الحركيّة، البصريّة، السمعيّة أو العقلية) والانتساب للهيئة الوطنيّة لشؤون المعوّقين.
- **الدمج التعليمي والمهني**: يُلزم المؤسّسات التعليميّة بدمج ذوي الإعاقة، ويوفّر تدريبًا مهنيًّا يتناسب مع قدراتهم.
- **حق العمل والتوظيف**: يُلزم القطاع الخاصّ بتوظيف شخص واحد على الأقلّ

إذا كان عدد الأجراء بين 30ـ60 أجيرًا، ونسبة 3% إذا زادوا عن 60. كما يفرض غرامات على أرباب العمل في حال عدم الالتزام.

- **البيئة المؤهّلة:** يُلزم بتجهيز كافة المباني العامة والمرافق (مستشفيات، مدارس، أماكن رياضية) بممرّات، مصاعد ومراحيض مجهزة.

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن حماية ذوي الاحتياجات الخاصّة هو واجب يقع على عاتق الدولة، لأن هذه الفئة يجب أن لا تكون معطّلة، ويجب أن تحظى بفرص تسمح لها بالعيش بكرامة، سواء في ظروف الحرب أو السلم.

كما يُعدّ ذوو الإعاقة من أبرز الفئات الهشّة في المجتمع عامّة، وفي المجتمع اللبناني خاصّة، بسبب مواجهتهم العديد من القيود التي تعوّق مشاركتهم سواء بشكل كامل أو فعّال في مجتمعهم، وهذا ما يزيد من اعتمادهم على الآخر، ويُقلّل فرصهم في التعليم والعمل.. إلخ. هذه الهشاشة تتفاقم بسبب الوصمة الاجتماعيّة، وندرة الإجراءات الرعائيّة والحمائيّة لهم، ما يستوجب توفير حماية ودعم خاصَّيْن لتعزيز استقلاليّتهم ودمجهم، بما يفترض أن تقوم بها الجهات الرسميّة. ويشار هنا إلى أن القانون الرقم 220 الصادر في 29/ 5/ 2000، يُعدُّ التشريع الأساسي لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وقد هدف إلى دمجهم في المجتمع وضمان تكافؤ الفرص، وتوفير حقّ حصولهم على «بطاقة معوّق» تتيح لهم الاستحصال على خدمات صحيّة، تعليميّة، مهنيّة واجتماعيّة، بالإضافة إلى تأهيل البيئة والمباني لتتناسب مع احتياجاتهم، فضلًا عن تخصيص حصص للعمل، لكن تطبيق هذا القانون لا يزال جزئيًّا.

على صعيد موازٍ، ففي إحصائيّة لمنظّمة العمل الدوليّة، تبيّن أن نسبة 2.4% من السكان في سنّ العمل يعانون إعاقةٍ واحدةٍ على الأقلّ، وتبلغ نسبة الثُلث تقريبًا سن الـ 65 عامًا وما فوق، تلتها نسبة الرُبع في الفئة العمرية 35ـ54 سنة. وهناك نسبة 11.1% فقط من الأشخاص ذوي الإعاقة يعملون، في حين نسبة 82.6% يُعدّون من خارج القوى العاملة. وسجّلت معدلات بطالة مرتفعة بين الأشخاص ذوي الإعاقة حيث بلغت 35.8%، وهي أعلى

قليلًا من معدّل البطالة البالغ 32.9% في صفوف الأشخاص الأصحّاء (منظمة العمل الدولية، 2021).

6.3. اللاجئون والنازحون

يمكن إدخال اللاجئين والنازحين ضمن الفئات الهشّة في المجتمع. وخلافًا لمفهوم اللاجئين الذين فرّوا عبر الحدود ولم يعودوا تحت حماية موطنهم الأصلي، إلّا أن النازحين يبقَون مواطنين في بلدهم، وحكومتهم مسؤولة من الناحية القانونية عن حمايتهم ورعايتهم. ويتوزّعون على مخيّمات أو لدى أُسر مضيفة، وبعضهم يأوي إلى مأوى مؤقّت أثناء انتقاله، في حين يستقرّ البعض الآخر في مناطق يجدون فيها الأمن والأمان... إلخ.

كان «مركز رصد النزوح الداخلي»، مقرّه في جنيف، قد قدّر أنه في العام 2018، سُجّلت نحو 28 مليون حالة نزوح جديدة مرتبطة بالكوارث أو النزاعات في حوالي 148 دولة ومنطقة. كما أن العديد من الأشخاص الذين نزحوا بفعل الكوارث في دول مثل سوريا والصومال والعراق واليمن هم أصلًا كانوا نازحين بسبب الصراع والنزاعات المسلحة (swissinfo.ch, 2019).

كما بلغ إجمالي عدد النازحين داخليًّا نحو 83.4 مليون شخص في نهاية العام 2024، وهذا يمثل زيادة قدرها 7.5 مليون شخص عن الرقم المسجل في العام 2023 البالغ 75.9 مليون شخص، والذي كان أيضًا رقمًا قياسيًّا. وشكّلت الكوارث أيضًا سببًا رئيسًا للنزوح الداخلي في العام 2024، حيث سجُّل رقم قياسي بلغ 45.8 مليون حالة نزوح جديدة بسبب الكوارث، أي ما يقارب ضعف المعدّل السنوي للعقد الماضي. وعلى الرغم من أن غالبيّة الأشخاص تمكّنوا من العودة إلى منازلهم، إلّا أنّ 9.8 مليون شخص ظلّوا نازحين داخليًّا بسبب الكوارث مع نهاية العام 2024 (وكالة الأمم المتحدة للهجرة، 2025).

وكانت «المنظمة الدوليّة للهجرة» التابعة للأمم المتحدة، قد كشفت في 14 آذار 2025، أن عدد الأشخاص الذين أُجبروا على النزوح من منازلهم في سنة 2024، سجّل رقمًا قياسيًّا، إذ بلغ 83.4 مليون شخص حول العالم (المنظمة الدولية للهجرة، 2025).

تجدر الإشـارة إلى أن تقديرات البنك الدولي بيّنت أن «انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد، الذي يقدّر أنه يؤثّر على أكثر من 240 مليون شخص حتى العام 2027، بواقع الضعف في البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف» (البنك الدولي، 2023). كما أشارت عدّة دراسات في لبنان إلى أن ما يقارب 90% من اللبنانيّين ينزلقون نحو الفقر والجوع (يشوعي، 2020). وهذا ليس مستغربًا، فالتردّي غير المسبوق في قيمة الليرة اللبنانيّة، التي تخطّى سعر صرفها مقابل الدولار عتبة الـ 90.000 ليرة للدولار الواحد خلال شهر تموز 2020، تسبّب بارتفاع جنوني في الأسعار وتآكلًا مستمرًّا في القدرة الشرائيّة لعدد كبير من اللبنانيّين، الذين انخفضت قدرتهم على تأمين سبل الحياة، وتراجعت مستوياتهم المعيشيّة. في ظل هذا الوضع أصبح اللبنانيون أمام إشكاليّات كانت قد سهت عن بالهم سابقًا، وكانت قد أشارت وزيرة الشؤون الاجتماعية اللبنانية «حنين السيّد»، في حزيران 2025، إلى أن نسبة الفقر بلغت 33%، وهي نسبة وجدتها غير مقبولة، في حين أشارت تقارير أخرى إلى نسب أعلى تبعًا لمنهجيّات القياس. مع الإشارة إلى أن الأزمات المتتالية الناتجة عن الحرب والاعتداءات الإسرائيليّة في جنوب لبنان، دفعت الآلاف من العاملين في القطاعات الزراعيّة والمهن الصغرى إلى خارج دورة الإنتاج. وهذا ما يؤدّي إلى إعادة نظرهم في عدد الأولاد الذي سينجبونه وإمكانيّة تكوين أسر جديدة. بالإضافة إلى الخوف الجدّي من الوضع الأمني والصحّي والاجتماعي الذي سيزيد من أعداد الوفيات.

كذلك يمكن الاعتقاد بأن فئة العاملين في الأعمال غير النظاميّة تفتقر أعمالهم إلى المزايا أو المؤهّلات، كما تفتقر إلى الاستمراريّة، فضلًا عن عدم وجود أيّة حقوق للعمالة كالإجازات أو المكافآت أو ما شابه بالإضافة إلى انخفاض الأجور (المنتدى

الاستراتيجي للسياسات العامّة ودراسات التنمية، 2024).

7.3. تأثير الحروب على الحراك السكاني والأوضاع الاجتماعيّة

تربط النظريّات السكانيّة، وخاصة المالتوسيّة، بين الحروب والنموّ السكاني، وترى أن الحروب «ضوابط إيجابيّة» حتميّة تحدث عندما يتجاوز عدد السكان الموارد الغذائيّة المتاحة، ما يؤدّي إلى صراعات على الموارد والمجاعات والأوبئة. فيُنظر للحرب على أنها عامل قسري لتقليل الكثافة السكانية وإعادة التوازن بين السكان والغذاء.

وهذه أبرز النقاط في النظريّة السكانيّة المتعلّقة بالحروب:

- **المنظور المالتوسي**: يرى «توماس مالتوس» أن السكان يتزايدون بهندسة متوالية (1، 2، 4، 8...)، بينما تتزايد الموارد بمتوالية حسابيّة (1، 2، 3، 4...)، ما ينتج عنه اكتظاظ سكاني يؤدّي في النهاية إلى حروب وأوبئة ومجاعات كآليّات طبيعيّة للضبط.
- **الضوابط الإيجابيّة**: يصنّف «مالتوس» الحروب ضمن الضوابط الإيجابيّة (Positive Checks) التي ترفع معدّلات الوفيات، على عكس «الضوابط الوقائيّة» كتأخير سنّ الزواج الذي يخفض المواليد (Malthus, T. R., 1798).
- **عامل النزاعات**: الحروب، بحسب هذه النظريّة، هي نتيجة للضغط السكاني الشديد، حيث تصبح الموارد شحيحة، ما يضطر المجتمعات للنزاع (حرب أو هجرة) لتأمين احتياجاتها.
- **النقد**: دُحضت حتميّة «النظرية المالتوسية» بسبب التطوّر التكنولوجي والثورة الصناعية التي زادت الإنتاج الغذائي بشكل هائل، ما أثبت أن الزيادة السكانية لا تؤدّي بالضرورة إلى حروب (Weeks, J. R, 2020).

عطفًا على ذلك، فإن الحروب تسبب نقصًا حادًّا في فئة الشباب الذين ما زالوا في سنّ التناسل، ما يؤدي إلى انخفاض عدد المواليد مستقبلًا، وهو ما توصّلت إليه

نظريّة اختلال الهيكل العمري، الذي نشأ من خلال ملاحظة وجود تباين في أواخر القرن العشرين بين تزايد أعداد كبار السنّ الأصحّاء والأدوار المهمّة المتاحة لهم. هذه الملاحظة التجريبيّة البسيطة ليست سوى مثال واحد على ظاهرة أعمّ هي وجود عدم التوافق بين أعداد الأشخاص وأنواعها في فئة عمريّة معيّنة والأنماط السائدة في البنى الاجتماعيّة التي يجب على الأفراد التكيّف معها. ويحدث هذا التباين لأن التغيّرات في حياة الأفراد والتغيّرات في البنى الاجتماعيّة لا تتزامن عادةً. فعندما تفشل الهياكل الاجتماعيّة في التكيّف مع الأجيال الجديدة ذات الخصائص المختلفة عن خصائص الأجيال السابقة، تنشأ حالة من التخلّف الهيكلي.

يشهد الاقتصاد تقلّباتٍ ونموًّا دائمًا، وتسلك التحوّلات السياسيّة مساراتها الخاصّة، وتؤثّر الكوارث الطبيعيّة كالحروب والكساد والمجاعات والأوبئة على جميع المؤسّسات الاجتماعيّة. ونتيجةً لذلك، يُحتمل في أي مرحلة من المراحل وجود تباينٍ بين حياة الأفراد وهياكل المجتمع: اختلالٌ في التوازن بين ما يُقدمه الأفراد من مختلف الأعمار، وما يحتاجونه ويتوقّعونه في حياتهم ودوافعهم، وبين ما تستطيع الهياكل الاجتماعيّة استيعابه أو تطالب به (موسوعة جامعة أكسفورد، دون تاريخ). وبالتالي عندما تحصل الحروب يحدث الاختلال في الهياكل العمرية.

من المفيد العلم، أنه «لا تزال معدّلات الخصوبة العالميّة في انخفاض منذ عقود، وهي في طريقها إلى أدنى مستوياتها التاريخيّة. وعلى الرغم من أن عدد سكان العالم يتجاوز حاليًّا 8 مليارات نسمة، وقد يبلغ 10 مليارات نسمة بحلول العام 2050، فإن زخم النموّ السكاني يتبدّد بسبب تراجع أقوى عوامله الدافعة ـ ألا وهي الخصوبة. فعلى مدى السنوات الخمس والعشرين المقبلة، ستتعرّض منطقة شرق آسيا وأوروبا وروسيا لحالات تراجع سكاني كبيرة» (بلوم ورفاقه، 2025). وفي لبنان؛ تكمن الخشية في استمرار الاتّجاه السلبي المتعلّق بالولادات، فحسب «المديريّة العامة للأحوال الشخصية في وزارة الداخلية والبلديات» قد انخفضت الولادات من 89.850

مولودًا في العام 2009 إلى 68.130 مولودًا في العام 2021، وإلى 70.986 مولودًا في العام 2025، وسجّل هذا العام ارتفاعًا ملحوظًا بعدد المواليد الذكور عن الإناث. أما الوفيات، فقد ارتفعت من 21.935 متوفّى في العام 2009، إلى 34.725 متوفى في العام 2021، وبلغت في العام 2025 أعداد الوفيات 33.952 شخصًا. يرجع هذا الارتفاع بأعداد الوفيات في لبنان إلى اتّساع رقعة الحرب في العامَيْن 2024 و2025، وتبيّن المؤشرات المتعلّقة باندلاع الحرب على نطاق واسع في العام 2026، إلى احتماليّة كُبرى لاستمرار ارتفاع أعداد الوفيات.

بالنظر إلى المعطيات الديموغرافيّة في لبنان، يتبيّن أن معدّل النموّ السكّاني بين العامي 2000 و2005 بلغ 1.9% (الإسكوا، 2009) تماثل مع معدّل الخصوبة الكلّيّة الذي بلغ 1.9% مولودًا للمرأة الواحدة خلال السنوات 1999ـ2003 (وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة الإحصاء المركزي، 2006). أما في العام 2019، فيظهر تباينٌ في الأرقام بين 1.7 و2.1 (عطية، 2019، ص 159؛ البنك الدولي، 2020). وبالتالي؛ إذا ما اعتُمد مستوى الوعي الديموغرافي لدى الأسر اللبنانية، يتبيّن أن المنحى العام لديها لخفض الولادات لا لزيادتها (عطية، 2019، ص 182). وهذا ما يشير إلى أن عدد السكان يبدأ بالتراجع، وتؤدّي هذه الظاهرة إلى تزايد معدّل الشيخوخة، حيث ارتفع من 4.93% في العام 1975، إلى 5.26% في العام 1990، ثم 6.3% في العام 2011، ووصل في العام 2019 إلى 12.5% (البنك الدولي، 2020؛ الإحصاء المركزي، 2019، ص 26).

كانت الإحصاءات قد بيّنت في العام 2019 أن لبنان سجّل زيادة في عدد السكان بنسبة 30% مقارنة بالعام 2009 (البنك الدولي، 2020) لأسباب ترتبط بالنزوح السوري. في حين توقّعت الأمم المتّحدة أن تبلغ نسبة الإعالة في لبنان 48.4% في نهاية العام 2020 و49.1% في نهاية العام 2030، بعدما كانت تشكّل 74% في العام 1990، و58.2% في العام 2000 (الأمم المتحدة، 2019) ما يشير إلى ارتفاع عدد المسنّين الذين تزيد أعمارهم عن 64 سنة، وكذلك الأولاد ممّن لا تتجاوز أعمارهم الـ 14 سنة ويحتاجون

للإعالة، وذلك في ظلّ ظروف اقتصاديّة واجتماعيّة مأزومة.

أيضًا؛ ينذر ارتفاع أعداد الوفيات إلى استمرار تدنّي معدّلات الخصوبة، وهنا يجب التمييز بين الوفيات الطبيعيّة والوفيات التي تحدث نتيجة الحروب أو الكوارث، فالوفيات التي نتجت عن العدوان الإسرائيلي منذ 8 تشرين الأول 2023 حتى 31 آذار 2026 بلغت عددًا تراكميًّا، بحسب إحصاءات «وزارة الصحّة العامّة اللبنانية» نحو 5.817 شهيدًا، وعدد الجرحى 21.521 جريحًا (وزارة الصحة، 2026).

كما يمكن التمييز بين الوفيات وفق الجنس، فمنذ بداية عدوان 2026، بلغ عدد الشهيدات من الإناث 102 أنثى، فيما بلغ عدد الشهداء الذكور 1.298، كما سُجّل استشهاد 130 طفلًا (وزارة الصحة، 2026). وهذا ما سينتج انخفاضًا حادًّا في معدّلات الولادة، نظرًا لتركّز الوفيات على الذكور أكثر من النساء، من جهة. ومن جهة ثانية؛ نتيجة تراجع الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة للأُسَر، وهذا ما يمكن تتبّعه والتثّبت من انعكاساته على الصحّة الإنجابيّة للأُسر خلال مرحلة ما بعد الحرب، وذلك بعد إحصاء كافّة الوفيات بعد انتهاء الحرب.

لقد تسبّبت الأزمة الاقتصاديّة في لبنان بانهيار القدرة الشرائيّة، حيث أدّى الارتفاع الحادّ في كلفة المعيشة إلى عجز الأُسر عن تأمين المواد الغذائيّة الأساسيّة. وأكّدت العديد من التقارير الأمميّة ومنها «اليونيسف»، أن الفقر المتعدّد الأبعاد طال 82% من السكان حتى العام 2021، بينما تتجاوز كلفة الحدّ الأدنى من الغذاء أجور معظم المواطنين، ما يهدّد الأمن الغذائي، وينعكس سلبًا على الصحّة العامّة والخصوبة بسبب سوء التغذية (منظمة اليونيسف، 2023). وقد أدّى ارتفاع كلفة المعيشة في لبنان إلى تراجع المقدرة على تلبية حاجات السكّان الأساسيّة بخاصّة الغذاء، وهذا ما سينعكس سلبًا على صحّة المواطنين وخصوبتهم.

انخفض الناتج المحلّي الإجمالي من نحو 50.93 مليار دولار في 2019 إلى 28.28

مليار دولار في 2024، وهو ما يعكس حالة انكماش اقتصادي. وتشير أدبيّات الاقتصاد الكلّي إلى أن مراحل الركود تؤدّي عادةً إلى تراجع النشاط التجاري وارتفاع معدّلات البطالة وانخفاض القدرة الشرائيّة وتزايد الضغوط المالية على الدولة (IMF, 2024).

تكمن الإشكاليّة في حال استمرار الحرب وتفاقم الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة والأمنيّة كما هي في المرحلة الراهنة، في ظلّ عدم وجود نصوص قانونيّة لحماية النازحين، باستثناء تقديم وزارة الشؤون الاجتماعية ومن خلال المنظمات غير الحكومية، مساعدات طارئة تشمل توفير الاحتياجات الأساسيّة في مراكز الإيواء (مواد غذائية، فرش، مواد تنظيف)، بالإضافة إلى تقديم خدمات صحّيّة ونفسيّة عبر عيادات نقالة، والعمل على تسجيل بياناتهم عبر منصّة إلكترونيّة لضمان وصول المساعدات، ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن خطّة الاستجابة، أو ما تقدّمه المنظّمات غير الحكوميّة ومجلس الجنوب والهيئة العليا للإغاثة، والذي لا يكفي للإعالة وتغطية احتياجات النازحين.

لذلك؛ فإن الأزمات ستمارس تأثيرها على نمو السكان في المستقبل من خلال: ازدياد الهجرة، تراجع الخصوبة، تراجع حالات الزواج الجديد، ارتفاع العمر عند الزواج الأول وزيادة معدل الوفيات الذي سيرتفع بسبب تشابك الأزمات. هذا التشابك العلائقي ما بين الأزمات، تقدّر الدراسة بأنّه سيؤثّر بشكل دراماتيكي على البنية السكّانيّة في لبنان. فإذا افتُرض أن الأزمات الحاليّة ستستمرّ كما هو الحال حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة، فإن استمرارها سيؤدّي إلى انخفاض أعداد المواليد نتيجة الإحجام عن الإنجاب وتأجيل الزواج وصولًا إلى إلغائها عند البعض. بالإضافة إلى ذلك فإن الهجرة سترتفع بشكل مضطرد عند جميع الفئات وخاصّة عند الفئات الشابّة المنتجة، بحثًا عن الاستقرار الاجتماعي والأمني والاقتصادي. وهذه الأزمات ستؤدّي أيضًا إلى ارتفاع أعداد المتوفّين لأسباب ناتجة عن سوء التغذية وعدم التمكّن من تأمين الرعاية الصحّيّة اللازمة. كل هذا سيحصل على المدى القصير، أمّا على المدى

الطويل فإن تراجع أعداد السكّان، خاصّة في الفئات المنتجة بسبب انخفاض الخصوبة وارتفاع الهجرة، سيؤدّي ذلك إلى مزيد من الضغط الاقتصادي على المنتجين ما يهدّد باستمرار هذه الحلقة التي ستؤدّي في النهاية إلى المزيد من الضغط على اقتصاد يعاني الركود.

4. الأوضاع القانونية للنازحين

كما سبق ذكره، فقد وقّع لبنان على «اتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولاتها» في العام 1949، ومنها «القانون الدولي الإنساني»، الذي يطبّق في لبنان ويعدّ ملزِمًا له، وستتطرّق الدراسة بالتفصيل لما يتعلّق بأوضاع النازحين في ما يلي.

هناك مصطلحات مهّدت للوصول إلى تعريف «القانون الدولي الإنساني» لا بدّ من تناولها لأهمّيّتها، وهي: قانون الحرب، قانون النزاعات المسلّحة (الدوليّة وغير الدوليّة كالحرب الأهليّة التي تحدث خلالها النزاعات العسكريّة التي ليس لها طابع دولي والتي تدور في أراضي دولة واحدة)... إلخ.

عَرّف المستشار القانوني للّجنة الدوليّة للصليب الأحمر «Hans-Peter Gasser» القانون الدولي الإنساني بأنه «القانون المطبّق في النزاعات المسلحة، ويعني القواعد الدوليّة الاتفاقيّة والعرفيّة، التي تُعنى بحلّ المشاكل الإنسانيّة، بصورة مباشرة، في النزاعات المسلحة الدوليّة وغير الدوليّة، وتحدّ قواعد هذا القانون ـ لاعتبارات إنسانيّة ـ من حقّ الأطراف في النزاع من اختيار طرق ووسائل الحرب، وتستهدف حماية الأشخاص والممتلكات التي تتأثر بالنزاع، ويُختصر مصطلح «القانون الدولي المطبق في النزاعات المسلحة» إلى مصطلح «القانون الدولي الإنساني» أو مصطلح «القانون الإنساني»... (لونيسي، 2020).

كذلك توصّل الفقيه «Jean Simon Pictet» إلى أن مصادر القانون الدولي الإنساني هي:

- **اتفاقية لاهاي**: للعام 1907، الخاصّة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرّيّة، والاتفاقيّات الخاصّة بحظر الأسلحة أو قانون الحرب على وجه التحديد الذي يحدّد حقوق المتحاربين وواجباتهم في إدارة العمليّات، ويقيّد اختيار وسائل القتال.
- **مجموعة اتفاقيّات جنيف وملحقاتها**: لا سيّما تلك المتعلّقة بضحايا النزاعات المسلّحة.

وتتضمّن مجموعة «اتفاقيّات جنيف وملحقاتها» عدة اتفاقيّات، هي:

- **اتفاقيّة جنيف الأولى**: في العام 1949، تتعلّق بالجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلّحة في الميدان.
- **اتفاقيّة جنيف الثانية**: في العام 1949، تتعلّق بالجرحى والمرضى والغرقى من أفراد القوات المسلحة في البحار.
- **اتفاقيّة جنيف الثالثة**: في العام 1949، تتعلّق بأسرى الحرب.
- **اتفاقيّة جنيف الرابعة**: في العام 1949، تتعلّق بالمدنيّين، بمن فيهم المدنيّون الموجودون في أراضٍ محتلّة، والمدنيّون الذين يحظون بالحماية بموجب اتفاقيّة جنيف الرابعة هم أولئك الذين يقعون في قبضة طرف من أطراف النزاع أو دولة محتلة وليسوا من رعاياها.

ربطًا بهذه الدراسة، فقد تناولت الاتفاقيّة فئة «النازحين والنساء والأطفال واللاجئين وعديمي الجنسيّة والصحفيّين» من بين الفئات المؤهّلة للحصول على تلك الحماية. ويحقّ للأشخاص المشمولين بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني احترام حياتهم وكرامتهم، وسلامتهم البدنيّة والعقليّة، وأن يُمنحوا أيضًا ضمانات قانونيّة مختلفة. وينبغي حمايتهم ومعاملتهم معاملة إنسانيّة في جميع الأحوال دون أي تمييز مجحف، وينبغي تيسير وصول المساعدات الإنسانيّة للسكان المدنيّين المتضرّرين من النزاع، رهنًا بموافقة الأطراف المعنية.

كذلك؛ تنصّ القاعدة 131 من القانون الدولي الإنساني على أنه «تُتخذ، في حالات النزوح، كل الإجراءات الممكنة ليتسنّى استقبال المدنيّين المعنيّين في ظروف مرضية من حيث المأوى والشروط الصحّيّة والصحّة البدنيّة والأمان والتغذية وعدم تفريق أفراد العائلة الواحدة» (القانون الدولي الإنساني العرفي، 1949).

بناءً على الاتفاقيّات المذكورة أعلاه، والتي تشكّل القانون الدولي الإنساني، واستنادًا لأحكام القانون العرفي الإنساني، لا سيّما القاعدة 131 منه، يتبيّن أنه غالبًا ما تسبّب النزاعات وغيرها من حالات التوتّر السياسي أو الاقتصادي تحرّكات السكان، حيث يفرّ الناس من الاضطهاد أو العنف أو تبعات الحرب والاعتداءات... إلخ. ويختلف القانون المطبّق اعتمادًا على ما إذا كان الأفراد المعنيّون عبروا الحدود الدوليّة، فإذا ما فعلوا ذلك، فإنهم يصبحون لاجئين ويشملهم القانون الدولي للّاجئين، وإن لم يكن، فيظلّ هؤلاء نازحين داخليًّا. وعندما ينزح الأفراد بسبب نزاع مسلّح، فإنهم يتمتّعون بمركز حماية المدنيّين الممنوح بموجب القانون الدولي الإنساني. وحيثما لا يتمّ الإقرار بوجود نزاع، قد يتمتّع النازحون داخليًّا بمساعدة دوليّة، لكن لا يجوز منح الحماية الدوليّة على هذا النحو.

ففي العام 2011، سجّل مركز رصد النزوح الداخلي تضاعف أرقام النازحين داخليًا عدة مرّات عما كانت عليه في العام 2010. وقد قفز إجمالي عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة نزوح داخلي إلى أكثر من 82.2 مليون شخص. يمثل هذا الرقم أكثر من ضعف ما كان عليه قبل عقد من الزمن، ويقارب ثلاثة أضعاف إحصائيات العام 2010 (IDMC, 2012). وتمثّل حالة النازحين داخليًّا تحدّيًا هائلًا من حيث المساعدة، بل من حيث الحماية، لأنهم يبقون تحت الرعاية القانونيّة لبلادهم، مع عدم وجود وضع دولي للحماية، بصرف النظر عن المدنيّين الذين يقعون ضحايا النزاعات المسلّحة والحروب، إذا كان هناك اعتراف بهذا الوضع (أطباء بلا حدود، بتصرّف، 2011).

هنا لا بدّ من الإشارة إلى الاستراتيجيّة الوطنيّة الأولى للحماية الاجتماعيّة التي

أطلقتها الحكومة اللبنانية في العام 2019، التي ذُكرت في مقدّمة هذه الدراسة، كانت قد ارتكزت على خمسة ركائز. وذلك لتأمين التماسك والتعافي، إلّا أن هذه الخطة على أهمّيّتها لم تطبّق بسبب عدم توفّر التمويل اللازم لتطبيقها. كما أنها اصطدمت بعقبة اندلاع الاعتراضات والاحتجاجات ابتداءً من تاريخ 17 تشرين الأول 2019 وما رافقها من تدهور للوضع الاقتصادي والنقدي والاجتماعي والصحّي، فلم يُكتب لها الدخول حيّز التنفيذ.

لا يشكّل النازحون فئة قانونيّة متميّزة، وبالتالي لا يستفيدون من أيّة حماية خاصّة بموجب القانون الدولي على مستوى لبنان، ومن حيث المبدأ، لا يزال النازحون تحت حماية قوانينهم الوطنيّة إذا وُجدت. ففي لبنان، جرى احتواء النزوح بالمبادئ التوجيهيّة التي صدرت عن السلطة التنفيذيّة اللبنانية، تتضمن خطة «اللجنة الوطنيّة لتنسيق عمليّات مواجهة الكوارث والأزمات»، التي قادها في الحكومة السابقة وزير البيئة «ناصر ياسين»، عدّة بنود أساسيّة تهدف لتنظيم حركة النزوح وتأمين الاحتياجات الأساسيّة في حالات الطوارئ. ومن أبرز محاور هذه الخطة:

1.4. إيجاد مراكز إيواء بديلة

تُعد عمليّة إيجاد مراكز الإيواء البديلة الركيزة الأولى في الخطة الوطنيّة، إذ يهدف هذا المحور إلى استيعاب الموجات المتتالية من النازحين وتوزيعهم على المناطق الأكثر أمنًا، وذلك من خلال:

- تحديد وتجهيز مئات مراكز الإيواء في المدارس الرسميّة والمنشآت العامّة في مختلف المناطق كمحافظات بيروت، جبل لبنان، الشمال... إلخ.
- استخدام منشآت كبرى مثل «المدينة الرياضيّة» كخيار لاستيعاب أعداد كبيرة من النازحين.

2.4. الاستجابة الإنسانيّة وتأمين الاحتياجات

يرتكز هذا المحور على تلبية الاحتياجات الأساسيّة للنازحين من تمويل ومواد

إغاثيّة وخدمات صحّيّة، بالتنسيق مع الجهات الوطنيّة والدوليّة المعنيّة، ويتضمّن العناصر الآتية:

- **التمويل**: أشارت التقديرات إلى حاجة لبنان لنحو 250 مليون دولار شهريًّا لمواجهة أزمة النزوح التي تجاوزت المليون نازح.
- **المواد الأساسية**: تأمين الفرش، الأغطية والحصص الغذائيّة، بالتنسيق مع منظّمات الأمم المتّحدة والهيئات الإنسانيّة.
- **الخدمات الصحّيّة**: التنسيق مع وزارة الصحّة لتأمين الرعاية الطبّيّة والأدوية للنازحين في المراكز.

3.4. التنظيم اللوجستي والإداري

يُعنى هذا المحور بالجانب التنظيمي والإداري لعمليّات الاستجابة، بهدف ضمان حُسن توزيع الأدوار وتكامل الجهود بين المستويَيْن المركزي والمحلّي، وذلك على النحو الآتي:

- **تقسيم المناطق**: توزيع المناطق اللبنانيّة حسب احتمالات التعرّض للعدوان أو مستوى الضغط عليها (مناطق الاستضافة مقابل مناطق النزوح).
- **غُرف العمليّات**: تفعيل غُرف العمليّات على مستوى المحافظات والبلديّات لربط الاحتياجات الميدانيّة باللجنة الوطنيّة.
- **تأمين الطاقة**: استمرار تأمين مادة الفيول لضمان تشغيل المرافق الحيويّة في ظل الأزمة.

4.4. التنسيق الدولي

يقوم هذا المحور على بناء جسور التواصل مع الجهات المانحة والمؤسّسات الدوليّة لحشد الدعم المالي واللوجستي، خاصّة في ظل الشحّ في التمويل المتوفر (ياسين، 2024).

هذه الخطّة المشار إليها أعلاه، طُبّقت بشكل جزئي نظرًا لعدم توفّر التمويل أثناء العدوان على لبنان في سنة 2024، ولكن مع توسّع الحرب في 2 آذار 2026، تولّت وزيرة الشؤون الاجتماعيّة الدكتورة «حنين السيد» تنفيذ الشقّ التنفيذي والإغاثي من خطّة الطوارئ الحكوميّة بالشراكة مع الوزارات والمنظّمات غير الحكوميّة ووحدة إدارة المخاطر في رئاسة الحكومة وبالتعاون مع الصليب الأحمر اللبناني، وذلك لمواجهة موجة النزوح التي بدأت في آذار 2026، وذلك بالتكامل مع توجيهات الحكومة اللبنانيّة.

تتضمّن الخطة التي تشرف عليها الوزيرة «السيّد» المحاور الأساسيّة الآتية:

1.4.4. إدارة مراكز الإيواء

تتعدّد الإجراءات المعتمدة لإدارة مراكز الإيواء وتنظيم استيعاب النازحين فيها، ويمكن إيجاز أبرزها بما يلي:

- **التجهيز الفوري**: تأمين وافتتاح أكثر من 680 مركز إيواء (حتى 8 نيسان 2026)، شملت مدارس وجامعات رسميّة ومنشآت كبرى.
- **استيعاب المواقع الكبرى**: تجهيز مواقع إضافيّة في بيروت مثل المدينة الرياضيّة، لاستيعاب الأعداد المتزايدة.
- **توزيع جغرافي**: توجيه النازحين نحو المناطق ذات القدرة الاستيعابيّة الأعلى في جبل لبنان، الشمال، عكار والبقاع، لتخفيف الضغط عن العاصمة بيروت ومدينة صيدا.

2.4.4. المساعدات النقديّة

يُقدّم الدعم النقدي المباشر للأُسَر النازحة بما يضمن الشفافيّة وسرعة إيصال المساعدات، ويتجلى ذلك من خلال ما يلي:

- **برنامج «أمان»**: اعتماد البرنامج الوطني «أمان» كقناة أساسيّة ووحيدة لتوزيع المساعدات النقدية لضمان الشفافيّة وتقليل كلفة الإيصال.
- **تأمين استجابة طارئة**: البدء بتحويل مساعدات نقديّة فوريّة لـ 50.000 عائلة نازحة بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي (WFP) عبر نظام الرسائل النصّيّة.

3.4.4. التحوّل الرقمي والتنظيم

يجري العمل على رقمنة عمليّات تسجيل النازحين وتوحيد آليّات التنسيق بين الجهات المعنيّة، وذلك على النحو الآتي:

- **رابط التسجيل الموحّد**: إطلاق منصّة إلكترونيّة لتسجيل جميع النازحين (سواء في مراكز الإيواء أو المنازل والمجمعات غير المعتمدة كمراكز إيواء) لتنظيم توزيع الحصص الغذائيّة والمساعدات وتسهيل التواصل معهم.
- **غرفة العمليّات المركزيّة**: التنسيق الدائم من السراي الحكوميّة مع وحدة إدارة مخاطر الكوارث لضمان مركزية القرار وتوحيد الجهود بين الوزارات والبلديّات والاتّحادات البلديّة... إلخ.

4.4.4. التنسيق الدولي

يتعزّز حشد الدعم الدولي وتنظيم قنوات التعاون مع الوكالات الأمميّة والشركاء الدوليّين، ويتّضح ذلك في ما يلي:

- **النداء الإنساني العاجل**: إطلاق نداء دولي لجمع 308.3 مليون دولار لتغطية الاحتياجات العاجلة (غذاء، دواء، تدفئة) لمدة ثلاثة أشهر.
- **توحيد القنوات**: إلزام وكالات الأمم المتّحدة والشركاء الدوليّين بالتنسيق الحصري عبر وزارة الشؤون الاجتماعيّة لتفادي الازدواجيّة في تقديم المساعدات.

5.4.4. رعاية الفئات الهشّة

يولي هذا المحور اهتمامًا خاصًّا بالفئات الأكثر هشاشة من النازحين، بهدف ضمان وصول الرعاية والدعم النفسي واللوجستي إليها داخل مراكز الإيواء، وذلك من خلال ما يلي:

- **ذوو الاحتياجات الخاصّة:** نشر لوائح مخصّصة بمراكز الإيـواء المجهّزة لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة.
- **الاستجابة الميدانيّة:** تفعيل دور 600 اختصاصي اجتماعي، و6.800 عنصر من الدفاع المدني لمواكبة العائلات في مراكز النزوح وتأمين الدعم النفسي واللوجستي (OCHA, LRP, socialaffairs, 2025 - 2026).

بناءً على المعطيات الـواردة أعـلاه، يتبيّن أن احتواء أزمة النزوح من الجانب الحكومي لم تبدأ إلّا حين حصل النزوح ابتداءً من 2 آذار 2026، على الرغم من أن خطّة الاستجابة للنزوح كان يجب إعدادها استباقيًّا وإقرارها. علمًا أن «الوكالات الأمميّة كانت قد طلبت قبل اندلاع الحرب في آذار 2026 بثلاثة أشهر من الوزارات، إعداد خطط للاستجابة الإنسانيّة، إلى جانب استفادتها من تجربة لجنة الطوارئ الحكوميّة أثناء حرب أيلول 2024 وما نتج عنها من تقييمات وخلاصات كان ينبغي أن يُستفاد منها لجعل اليوم الأول من أي حرب مناسبًا لتفعيل خطط الوزارات، ولم تكن الوزارات على علم دقيق بما هو مطلوب من تلك المنظّمات، ولا بحاجات كل وزارة» (أيوب، 2026).

وخلاصةً لما تقدّم ضمن الإطار القانوني، تجدر الإشارة إلى أن من يضطلع بحماية النازحين وفق ما ورد في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الإنساني العُرفي:

- **في أوقات السلم:** يظلّ هؤلاء تحت حماية قوانينهم الوطنيّة والاتفاقيّات المتعلّقة بحقوق الإنسان.

- **في أوقات النزاع**: هم محميّون بموجب القانون الإنساني بصفتهم مدنيّين.

بالإضافة إلى الخطط التي تُقرّ آنيًّا لاحتواء الأزمات وتترجم بقرارات وزاريّة لتوزيع الأدوار وتقسيم العمل والمهام بين الوزارات والجهات المعنيّة بالإغاثة.

وتشير الإحصاءات التراكميّة في العام 2026، إلى أنّ النساء والفتيات يمثّلن أكثر من 52% من إجمالي النازحين. كما برزت فئة العمّال المهاجرين الذين تقطّعت سبل عيشهم (نحو 48.000 فرد) وواجهوا هشاشة مركّبة لافتقارهم للمستندات وعدم استقبالهم في مراكز الإيواء. من جهة أخرى، بلغت الوفيات 5.817 شهيدًا، ما ينذر بانخفاض حادّ في معدّلات الولادة مستقبلًا ويسبّب اختلالًا في التوازن العمري والاقتصادي. وعلى الصعيد القانوني، على الرغم من الالتزام اللبناني الشكلي بالقاعدة 131 من القانون الدولي الإنساني، يعاني النازحون غياب تشريع محلّي مخصّص لحمايتهم.

5. عرض أبرز النتائج الميدانيّة والرسم الإحصائي

نتيجة ارتفاع نسبة المخاطر الناتجة عن اشتداد وطأة الحرب والاعتداءات الإسرائيليّة على السكان في جنوب لبنان، حصلت موجات نزوح متتالية جرت على مراحل منذ بداية شهر آذار 2026، فتمّ توجيههم إلى مراكز نزوح بغالبيّتها مدارس رسميّة أو أندية وأماكن عامّة، وقد بلغ عدد النازحين في مراكز الإيواء في محافظة لبنان الجنوبي حتى تاريخ 31/ 3/ 2026 ما يقارب 25.286 نازحًا/ ة، وفي محافظة النبطية 967 نازحًا/ ة، وخاصّة الفئات الأكثر هشاشة وضعفًا.

لقد وجدت الدراسة في مراكز النزوح البالغ عددها 11 مركزًا في محافظة النبطيّة، أن من بين 967 نازحًا في تلك المراكز، هناك 36 فردًا من ذوي الاحتياجات الخاصّة، وفي محافظة لبنان الجنوبي من بين 25.286 نازحًا في مراكز الإيواء البالغ عددها 86 الموزعين على أقضية صيدا وصور وجزين هناك 502 من ذوي الاحتياجات الخاصة حتى نهاية آذار 2026، موزعين كالآتي:

جدول يظهر أنواع الإعاقات الجسديّة
في مراكز نزوح محافظتَي لبنان الجنوبي والنبطيّة

نوع الإعاقة	النسبة المئوية (%)	التداعيات في مراكز الإيواء
إعاقة جسديّة	%44	تطرح تحدّيات هائلة لعدم مواءمة المدارس للبنية التحتيّة المطلوبة لحركتهم
إعاقة نفسيّة	%25.5	تعكس الأثر الصدمي للحرب وحجم الضغط النفسي الذي يتطلّب تدخّلًا علاجيًّا فوريًّا
إعاقة سمعيّة	%13	تتطلّب توفير وسائل تواصل وتنبيه تتناسب مع وضعهم الميداني
إعاقة بصريّة	%11	تشكل خطرًا في بيئات الإيواء المكتظّة وتستدعي مرافقة خاصّة
إعاقات أخرى	%6.5	حالات متفرّقة تستوجب رعاية صحّيّة متعددة

(المصدر: إدارة مخاطر الكوارث في رئاسة مجلس الوزراء اللبناني، تاريخ 31/ 3/ 2026)

هنا لا بدّ من تقديم ملاحظة إحصائيّة، يشكّل إجمالي الأشخاص ذوي الإعاقة الواردين في الجدول 538 شخصًا، أي ما نسبته 2% من إجمالي النازحين ضمن 97 مركز إيواء في المحافظتين المذكورتين).

يتّضح من خلال الجدول أعلاه، أن 2% من النازحين المتواجدين في مراكز الإيواء في كلتَي المحافظتَيْن من ذوي الاحتياجات الخاصّة، وقد شكل الذين لديهم إعاقة جسدية نسبة قاربت 44% من إجمالي فئة ذوي الاحتياجات الخاصّة، وتلتها نسبة 25.5% ممّن لديهم إعاقات نفسية، ثم تدنّت النسبة إلى ما يقارب 13% ممّن لديهم إعاقات سمعيّة، كما تبيّن أن ما يقارب 11% من النازحين الذين يقيمون في مراكز نزوح يعانون إعاقات بصرية.

من المعلوم أن غالبيّة النازحين الذين توجّهوا إلى مراكز نزوح هم من النازحين

الذين يُعَدّون من الفئة الأكثر هشاشة، وليس بمقدورهم التوجّه إلى مساكن مستأجرة، أو لم يتسنَّ لهم السكن لدى الأقارب أو في مساكن مجانيّة، لأن أوضاعهم الاجتماعيّة غير محصّنة، كما أن أوضاعهم الماليّة باتت دون حدّ الكفاف، وظروفهم المعيشيّة صعبة بعد استمرار معاناتهم ونزوحهم للمرة الثانية خلال عامين (2024ـ2026)، وهذا ما سيؤثّر على رغبتهم في الإنجاب عند انتهاء الحرب الحاليّة وعودتهم إلى بلداتهم وقراهم.

علاوة على ذلك، أظهرت المعطيات، وبعد مراجعة «وحدة إدارة مخاطر الكوارث» في رئاسة مجلس الوزراء اللبناني حول المعطيات المتعلّقة بمحافظتَي لبنان الجنوبي والنبطيّة، أن عدد النساء الحوامل في هذه المراكز بلغ 174 امرأة فقط (3 في النبطية و171 في الجنوب)، وهي نسبة منخفضة جدًّا، إذ إنها تعادل 2.4% من إجمالي الأسر النازحة التي تبلغ 7.121 أسرة، وتُنذر ببطء التجديد الديموغرافي الناجم عن الخوف وفقدان الاستقرار.

هذه النسبة منخفضة نوعًا ما لأجل التجديد الديموغرافي، لأن انخفاض معدّلات الـولادة، ارتبط منذ العام 2019 بالأزمات الصحّيّة والنقديّة والحروب المستمرّة والمتكرّرة على أرض الجنوب، التي نتج عنها النزوح المستمرّ وعدم الاستقرار في مناطقهم، علاوة على الضغط النفسي الذي تعيشه النساء، والذي يؤثّر على الرغبة في الإنجاب بسبب استمرار تداعيات الحرب الإسرائيليّة.

الجدير بالذكر، أن لبنان وبحسب «شركة الدولية للمعلومات»، كان قد سجّل حتى العام 2024 أحد أدنى معدلات الخصوبة في العالم العربي، حيث تتراوح الأرقام بين 1.8 و2، في حين أن الحدّ الأدنى المطلوب للتعويض عن الوفيات داخل التركيبة السكانية هو معدل خصوبة يبلغ حوالي 2.1، كما أن «عدد الولادات السنوي تراجع من حوالي 100 ألف في سبعينيّات وثمانينيّات القرن الماضي إلى حوالي 62 ألف فقط حاليًّا» (لا اسم، موقع الروابط، 2024).

في جانب التحقّق المباشر، من خلال إجراء مقابلة مع السيدة «ز.ح.» التي نزحت إلى مركز إيواء في بيروت، مع عائلتها المؤلّفة من 5 أفراد (ز.ح، 2026)، وهي معيلة لهم بسبب وفاة الوالد، وكانت تعمل في متجر في الجنوب، شرحت معاناتها عند انتقالها إلى مركز الإيواء، فعلى الرغم من تقديم إدارة مركز الإيواء للفرش والأغطية، ومن ثم بعد يومَيْن تقديم وجبات الطعام، إلا أن انقطاع الدخل عن هذه الأسرة بفعل توقّف المعيلة عن العمل بفعل النزوح جعلها بحاجة إلى العديد من الاحتياجات، فباتت تعاني الفقر المدقع.

أما السيد «س. ن.» الذي نزح من الضاحية الجنوبية إلى مدينة بيروت واتّخذ من سيارته مأوى له ولزوجته الحامل وأولاده الثلاثة، فعاد وانتقل إلى إحدى الخِيَم المتّخذة كمأوى في المدينة الرياضيّة، وكان يعمل في مقهى إكسبرس، وعند النزوح فقد مورد معيشته، وبات يعاني العَوَز وانعدام سبل العيش، وامرأته بحاجة للمتابعة والعناية الخاصّة.

وفي مقابلة أخرى، عند سؤال «م.ن.» عن رغبته وزوجته بالإنجاب كونه متزوّج منذ ما يقارب السنتين، أجاب: «كيف لنا أن نفكر بالإنجاب ونحن نتنقل من مسكن إلى آخر، وتهجَّرنا من منطقة بنت جبيل ومسكننا سُوّي بالأرض؟».

وأشار الحاج «ش.د.» النازح من جنوب لبنان إلى أحد مراكز النزوح في بشامون، أنه كان يملك منشرة في بلدته، وقد سُوّيت بالأرض ومعها منزله، وقد استنزفت الحرب ما كان يدّخره، ووالِداه المتقدِّمان بالسنّ زادت إصاباتهما بالأمراض نتيجة الحسرة على فقدان جنى العمر.

إن حال هذه الأسر لا يصحّ تعميمه إحصائيًّا أو منهجيًّا، إلّا أنه يتطابق مع حال آلاف الأسر التي نزحت إلى مراكز إيواء أو إلى مساكن استضافتهم دون تسديد بدلات إشغال، أو حتى دفعوا كل ما لديهم ثمن السقف الآمن لحماية أسرهم... إلخ.

وبالتالي فإن التغيّر بأوضاع النازحين الاقتصاديّة والاجتماعيّة أثّر على علاقاتهم في مجتمع النزوح، والخشية من أن تعمل الضوابط الإيجابيّة التي تحدّث عنها «مالتوس» وهي ترفع معدلات الوفيات نتيجة ارتفاع أعداد الوفيات كما سبق ذكره، على عكس «الضوابط الوقائيّة» التي تؤدّي إلى تأخير سنّ الزواج الذي يخفّض أعداد المواليد.

يلاحظ في هذا السياق أن الزيادات السكانيّة التي سجلت في العام 2025 بلغت نحو 70.986 مولودًا، وبلغ عدد الوفيات في العام 2025 نحو 33.952 متوفّى، قد قاربت بالواقع أعداد الوفيات خلال أزمة كورونا في العام 2021. بالإضافة إلى احتماليّة كبيرة للنقص في فئة الشباب من الذكور والإناث بفعل الحرب أو حتى بداعي الهجرة، ما يؤدي إلى اختلال الهيكل العمري بفعل الحروب والنزاعات.

6. خلاصة واستنتاجات

بناءً على المعطيات الديموغرافيّة والقانونيّة والميدانيّة التي تناولتها الدراسة، تبيّن تجاوز نتائجها لفكرة المعاناة الإنسانيّة الفوريّة، لتكشف عن أزمة وجوديّة هيكليّة في البنية السكنيّة والاجتماعيّة اللبنانيّة، ويمكن تلخيص أبعادها الجديدة كالآتي:

- **خطر التغيير الديموغرافي الهيكلي المستدام**: لأن النزوح المتكرّر (كما حدث بين العامي 2024 و2026) مع انخفاض معدّلات الخصوبة (2.4% للحوامل في الجنوب) لا يشكل أزمة عابرة، بل يؤسّس لـ «فراغ جيل كامل» في المناطق الحدوديّة. هذا الخلل في الهيكل العمري لصالح الشيخوخة، مدفوعًا بهجرة الشباب ونقص الذكور، يهدّد بإنهاء نمط الحياة السوسيو-اقتصادي التقليدي لهذه المناطق حتى بعد انتهاء الحرب.
- **عجز مفهوم الملجأ التقليدي**: تبيّن أن حصر الاستجابة بـ 680 مركز إيواء رسمي يعكس قصورًا في استيعاب المفهوم المستجدّ للنزوح؛ فالنزوح خارج المراكز (في الشقق المستأجرة أو لدى الأقارب) يترك الكتلة الأكبر من النازحين في «منطقة رماديّة» قانونيًّا وإغاثيًّا، ما يسرّع في استنزاف مدّخراتهم وتحوّلهم إلى

فئات شديدة الهشاشة دون غطاء رسمي.

- **سقوط فرضيّة الاستجابة اللحظيّة**: أثبتت التجربة أن عدم التزام الحكومة بالقاعدة 131 من القانون الدولي الإنساني بدءًا من يوم الحرب (2 آذار 2026) – على الرغم من التحذيرات الأمميّة المسبقة بثلاثة أشهر– يؤكّد أن المعضلة ليست في نقص الموارد فقط، بل في غياب ثقافة الإدارة التوقّعيّة للأزمات.

أما في ما يتعلق بالمعايير العملانيّة لحماية النازحين فتقترح الدراسة لأجل حماية النازحين قانونيًّا وميدانيًّا دون انتظار تشريعات برلمانيّة معقّدة في أوقات الحروب، يجب اعتماد المعايير العملانيّة الآتية:

- **اعتماد معيار الهويّة الرقميّة الموحّدة للنازح** (Unified IDP Registry): إنشاء منصة رقميّة وطنية فوريّة تسجّل كلّ نازح فور مغادرته منطقته، سواء سكن في مركز إيواء أو خارجه. يضمن هذا المعيار تدفّق المساعدات العينيّة والطبيّة والماليّة بشكل عادل، ويمنع تهميش النازحين في البيئات المستضيفة. وذلك بدلًا من التسجيل الموحّد الرقمي الذاتي الذي جرى تحديثه من قبل وزارة الشؤون الاجتماعيّة لربط بيانات العائلات وتخطيط الاستجابة.
- **اعتماد معيار سلّة الحماية القانونيّة المؤقّتة**: من خلال إصدار مراسيم وقرارات وزاريّة عاجلة (من وزارات العدل والداخلية والشؤون الاجتماعية) تمنح النازحين حماية من الطرد التعسّفي من المساكن المستأجرة، وتجميد المهل القانونيّة والمعاملات الرسميّة والضرائب طوال مدّة النزوح، بما يضمن معاملتهم كفئة قانونيّة خاصّة بحكم الأمر الواقع.

أما في ما يتعلّق بوضع أسس ميدانيّة استباقيّة لإدارة الأزمات المستقبليّة، فتقترح الدراسة، بما أن لبنان يقف دائمًا على خط اختلالات أمنيّة وعسكريّة (كاعتداءات العدو الإسرائيلي وتدميره الممنهج وافتعاله للحرائق) وطبيعيّة (كالهزّات الأرضيّة والحرائق...)، لذلك لا بدّ من الانتقال من «ردّ الفعل» إلى «الجهوزيّة الدائمة» عبر

الأسس الآتية:

- **المسح الاستباقي وتصنيف الملاذات الآمنة** (Zoning): تحديد شبكة من المنشآت العامة والخاصة وتجهيزها (مدارس، مجمعات رياضية، مستودعات)، في المناطق المصنّفة جيولوجيًّا وأمنيًّا بأنها منخفضة المخاطر، وتزويدها مسبقًا بالبنية التحتيّة الأساسيّة (كالطاقة الشمسيّة، آبار المياه، شبكات الصرف الصحي الخاضعة للرقابة...).
- **المخزون الاستراتيجي اللامركزي** (Decentralized Logistics Hubs): إنشاء مستودعات إغاثيّة وغذائيّة وطبّيّة مصغّرة وموّزعة على مستوى الأقضية والبلديّات، وليس في العاصمة فقط. هذا ما يضمن استمرار التدفّق الإنساني حتى لو قُطعت الطرق الدوليّة أو دُمرت الجسور بفعل اعتداءات العدو أو الهزّات الأرضيّة او سواها من الكوارث.
- **إعداد فرق الاستجابة المجتمعيّة السريعة** (Community First Responders): تدريب مجموعات شبابيّة محلّيّة في كل بلدة بالتنسيق مع الدفاع المدني والصليب الأحمر على مهارات الإخلاء السريع، الإسعافات الأوليّة النفسيّة والجسديّة، ومكافحة الحرائق المفتعلة (خاصّة تلك الناتجة عن القذائف الفوسفوريّة والحراريّة خلال الاعتداءات الاسرائيلية)، لضمان التدخّل في الساعات الأولى الحرجة قبل وصول الدعم المركزي.
- **التقييم الإنشائي الدوري لمراكز الإيواء**: إخضاع كافّة المباني المرشّحة لتكون مراكز إيواء كبرى لكشوفات هندسيّة دوريّة للتأكد من مقاومتها لارتدادات الهزّات الأرضيّة أو عصف الانفجارات والغارات القريبة.

بناءً على ما تقدم، توصي الدراسة بالخطوات السياساتيّة والتنفيذيّة الآتية:

- **صياغة «قانون الطوارئ الإنسانية اللبناني»**: يوصى بوضع إطار تشريعي دائم يُعنى بالنزوح الداخلي وقضايا الكوارث، ينظّم صلاحيّات الوزارات ويفرض وضع خطط استجابة مرنة تُحدّث سنويًّا بالتنسيق مع الوكالات الأمميّة ووحدة

إدارة الكوارث في القصر الحكومي والصليب الأحمر اللبناني- وحدة إدارة المخاطر دون انتظار وقوع الكارثة.

- **إطلاق برنامج الأمان الديموغرافي والصحّة الإنجابيّة:** تصميم حزم دعم مالي وطبّي ونفسي موجّهة للنازحات الحوامل والأسر الشابّة في مجتمعات النزوح، لمواجهة الانخفاض الحادّ في معدلات الولادة والحدّ من الضغوط النفسيّة والاقتصاديّة التي تمنع التجدّد الديموغرافي.
- **تمكين البلديات ماليًّا وإداريًّا:** نقل صلاحيّات إدارة ملف النزوح ميدانيًّا إلى السلطات المحليّة (البلديّات واتّحاداتها) عبر تأمين مساعدات دوليّة مباشرة لها، لكونها الأكثر قدرة على رصد النازحين خارج المراكز وتحديد احتياجاتهم بدقّة وسرعة.
- **تنظيم برامج ومبادرات تضامنيّة في المجتمعات المحليّة:** تنشيط مبادرات التضامن المتبادل بين البيئات المستضيفة والنازحين عبر تنظيم أنشطة تشاركيّة واقتصاديّة، لمنع حدوث احتكاكات أو حساسيّات سوسيو-سياسيّة ناتجة عن الضغط الاقتصادي واكتظاظ المناطق.
- **تأسيس مرصد النزوح القسري والتفريغ الديموغرافي:** يطلق من خلال مركز الأبحاث في «معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية» بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعيّة، حيث يركّز على دراسة «الهويّة الديموغرافيّة للمناطق» ما بعد الحرب، ويضع خطط تنمويّة جاذبة ومحفّزة لإعادة السكان إلى قراهم فور استتباب الأمن.

وأخيرًا؛ يمكن طرح أفق بحثي ينطلق من المشكلة الأساسيّة التي تكمن في الفجوة البنيويّة بين قصور الأطر التشريعيّة المحلّيّة وغياب خطط الجهوزيّة الميدانيّة الاستباقيّة، وبين التسارع الحادّ في التشوّهات الديموغرافيّة والاجتماعيّة الناتجة عن النزوح.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. أبو عيانه، فتحي محمد. (1993). **جغرافيا السكان: أسس وتطبيقات**. الإسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية.
2. الأسدي، جمانة جاسم. (25 حزيران 2025). **حماية الفئات الهشة: مقاربة قانونية ونظرة حقوقية**. موقع **شبكة النبأ المعلوماتية** الإلكتروني، تم الاسترداد من:

https://annabaa.org/arabic/rights/42865.

3. أيوب، ندى. (2026، 3 آذار). **لا خطط حكومية جاهزة لإيواء النازحين**. صحيفة **الأخبار** اللبنانية. تم الاسترداد من:

https://www.al-akhbar.com/NewspaperArticles/lebanon/881401.

4. بلوم، ديفيد إي وآخرون. (2025، تموز). **الجدل حول تراجع الخصوبة**. تم الاسترداد من:

https://www.imf.org/ar/publications/fandd/issues/2025/06/the-debate-over-falling-fertility-david-bloo

5. البنك الدولي. (2023، 27 نيسان). **أوضاع الهشاشة والصراع والعنف**. تم الاسترداد من:

https://www.albankaldawli.org/ar/topic/fragilityconflictviolence/overview.

6. البوابة العربية للتنمية. (2024). **المؤشرات الاقتصادية**. تم الاسترداد من:

https://data.unescwa.org/ar/country/lbn/data/economic?section=macroeconomy.

7. دميم، فاطمة. (2017). **الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن السياق**

الديمغرافي الجديد. تم الاسترداد من:

https://aleph-alger2.edinum.org/1078

8. لا اسم. (24/ 8/ 2024). **انخفاض خطير في معدلات الولادات، ولبنان بلد يتجه نحو الشيخوخة**. موقع **الروابط** الإلكتروني. تم الاسترداد من:

https://alrawabit.online/

9. سارانتاكوس، سوتيريوس (2017). **البحث الاجتماعي**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

10. عازر، عادل؛ إسحاق، ثروت (1987). **المهمشون بين الفئات الدنيا في القوى العاملة**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائيّة.

11. عطية، شوقي (2014). **السكان في لبنان: من الواقع السياسي إلى التغير الاجتماعي والاقتصادي**. بيروت: دار نلسن.

12. عطية، شوقي (2016). **علم السكان: في البحث التطبيقي والإحصائي**. بيروت: دار نلسن.

13. لونيسي، علي (2020) الميزان. تم الاسترداد من:

https://www.elmizaine.com/2021/06/blog-post_12.html

14. موسوعة الجزيرة. (8/ 3/ 2016). **مالتوس. اقتصادي أرّقه التكاثر السكاني**. تم الاسترداد من:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/3/8

15. المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية. (2024، 18 آب). **العمالة غير المنتظمة... مفاهيم. مؤشرات. حلول**. تم الاسترداد من:

https://draya-eg.org/2024/08/18/

16. المصري، سعيد (14/ 7/ 2015). **المجتمعات الهشة: نذر التصدع في النسيج**

الاجتماعي للمجتمعات المعاصرة. تم الاسترداد من:

https://www.academia.edu/_Fragile_Societies

17. ياسين، ناصر (2024). **الخطة الوطنية لتنسيق عمليات مواجهة الكوارث والأزمات الصادرة عن مجلس الوزراء اللبناني**. بيروت: رئاسة مجلس الوزراء.
18. يشوعي، إيلي (2/ 7/ 2020). **لبنان يتخبط في الأزمات المعيشية**. تم الاسترداد من:

https://www.lebanon24.com/news/lebanon/

ثانيًا: المراجع باللغة الإنكليزية

1. Bartlett, A. A., & Lytwak, E. P. (1995). Zero Growth of the Population of the United States. Population and Environment, 16(5), 415-428.
2. Cliometrica. (2012, January). The Demographic Transition: Causes and Consequences. HHS Public Access.
3. Ruwet, J. (1954). Crises démographiques. Problèmes économiques ou crises morales? Retrieved from: www.persee.fr/doc/pop_0032-4663_1954_num_9_3_3272
4. Weeks, J. R. (2020). Population: An introduction to concepts and issues (13th ed.). USA: Cengage Learning.
5. Unknown Author. (n.d.). Concept of structural lag. In Encyclopedia of Social Sciences. Retrieved from: https://www.encyclopedia.com/social-sciences/encyclopedias-almanacs-transcripts-and-maps/structural-lag

ثالثًا: التقارير الأممية

1. إدارة الإحصاء المركزي. (2010). **المسح العنقودي المتعدّد المؤشرات 2009**. لبنان.
2. إدارة الإحصاء المركزي. (2019). **مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية**

للأسر. لبنان. تم الاسترداد من:

http://www.cas.gov.lb/index.php/latest-news-en/102-english/cas-news/previous-news/209-2019.

3. اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (1949). **القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 131: معاملة الأشخاص النازحين**. تم الاسترداد من:

https://ihl-databases.icrc.org/ar/customary-ihl/v1/rule131

4. منظمة اليونيسف. (20/ 11/ 1989). **القرار رقم 25/44 لعام 1989: اتفاقية حقوق الطفل**. تم الاسترداد من:

https://www.unicef.org/ar/

5. منظمة اليونيسف. (20/ 6/ 2023). **أزمة لبنان تستنزف قدرة العائلات على الصمود وتدفعها إلى الانهيار**. تم الاسترداد من:

https://www.unicef.org/lebanon/ar/

6. منظمة أطباء بلا حدود. (د.ت.). **القاموس العملي للقانون الإنساني**. تم الاسترداد من:

https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/lnzhwn-dkhl-bldnhm/

7. وزارة الصحة العامة اللبنانية. (20/ 9/ 2020). **تحديثات كوفيد19-**. تم الاسترداد من:

https://www.moph.gov.lb/maps/covid19.php

8. وزارة الصحة العامة اللبنانية. (2026، 8 نيسان). موقع وزارة الصحة العامة. تم الاسترداد من:

https://www.moph.gov.lb/en/Drugs/index/3/75268/page:2/sort:Drug.strength/direction:DESC

9. social affairs, OCHA, LRP, (2025-2026). **مصادر خطة استجابة الحكومة للنزوح خلال حرب 2026**. June 2026.

10. OCHA. (2026). **تحديث عاجل رقم 33 ـ تصاعد الأعمال العدائية في لبنان (حتى 8 حزيران 2026)**. تم الاسترداد من:

https://www.uno—cha.org/lebanon

11. OCHA. **لبنان: تقرير الوضع ـ تصاعد الأعمال العدائية في لبنان (2026/6/29)**. تم الاسترداد من:

https://www.unocha.org/lebanon

12. IOM منظمة العمل الدولية. (30/ 6/ 2021). **تقييم ظروف العمل غير المنظم والأوضاع الهشة للفئات المهمّشة في لبنان**. تم الاسترداد من:

https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@arabstate

13. IOM. وكالة الأمم المتحدة للهجرة. (2025). **رقم قياسي يبلغ 83.4 مليون نازح داخلي حول العالم. نيويورك: وكالة الأمم المتحدة للهجرة.**

14. IOM. المنظمة الدولية للهجرة. (2025). **التقرير السنوي**. تم الاسترداد من:

https://www.aljazeera.net/news/2025/5/13/

15. IOM. (2026). **IOM Lebanon Flash Appeal Crisis Response (March - August 2026)**. Retrieved from: https://reliefweb.int/report/lebanon/iom-lebanon-flash-appeal-crisis-response-march-august-2026

16. The World Bank. (2020, April 21). **Targeting Poor Households in Lebanon**. Retrieved from: https://www.worldbank.org/en/news/factsheet/2020/04/21/targeting-poor-households-in-lebanon

أطر معالجة مقالات الصحافة الخليجية لأزمة كورونا

دراسة تحليلية

السيد طاهر قاسم فضل[1]

ملخص

شكّل فيروس «كورونا» أكبر تحدٍّ في السنوات الأخيرة للكثير من القطاعات الحيويّة في كلّ العالم. ومن بين أهمّ التحدّيات برزت تحدّيات الإعلام ودوره في موضوع «فيروس كورونا». لقد سعت هذه الدراسة العلمية إلى تحليل تأطير الصحافة ومعالجتها لأزمة «فيروس كورونا» للوصول إلى نتائج واضحة ودقيقة، وتبيّن من خلال الدراسة أهمّيّة الإعلام ودوره في الأزمات والتأثير الذي أدّته وسائل الإعلام في هذه الأزمة بشكل عام، وسجلت الصحافة حضورًا مهمًّا في أزمة «كورونا» لكونها تمثّل إعلامًا رصينًا تميّز بالثقة والمصداقيّة في ظلّ الحجم الهائل من التدفّق المعلوماتي حول «الفيروس» في مختلف وسائل الإعلام، مع حالة من الخوف والهلع والارتباك تجاه ما يُنشر حوله.

وتعرّفت الدراسة على أنواع واتّجاهات وطبيعة الأطر المستخدمة في مقالات

(1) طالب دكتوراه في المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية- الجامعة اللبنانية، قسم الإعلام.

الرأي، والوظائف التي حقّقتها مضامين تلك المقالات وأبعادها وأهدافها وأساليبها وأشكال المعالجات الصحفيّة، وكذلك المصادر والأطر المرجعيّة والقوى الفاعلة الرسميّة وغير الرسميّة، الداخلية والخارجية، في المقالات المنشورة حول «فيروس كورونا».

وقد تصدّر البُعد السياسي أبعاد المعالجة في مواد مقالات الرأي لموضوع الدراسة من مجموع مقالات الرأي حول «فيروس كورونا» في صحيفتَي الدراسة، كما تصدّرت الأطر السياسيّة بقيّة الأطر المرجعيّة لمقالات الرأي المنشورة في هاتين الصحيفتَيْن.

الكلمات المفتاحية: المعالجة الصحفية، الصحافة الخليجية، مقالات الرأي، فيروس كورونا، صحيفة «الأيام» البحرينية، صحيفة «الجريدة» الكويتية.

Abstract

In recent years, the COVID-19 pandemic has posed the greatest challenge to many vital sectors around the world. Among the most important sectors has been the media and its role in addressing this issue. This scholarly study has examined the media›s framing and handling of the COVID-19 pandemic, seeking to arrive at clear and accurate conclusions that demonstrate the importance of the media›s role in general crises, as well as its role in this crisis in particular. The study examined the types, trends, and nature of frames used in opinion articles, as well as the functions achieved by their content, dimensions, objectives, methods, and forms of journalistic treatment, in addition to the sources, reference frameworks, and official and unofficial internal and external actors in the articles published about the pandemic. The political dimension dominated the treatment of opinion articles, and political frameworks also dominated the other reference frameworks used in the two newspapers studied.

Keywords: Journalistic treatment, Gulf press, opinion articles, coronavirus (COVID-19), Al-Ayam newspaper (Bahrain), Al-Jarida newspaper (Kuwait).

1. المقدمة

انشغل العالم في بداية العام 2020، بأزمة عالمية كُبرى قلّ نظيرها في التاريخ الحديث، تمثّلت في ظهور وباء فيروس «كورونا» وانتشاره، وقد ظهر في الصين وسرعان ما انتشر في مختلف دول العالم كافّة، وبدأ يحصد الأرواح بشكل مخيف ومتسارع، وشكّل الاهتمام الأوّل في كل مجالات الحياة العامّة والخاصّة، وتعطّلت بسببه الكثير من الأنشطة وخطوط الإنتاج والسياحة وحركة السفر والأعمال والمواصلات والتعليم، وتحوّلت كل الجهود المدنيّة والعسكريّة إلى مواجهة المدّ العارم للوباء.

ففي شهر كانون الأول/ ديسمبر 2019، ظهر فيروس «كورونا» المعروف بـ «كوفيد 19»، بشكل محدود في جمهورية الصين الشعبية وتحديدًا في مدينة «ووهان»، وأعلنت «منظمة الصحّة العالميّة» في يوم 30 كانون الثاني/ يناير 2020 عبر موقعها الإلكتروني أن تفشّي هذا الفيروس يشكّل حالة طوارئ صحّيّة عامّة تبعث على القلق الدولي، وبعد أربعين يومًا أعلنت المنظمة عبر الموقع نفسه، عن انتقال الفيروس إلى وضع الجائحة العالميّة، وذلك في يوم 11 مارس/ آذار 2020 (منظمة الصحة العالمية، 2020أ).

وكما كانت وسائل الإعلام تشكل عنصرًا أساسيًّا في الكثير من المحطّات والأزمات والحوادث الكبرى في العالم، فقد أدّى الإعلام في موضوع فيروس «كورونا» دورًا أساسيًّا في الأحداث والقضايا المختلفة وعلى مختلف المستويات، من خلال أدواته وأشكاله المتنوّعة، وفي مخاطبة الجماهير والمتلقّين.

من هنا برز دور وسائل الإعلام في مواجهة انتشار «الفيروس»، حيث تزايد دور الإعلام في حياة الفرد والمجتمع بشكل أكبر، وذلك نظرًا لأداء الإعلام دورًا مؤثّرًا في بناء سياسات الدول وتشكيل المواقف، والإسهام في التنشئة الاجتماعيّة وفي تشكيل

الرأي العام، حيث يؤدّي دورًا محوريًّا مهمًّا في توجيه المجتمع وإرشاده وتثقيفه، إضافة إلى دوره المألوف في تلبية حاجة الإنسان إلى الاتّصال والتواصل. وبنتيجة تطوّر وسائل الإعلام ومدى انتشارها، وسرعة إيصال الخبر إلى الناس، ترافق ذلك مع تلهّف الناس إلى الحصول على المعلومات حول طبيعة الفيروس وأساليب التعامل معه وطرق الوقاية منه، فقد ارتفع منسوب العلاقة بين الناس ووسائل الإعلام في هذه الأزمة، ما أعطى الإعلام ووسائله مساحة واسعة من السيطرة على عقول البشر.

2. أسباب اختيار الموضوع

يعود اختيار موضوع الدراسة إلى مجموعة من الأسباب العلميّة والموضوعيّة والذاتيّة، يمكن إجمالها في ما يلي:

- أوّلًا، حداثة موضوع أزمة فيروس «كورونا» وارتباطه بواقع إعلامي وسياسي واجتماعي متغيّر لم يحظَ بالقدر الكافي من الدراسة في السياق الخليجي، وبخاصّة على مستوى مقالات الرأي التي تعكس مواقف النخب الكاتبة وصنّاع الرأي العام واتّجاهاتهم.
- ثانيًا، أهمية الدور الذي أدّته الصحافة المكتوبة، ومنها صحيفتا «**الأيام**» البحرينيّة و«**الجريدة**» الكويتيّة، في تشكيل وعي الجمهور في زمن الأزمة، وهو ما يستدعي دراسة تحليليّة لأطر هذه المعالجة ومقارنتها بين صحيفتَين تصدران في بيئتَين خليجيّتَيْن مختلفتَيْن.
- ثالثًا، الرغبة العلميّة في الكشف عن مدى هيمنة الأبعاد السياسيّة على الأبعاد الصحّيّة في معالجة أزمة ذات طابع صحّي بالأساس، وما يحمله ذلك من دلالات على علاقة الإعلام بالسلطة ومستوى الحريّات الصحفيّة.
- رابعًا، اهتمام الباحث الأكاديمي بحقل علم اجتماع السياسة ودراسات الخطاب الإعلامي، وسعيه إلى ربط أدوات تحليل المضمون بالمقاربات النظرية المفسّرة لعلاقة الإعلام بالأزمات.

3. الإشكالية

إن تفشي جائحة «كورونا» في أواخر العام 2019، أربك وسائل الإعلام، بخاصّة الوسائل التقليديّة الخليجيّة، في تشكيل فهم خاص، إذ وجدت نفسها أمام تحدٍّ غير مسبوق يستدعي السرعة والمسؤوليّة في نقل المعلومات للجمهور الذي كان يبحث عن المعلومة لحماية نفسه وعائلته من هذا الوباء، ولهذا فقد أدّت الصحف دورًا أساسيًّا في تشكيل وعي الجمهور وتوجيه سلوكهم الصحّي والاجتماعي خلال الجائحة.

غير أن الصحف تفاوتت في ما بينها بالنسبة للدور الذي أدّته، فمنها ما هدف إلى التغطية الإعلاميّة لنشر المعلومات العلميّة حول هذه الجائحة، ومنها ما بالغ أو هوّل حتى أنه سيّس الجائحة، ما دفع إلى التساؤل حول الالتزام بالمعايير المهنيّة ومدى التوازن بين الدور التوعوي والدور الإخباري للصحافة المكتوبة. إذ تحوّلت الأزمة الصحّيّة إلى أزمة متعدّدة الأبعاد، ما يستدعي تحليل نوعيّة المعالجة التي قدمتها الصحف الخليجيّة لأزمة «كورونا» سواء من ناحية الأسلوب أو المضمون أو الزوايا والأطر المعرفيّة التي اعتمدتها، والجدير بالذكر أن طريقة المعالجة تباينت بين صحيفة وأخرى، ولهذا تسعى الدراسة إلى تحليل المعالجة الصحفيّة لهذه الأزمة ومقارنتها بين صحيفة «**الأيام**» البحرينيّة وصحيفة «**الجريدة**» الكويتيّة.

وفي ضوء ما تقدم، تتحدّد إشكاليّة الدراسة في السؤال المركزي التالي:

كيف عالجت مقالات الرأي في صحيفتَي «**الأيام**» و«**الجريدة**» أزمة فيروس «كورونا» من حيث الأطر والأبعاد والاتّجاهات؟ وما أوجه الاتّفاق والاختلاف بين الصحيفتَيْن في هذه المعالجة؟

ويتفرّع عن هذا السؤال المركزي سؤالان فرعيّان:

- ما أنواع الأطر الإعلامية واتّجاهاتها ومصادرها وأبعادها التي اعتمدتها مقالات الرأي في كلٍّ من الصحيفتَين لمعالجة أزمة «كورونا»؟

- ما أوجه التشابه والاختلاف بين صحيفتَي الدراسة من حيث نوع المحتوى ومضامينه وتوجّهه العام في معالجة أزمة «كورونا»؟

4. أهداف الدراسة

يتمثّل الهدف الرئيس العام في التعرّف على كيفيّة معالجة الصحافة البحرينيّة والصحافة الكويتيّة لموضوع وباء «كورونا» في صحيفتي «**الأيام**» و«**الجريدة**»، من حيث الشكل والمضمون، ويتفرّع عنه مجموعة من الأهداف الفرعيّة، تتمثل في: التعرّف على أنواع الأطر المستخدمة واتّجاهاتها وطبيعتها، والوظائف التي حقّقتها المضامين، وأساليب تقديم المعلومات، وطرق الصياغات وأساليبها، وأنواع المعالجات الصحفيّة وأشكالها، وأبعاد المعالجات الصحفيّة وأهدافها وأساليبها، والتأثيرات والاستمالات ومسارات البرهنة، ونوعيّة الموضوعات وطرق تناولها وأساليب عرضها، والمصادر ونطاقها الجغرافي، وتحديد الأطر المرجعيّة والقوى الفاعلة التي اعتمدت عليها معلومات مقالات صحيفتَي الدراسة.

5. حدود الدراسة

لكل دراسة حدود موضوعيّة ومكانيّة وزمانيّة، تزيد دقّة البحث وتحديده، من أجل الوصول إلى نتائج علميّة وموضوعيّة ومحدّدة ترتبط بحدوده في الزمان والمكان والظروف الموضوعيّة المحيطة به، حيث امتدّت مرحلة الدراسة لموضوع البحث مدّة عام كامل، وذلك ابتداءً من الأول من شهر كانون الثاني/ يناير 2020 حتى 31 كانون الأول/ ديسمبر 2020، وقد سجلت هذه المدّة ذروة انتشار الوباء واتساعه، وتركت خلالها آثارًا وتداعيات ضخمة جدًّا، وهي أكثر المراحل التي نشرت فيها الصحافة موضوعات وأحداثًا تتعلّق بالموضوع محلّ الدراسة، من حيث بدء الظهور وصولًا إلى أقصى درجات الذروة والانتشار، ثم البدء في مرحلة الانحسار والتراجع، وقد اختيرت صحيفتَي الدراسة في منطقتَيْن جغرافيّتَيْن مختلفتَيْن هما «مملكة البحرين» و«دولة الكويت».

6. أهمية الدراسة

تُعدّ أهمية البحث العلمي خطوة جوهريّة لتحديد قيمته المعرفيّة وانعكاساته الميدانيّة، إذ إنها تربط بين البناء النظري والإسهام التطبيقي للدراسة. وفي ضوء ندرة الأبحاث العربيّة التي تناولت أطر التغطية الصحفيّة للأزمات الصحّيّة العالميّة، تكتسب هذه الدراسة مشروعيّتها من موقعها الوسيط بين التنظير الإعلامي والتطبيق الصحفي. وعليه، فإن استعراض أبعاد الأهمّيّة النظريّة والتطبيقيّة لها يبرز مدى إضافتها للأدبيّات القائمة ومدى قابليّتها للتوظيف في السياسات الإعلاميّة المستقبليّة.

1.6. الأهمّيّة النظريّة (العلميّة)

تكتسب الدراسة أهمّيّتها النظريّة من كونها تسعى إلى إثراء الأدبيّات العربيّة والخليجيّة في حقل دراسات «التأطير الإعلامي» (Framing)، من خلال تطبيق أدوات تحليل المضمون على عيّنة من مقالات الرأي المرتبطة بأزمة صحّيّة عالميّة غير مسبوقة، وهو ما يسهم في ربط المقاربات النظريّة الخاصّة بعلاقة الإعلام بالسلطة والأزمات بحالة تطبيقيّة ملموسة، إضافة إلى ما تقّدمه من إطارِ مقارن بين صحيفتَيْن خليجيّتَيْن يمكن البناء عليه في دراسات لاحقة تتناول علاقة الإعلام بالأزمات الصحّيّة والسياسيّة.

2.6. الأهمّيّة التطبيقيّة (العمليّة)

تنبع الأهمّيّة التطبيقيّة للدراسة من إمكانيّة استفادة المؤسّسات الإعلاميّة والصحفيّين من نتائجها في تطوير سياسات تحريريّة أكثر توازنًا عند معالجة الأزمات الصحّيّة مستقبلًا، حيث لا تطغى الأبعاد السياسيّة على الأبعاد الصحّيّة والتوعويّة، كما تفيد نتائج الدراسة الجهات الرسميّة المعنيّة بالتواصل في الأزمات في فهم طبيعة الأطر التي تتبنّاها الصحافة المكتوبة، بما يساعدها على تحسين تدفّق المعلومات الرسميّة إلى وسائل الإعلام في الأزمات المماثلة.

7. الدراسات السابقة

استندت الدراسة إلى مجموعة من الدراسات السابقة توزّعت على خمسة تصنيفات، هي: الدراسات الخاصّة بالصحافة الصحّيّة، الدراسات الخاصّة بوباء «كورونا»، الدراسات الخاصّة بالعلاقة بين الإعلام والأزمات، الدراسات الخاصّة بدور الإعلام في هذه الأزمة، والدراسات الخاصة بها أيضًا في البحرين والكويت. وقد استفادت الدراسة الحاليّة من أهداف هذه الدراسات ونتائجها وأدواتها ومناهجها في بناء إطارها المنهجي وتحديد أبعاد تحليل المضمون ومحاوره، التي اعتمدتها، وفيما يلي عرض لأبرزها:

1.7. دراسة محمد حجاب ورفعت الضبع (2011)

وضع كلٌّ من «محمد حجاب ورفعت الضبع» (2011)، دراسة تحت عنوان «**المعالجة الصحفيّة لأزمة «أنفلونزا الطيور» في المدّة من يناير/كانون الثاني 2006 حتى يناير/كانون الثاني 2008**»، أُجريت في جمهورية مصر العربيّة، وهدفت إلى الكشف عن دور الصحف بوصفها وسيلة إعلام جماهيريّة تشكّل أحد المصادر الأساسيّة للقوّة داخل المجتمعات المختلفة، وتزداد درجة اعتماد الجمهور عليها في ظلّ غياب الاستقرار الاجتماعي أو الصراعات أو الأزمات الطارئة لخلق معانٍ وتفسيرات لتلك الأحداث؛ وقد أفادت الدراسة الحاليّة منها في بناء تصوّر حول كيفيّة دراسة المعالجة الصحفية لأزمة صحّيّة وبائيّة عبر الزمن.

2.7. دراسة سلوى عيد وإلهام السواح (2021)

أما دراسة «سلوى عيد وإلهام السواح» (2021)، فقد حملت عنوانًا «**تداعيات التعايش مع جائحة كورونا (كوفيد 19) وعلاقته بتعديل ممارسات الحياة الأسرية كما تدركه الزوجات**»، وجرت في جمهورية مصر العربية وأوصت برفع مستويات الوعي بالممارسات الحياتيّة والإجراءات الاحترازيّة اللازمة للوقاية من الفيروس من خلال

شبكات التواصل الاجتماعي والمنصّات الإلكترونيّة، وبثّ برامج تلفزيونيّة وإذاعيّة توعويّة حول الأوبئة عمومًا، ووباء «كورونا» خصوصًا، وتضمين المناهج الدراسيّة موضوعات حول المناعة الصحّيّة والحالة النفسيّة الإيجابيّة (عيد والسواح، 2021، ص.ص. 57 ـ 60)؛ وقد استفادت الدراسة الحاليّة من هذه الدراسة في تأكيد أهمّية الدور التوعوي للإعلام في الأزمات الصحّيّة، وهو أحد الأطر التي تضمّنتها استمارة تحليل المضمون.

3.7. دراسة نسرين عمران (2011)

إلى ذلك، جاءت دراسة «نسرين عمران» (2011)، تحت عنوان «**دور الصحافة السعودية في التعامل مع الأزمات والكوارث (دراسة تحليلية لصحف عكاظ والرياض والوطن، 2011)**، وهدفت إلى التعرّف على مستوى التغطية الصحفيّة للأزمات والكوارث قبل وقوعها وبعده، والوصول إلى معوّقات هذه التغطية ووضع طرق لعلاجها، والتعرّف إلى الفنون الصحفية التي استُخدمت لنشر موضوعات الأزمة والمساحات المخصصة لذلك. وقد أُجريت بجامعة «الشرق الأوسط» في الأردن، وقد أفادت الدراسة الحالية منها في تحديد أدوات ومحاور تحليل المضمون الخاصة بأشكال المعالجة الصحفية.

4.7. دراسة مختار جلولي (2017)

واستخدمت دراسة «مختار جلولي» (2017)، التي أُجريت في جمهورية الجزائر، بعنوان «**الإدارة الإعلامية للأزمات الداخلية في الصحافة الجزائرية**»، أسلوب تحليل المضمون، وركّزت على آثار الأزمة، تناولت جريدتَي «**الخبر**» و«**الشروق اليومي**» الجزائريّتَيْن، وبيّنت أن القِيَم السلبيّة كانت حاضرة في إحدى الجريدتَيْن المدروستَيْن، مع وجود تباين بين الجريدتَيْن في الأهداف واعتماد كلٍّ منهما على صحفيّيها كمصدر أساس، وتركّزت وظيفتهما على الإخبار والإعلام؛ وقد أفادت الدراسة الحاليّة من

هذه الدراسة منهجيًّا في اعتماد تحليل المضمون أداةً للمقارنة بين صحيفتَيْن، وهو ما ينسجم مع تصميم الدراسة الحاليّة المقارن بين صحيفتَي «**الأيام**» و«**الجريدة**.»

5.7. عديل الشرمان (2020)

اهتمت دراسة «عديل الشرمان» (2020)، المنشورة في «**المجلة العربية للدراسات الأمنية**» بـ«جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية» في المملكة العربية السعودية، بعنوان «**دور الإعلام في مواجهة الأوبئة والأمراض المعدية (وباء كورونا نموذجًا)**»، بدور الإعلام في مواجهة الأوبئة والأمراض المعدية مركِّزةً على وباء «كورونا» كنموذج. اعتمدت الدراسة المنهج الاستطلاعي/الاستكشافي بوصفه الأنسب لموضوع مستجدّ ومتشعّب؛ ولذلك لا تتضمّن عيّنة إحصائيّة محدّدة العدد ولا فرضيّات، بل خمسة تساؤلات غير فرضيّة أجاب عنها الباحث عبر مراجعة آراء عدد من المختصّين والباحثين والكتّاب والإعلاميّين، إلى جانب تحليل وصفي لأدبيّات الموضوع، دون استمارة استبيان أو تحليل مضمون كمّي (الشرمان، 2020، ص 191) وهدفت إلى معرفة أهمّيّة الإعلام الصحّي ودوره في نشر الوعي بطرق الوقاية من الأوبئة، والتعرّف على الشائعات التي رافقت ظهور فيروس «كورونا» ومعرفة توجّهاتها، والتعرّف على آراء عدد من المختصّين والباحثين والكتّاب والإعلاميّين في كيفيّة تعامل الإعلام مع هذا الوباء ودوره في زيادة الوعي بطرق الوقاية منه، واستخدم الباحث المنهج الاستطلاعي والاستكشافي في الدراسة. وقد أفادت الدراسة الحاليّة من هذه الدراسة في بناء بُعد «التوعية والتثقيف والإرشاد» ضمن أطر المعالجة التي تضمنتها استمارة تحليل المضمون.

6.7. دراسة بليغ علي بشر (2020)

وهدفت دراسة «بليغ علي بشر» (2020)، بعنوان «**استراتيجيّات الدول في مواجهة الأزمات والكوارث أثناء جائحة كورونا ـ دراسة حالة مملكة البحرين**»، والتي أُجريت

بـ«الجامعة الخليجية» في مملكة البحرين، إلى التعرّف إلى الأدوات والآليات التي تستخدمها الدول في مواجهة الأزمة أثناء جائحة «كورونا» من خلال منهجيّة دراسة حالة المملكة، والتعرّف إلى أهم محاور الأزمة وآليّات التغلب عليها، وتلخّصت إشكاليّة البحث في تحديد الاستراتيجيّات التي اتّخذتها المملكة في احتواء الأزمة ومواجهتها. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في وصف الظاهرة وتحليل أبعادها، وهي دراسة تحليليّة لسياسات الدولة واستراتيجيّاتها الرسميّة في مواجهة الجائحة، ولذلك لا تتضمّن عيّنة إحصائيّة ولا أداة استبيان ميدانيّة، بل استندت إلى الوثائق والتقارير الرسميّة والدوليّة ذات الصّلة؛ كما يُشار إلى أن الدراسة نُشرت بشكل مقالة علميّة محكّمة في «**مجلة إدارة المخاطر والأزمات**» وليست رسالة ماجستير كما ورد سابقًا (بشر، 2020، ص 51) وأوصت الدراسة بإنشاء مراكز بحوث لإدارة الأزمات والكوارث، وإنشاء مؤسّسات بحثيّة، وتشجيع البحث العلمي في مجال الأزمات والكوارث، واعتماد برامج أكاديميّة في جامعات البحرين، وتشجيع الإبداع والابتكار في مجال إدارة الأزمات، وتطوير أنظمة إدارة الأزمات والكوارث؛ وقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في فهم السياق البحريني الرسمي للتعامل مع الأزمة، وهو ما ساعد في تفسير نتائج الدراسة الحاليّة المتعلّقة بتصدّر الاتّجاه الإيجابي الدفاعي في صحيفة «**الأيام**».

8. الفرضيات

في ضوء إشكاليّة الدراسة وأهدافها، واستنادًا إلى ما تضمّنته استمارة تحليل المضمون من محاور ومتغيّرات، تنطلق الدراسة من الفرضيّات التالية:

- **الفرضية الأولى**: تختلف أُطر المعالجة الصحُفيّة لأزمة «كورونا» في مقالات الرأي باختلاف الصحيفة (**الأيام/ الجريدة**) تبعًا لتوجّه كلّ صحيفة وسياستها التحريريّة.

- **الفرضية الثانية**: يهيمن البُعد السياسي على حساب البُعد الصحّي في معالجة مقالات الرأي لأزمة «كورونا» في صحيفتَي الدراسة على الرغم من الطابع الصحّي للأزمة.
- **الفرضية الثالثة**: تعتمد مقالات الرأي في صحيفتَي الدراسة بشكل رئيس على المصادر والأُطر المرجعيّة الرسميّة والحكوميّة في بناء معلوماتها حول أزمة «كورونا».
- **الفرضية الرابعة**: يرتبط اتّجاه الإطار الإعلامي (إيجابي/ سلبي/ محايد) في كل صحيفة بمستوى قربها من السلطة ومستوى الحرّيّات الصحفيّة في بلد صدورها.

9. تحديد المفاهيم

يعبّر عن مفاهيم الدراسة بمجموعة من المصطلحات التي تستخدمها الدراسة، وتعمل على تفكيكها وشرحها بشكل تفصيلي على المستويَيْن الاصطلاحي والإجرائي لتسهيل فهم القارئ لمحتواها بدقّة، وفيما يلي تحديد لأبرز مفاهيم هذه الدراسة:

1.9. الصحافة

الصحافة هي المهنة التي تقوم على جمع الأخبار وتحليلها والتحقّق من مصداقيّتها وتقديمها للجمهور، وغالبًا ما تكون هذه الأخبار متعلّقة بمستجدّات الأحداث على الساحة السياسيّة أو المحلّيّة أو الثقافيّة أو الرياضيّة أو الاجتماعيّة أو غيرها (كنعان، 2013، ص 5). فالصحافة مرآة تعكس صورة الجماعة وآراءها، وقد جاء في تعريف الصحافة أنها «وظيفة اجتماعيّة مهمّتها توجيه الرأي العام عن طريق نشر المعلومات والأفكار الناضجة، مفعمة ومنسابة إلى مشاعر القراء من خلال صحف دورية» (مروة، 1961، ص 17).

2.9. الأزمة

الأزمة هي موقف طارئ يُحدث إرباكًا في تسلسل الأحداث اليوميّة للمنظّمة، ويؤدّي إلى سلسلة من التفاعلات ينجم عنها تهديدات ومخاطر مادّيّة ومعنويّة، ما يستلزم اتّخاذ قرارات سريعة في وقت محدّد وفي ظروف يسودها التوتّر نتيجة نقص المعلومات المتعلّقة بموقف الأزمة (Coombs, 2015)، وتُعرَّف أيضًا بأنها انعكاس لموقف وحالة عمليّة وقضيّة يواجهها متّخذ القرار في أحد الكيانات، إذ تتلاحق وتتداخل وتتشابك الأسباب والنتائج وتختلط الأمور وتتعقّد، وربما يفقد متّخذ القرار للوهلة الأولى قدرته على الرؤية عند اصطدامه واحتكاكه بها، أو عند محاولته السيطرة عليها أو على منحنياتها وتوجّهاتها (الخضيري، 1990، ص 53).

3.9. الوباء

تُعرّف «منظمة الصحة العالمية» الوباء العالمي أنه وضع «يكون فيه العالم بأكمله معرّضًا على الأرجح لهذا المرض وربما يتسبّب في إصابة نسبة من السكان بالمرض»، بحسب مدير الطوارئ في المنظمة «مايكل ريان» (منظمة الصحة العالمية الصادرة في 11 آذار/ مارس 2020). و«علم الأوبئة» هو علم أساس من علوم الصحّة المهنيّة، وقد ساهم في تحسين صحّة السكان، وهو ضروري في عملية تحديد الأمراض الناشئة والرسم الخرائطي لها (Porta, 2014, A Dictionary of Epidemiology).

4.9. فيروس كورونا

صيغ مصطلح «كوفيد 19» بالشكل التالي: (co) اختصار لكلمة «كورونا» (corona)، و (vi) يدل على أول حرف من كلمة (virus)، وحرف (d) هو أول حرف من كلمة (disease) وتعني المرض باللغة الإنكليزية، وقد أُضيف الرقم 19 إشارة إلى العام 2019 الذي اكتُشفت فيه أول حالة للفيروس (منظمة الصحة العالمية، 2020ب). وفيروسات «كورونا» هي سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبّب المرض للحيوان

والإنسان (منظّمة الصحّة العالميّة، 2020ب)، ومن المعروف أن عددًا منها يسبّب لدى البشر أمراضًا تنفّسيّة تتراوح حدّتها من نزلات البرد الشائعة إلى أمراض أشدّ وخامة، مثل «متلازمة الشرق الأوسط التنفسية» (ميرس) و«المتلازمة التنفسية الحادّة الوخيمة» (سارس)، ويسبب فيروس «كورونا» المكتشف مؤخّرًا مرض «كوفيد 19».

5.9. كوفيد 19

مرض «كوفيد 19» هو مرض معدٍ يسبّبه آخر فيروس جرى اكتشافه من سلالة فيروسات «كورونا» (منظمة الصحّة العالميّة، 2020ب)، ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد ومرضه قبل بدء تفشّيه في مدينة «ووهان» الصينيّة في كانون الأول/ ديسمبر 2019، وقد تحوّل «كوفيد 19» إلى جائحة تؤثّر على العديد من بلدان العالم. وأعلنت «منظمة الصحة العالمية» في 2020 عن وجود وباء عالمي يعود أصله للفيروسات التاجيّة، وأُبلغ عن وجوده في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019 في جمهوريّة الصين، وهو يستهدف الجهاز التنفّسي وتصاحبه نزلات برد قد تؤدّي إلى الوفاة، وقد أظهرت الدراسات والتقارير التي أعدتها «منظّمة الصحّة العالميّة» أنه يستهدف الفئات الأكثر هشاشة والمجموعات المستضعفة «ككبار السن ومَن لديهم أمراض مزمنة، وكذلك مَن لديهم نقص بالمناعة ومرضى القلب ومرضى السكري» (منظّمة الصحّة العالميّة، 2020ب).

10. المقاربات النظرية

اعتمدت الدراسة على «نظريّة التأطير الإعلامي» (Framing Theory) بوصفها المقاربة النظريّة الأنسب لموضوعها، ونظرية «التأطير الإعلامي» (Framing Theory) هي مقاربة نظريّة في الاتصال تفترض أن وسائل الإعلام تبرز جوانب معيّنة من الواقع وتُغفل أخرى بما يوجّه إدراك الجمهور وتفسيره للقضايا؛ ويُعدّ «روبرت إنتمان» من أبرز من نظّر لها بتعريفه المرجعي القائم على مفهومَي الانتقاء والإبراز (P 54

(Entman, 1993,). كذلك؛ فإن عنوان الدراسة ومتنها يقومان أساسًا على مفهوم «الأطر الإعلاميّة» التي وظّفتها مقالات الرأي في معالجة أزمة «كورونا» (كأطر التوعية والتثقيف، والتأييد ودعم القرارات، والتحذير، وإدارة الأزمة، وغيرها)، وتقوم هذه النظريّة على فكرة أن وسائل الإعلام لا تنقل الواقع كما هو، وإنما تُبرز جوانب معيّنة منه وتُغفل أخرى، بما يوجّه إدراك الجمهور وتفسيره للقضايا المطروحة. وقد ساعدت هذه المقاربة الدراسة الحاليّة على تصنيف مضامين مقالات الرأي إلى أطر محدّدة (سياسية، صحّيّة، اجتماعيّة، اقتصاديّة...) وعلى تفسير هيمنة الإطار السياسي على الإطار الصحّي في معالجة أزمة ذات طابع صحّي بالأساس، بما يخدم الإجابة عن إشكاليّة الدراسة وفرضياتها.

11. منهج الدراسة

المنهج هو الطريق الأقصر والأسلم للوصول إلى الهدف المنشود، فالمنهج إجراء يُستخدم في بلوغ غاية محدّدة (قاسم، 1999، ص 52)، كما يُعرَّف بأنه أسلوب للتفكير والعمل يعتمده الباحث لتنظيم أفكاره وتحليلها ومراجعتها، وبالتالي الوصول إلى نتائج وحقائق معقولة حول ظاهرة أو موضوع الدراسة (مصطفى وعثمان، 2000، ص 33).

اعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح بأسلوب تحليل المضمون، وذلك لأن الدراسة لا تكتفي بوصف حالة قائمة، بل تعمل على تحليل طريقة نشر المعلومات في مقالات الرأي، كما تعتمد المنهج المقارن بإجراء المقارنة بين الصحيفتَين، من خلال تفكيك مضامين المادّة الصحفيّة إلى وحدات ومحاور وأطر قابلة للقياس الكمّي (تكرارات ونسب مئوية)، وهو ما يجعل من تحليل المضمون الأداة المنهجيّة الأنسب لدراسة معالجة الصحافة الخليجيّة لأزمة «كورونا» من خلال مقالات الرأي، حيث يتيح هذان المنهجان دراسة الحقائق الراهنة وتحليل موقف معيّن أو خصائص مجموعة معيّنة ومحدّدة من المواد الصحفيّة، للوصول إلى معلومات متكاملة ومحدّدة ودقيقة يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى الاستنتاجات المطلوبة.

12. مجتمع الدراسة وعيّنته

جرى تحديد مجتمع الدراسة لتحليل المضمون في صحيفتَيْن خليجيتَيْن، حيث يشتمل مجتمع الدراسة على جميع الوحدات المكوّنة للمادّة المرتبطة بإشكاليّة الدراسة وهي «أزمة كوفيد 19» (فيروس كورونا)، ويتكوّن هذا المجتمع من جميع أعداد صحيفتَي الدراسة (صحيفة **الأيام** البحرينية) و(صحيفة **الجريدة** الكويتية) في المدّة ما بين 1/ 1/ 2020 إلى 31/ 12/ 2020.

وقد اعتمدت الدراسة العيّنة العشوائيّة، مستخدمة أسلوب «الأسبوع الصناعي» (Constructed Week Sampling)، وطُبّقت هذه العيّنة على 186 مـادّة صحفيّة (مقالات رأي) في صحيفتَي الدراسة في المدّة المحدّدة لها، وتوزّعت بواقع 73 مقالًا في صحيفة «**الأيام**» بنسبة 39%، و113 مقالًا في صحيفة «**الجريدة**» بنسبة 61% من إجمالي العيّنة.

13. التقنيّات والأدوات

اعتمدت الدراسة استمارة تحليل المضمون (Content Analysis Sheet) أداةً رئيسة لجمع البيانات وتصنيفها، وهي أداة كمّيّة تُستخدم في تفكيك المادّة الصحفيّة إلى وحدات ومتغيّرات قابلة للعدّ والقياس، وقد اختارتها الدراسة لملاءمتها طبيعة العيّنة (186 مقال رأي)، ولإمكانها إتاحة مقارنة موضوعيّة بين الصحيفتَيْن وفق معايير موحّدة. وتضمّنت الاستمارة الفئات والمتغيّرات التالية: شكل المادّة الصحفيّة، مصادر المقالات، نوع المحتوى المنشور، أنواع المضامين (صحّيّة، سياسيّة، اقتصاديّة، اجتماعيّة، قانونيّة وثقافية)، اتّجاهات الأُطر الإعلاميّة (إيجابي/ سلبي/ نقدي/ محايد/ متوازن)، الأُطر المرجعيّة المعتمدة، التوجّه العام الغالب على المقالات، أبعاد معالجة الموضوع، وأهم الأطر الإعلاميّة وأنواعها. وقد استُخرجت هذه الفئات والمتغيّرات من مراجعة أوليّة لعيّنة استطلاعيّة من مقالات الرأي في الصحيفتَيْن، بما يضمن شموليّتها لأبرز أشكال المعالجة الصحفيّة لأزمة «كورونا» في الصحافة الخليجيّة.

14. إجراءات الدراسة

سارت إجراءات الدراسة الميدانيّة وفق الخطوات التالية:

- أوّلًا، تحديد مجتمع الدراسة المتمثّل في أعداد صحيفتَي «**الأيّام**» و«**الجريدة**» الصادرة في العام 2020 كاملًا.
- ثانيًا، اختيار عيّنة عشوائيّة من مقالات الرأي المتعلّقة بأزمة «كورونا» باستخدام أسلوب الأسبوع الصناعي، بلغت 186 مقالًا.
- ثالثًا، بناء استمارة تحليل المضمون وفئاتها التسع (شكل المادة، المصادر، نوع المحتوى، أنواع المضامين، اتّجاهات الأُطر، الأُطر المرجعيّة، التوجّه العام، أبعاد المعالجة وأهمّ الأطر) استنادًا إلى مراجعة أوليّة للمادّة الصحفيّة والدراسات السابقة.
- رابعًا، ترميز كلّ مقال رأي على حدة وفق فئات الاستمارة، وتفريغ البيانات في جداول تكراريّة.
- خامسًا، حساب التكرارات والنِسَب المئويّة لكلّ فئة في كلّ صحيفة على حدة وفي المجموع الكلّي.
- سادسًا، تحليل الجداول ومقارنة نتائجها بين الصحيفتَيْن للوصول إلى الاستنتاجات النهائيّة للدراسة.

15. عرض نتائج الدراسة

يتضمّن هذا القسم استعراض نتائج تحليل المضمون بعد تفريغ بيانات صحيفتَي الدراسة، وتُستعرض النتائج وفق الإجابة عن أسئلة الدراسة ومتطلّباتها ومحدّدات المشكلة، ويعتمد عرض النتائج على التوزيعات التكراريّة والنِسَب المئويّة ضمن محاور وعناوين رئيسة.

1.15. مقالات الرأي التي تناولت موضوع «كورونا» في صحيفتَي الدراسة

يستعرض الجدول التالي عدد مقالات الرأي التي تناولت موضوع «كورونا» في صحيفتَي الدراسة، وذلك لمعرفة حجم نشر مقالات الرأي وأعدادها في كل من الصحيفتَيْن حول موضوع الدراسة.

الجدول الرقم (1)

عدد مقالات الرأي التي تناولت موضوع «كورونا» في الصحيفتَين

شكل المادة	«الأيام»		«الجريدة»		المجموع/ تكرار	المجموع/%
	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%		
مقال رأي	73	%39	113	%61	186	%100

يتبيّن من الجدول الرقم (1) حجم الاهتمام بموضوع الدراسة في الصحيفتَيْن وتحوّله إلى القضية الأبرز والأكثر شيوعًا في الصحافة في مرحلة الدراسة، وهي مرحلة ظهور «الفيروس» ووصوله إلى الذروة ثم بدء مرحلة الانحسار، وشكّلت المادة المتعلّقة بـ «الفيروس» أهم مادّة صحفيّة في الشؤون المختلفة، الطبيّة وغير الطبيّة، ومنها الشأن السياسي والاقتصادي والاجتماعي وغيرها، وهي جميعها أثّرت وتأثّرت بأزمة «كورونا»، ويكشف الجدول تفاوت حجم اهتمام كل صحيفة بموضوع الدراسة، وهو ما يعكس مستوى العمل الصحُفي وحرّيّة الرأي والتعبير في كل بيئة.

وتكمن الفائدة المنهجيّة لهذا الجدول في كونه يشكّل نقطة الانطلاق الضروريّة لبقيّة جداول الدراسة، إذ يحدّد الوزن النسبي لكلّ صحيفة (73 مقالًا مقابل 113 مقالًا) الذي سيُعتمد أساسًا لقراءة كلّ النِّسب المئويّة اللاحقة وتفسيرها؛ فلولا معرفة هذا التفاوت في حجم العيّنة بين الصحيفتَيْن لَما أمكن الحكم بدقّة على دلالة الفروق في الجداول التالية بين صحيفة «**الأيام**» وصحيفة «**الجريدة**». كما يخدم هذا الجدول الهدف العام للدراسة المتمثّل في التعرّف على كيفيّة معالجة الصحافة الخليجيّة لأزمة

«كورونا»، من خلال إثبات تحوّل الموضوع فعليًّا إلى قضيّة رأي عامّ ذات حضور واسع في الصحيفتَيْن، وهو ما يبرّر أصلًا اختيار موضوع الدراسة ويؤكّد أهمّيّتها العلميّة.

2.15. مصادر المقالات التي تناولت موضوع «كورونا» في صحيفتَي الدراسة

يهدف الجدول التالي إلى تحديد مصادر المعلومات التي استندت إليها مقالات الرأي المنشورة حول «كورونا» في صحيفتَي الدراسة، ويعبّر الجدول عن تقييم علمي بحثي يستند إلى معرفة المرجعيّات التي اعتمدت عليها معلومات مقالات الرأي.

الجدول الرقم (2)

مصادر المقالات التي تناولت موضوع «كورونا» في صحيفتَي الدراسة

مصادر المقالات المنشورة	«الأيام»		«الجريدة»		المجموع/ تكرار	المجموع/%
	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%		
وكالة أنباء دولية	6	%6	14	%9	20	%8
منظمة الصحة العالمية	4	%4	11	%7	15	%6
وكالة الأنباء المحلية	4	%4	6	%4	10	%4
مصدر حكومي	2	%2	2	%1	4	%1
الفريق الوطني لمكافحة كورونا	11	%10	0	%0	11	%4
وزارة الصحة	1	%1	7	%5	8	%3
صحف ووسائل إعلام محلية	34	%33	69	%44	103	%40
صحف ووسائل إعلام إقليمية ودولية	15	%15	10	%6	25	%10
مواقع التواصل الاجتماعي	7	%7	25	%16	32	%12

مصادر المقالات المنشورة	«الأيام»		«الجريدة»		المجموع/ تكرار	المجموع/%
	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%		
رأي الكاتب نفسه	8	%8	5	%3	13	%5
مصادر أخرى	10	%10	8	%5	18	%7
المجموع	**102**	**%100**	**157**	**%100**	**259**	**%100**

يكشف الجدول المصادر التي استقت منها مادّة مقالات الرأي معلوماتها حول موضوع الدراسة، وتمثّلت في كل وسائل الإعلام الدوليّة والإقليميّة والمحلّيّة كونها اهتمّت جميعها بشكل مباشر وأساسي بموضوع الدراسة، وهذا يعكس طبيعة الأزمة وحجمها وامتدادها الجغرافي وآثارها المباشرة على القطاعات والمجالات كافّة، وحجم التأثير الذي استحوذ على كل مصادر المعلومات، ويعكس تصدّر وسائل الإعلام المحلّيّة (40%) انشغال كل بلد بطبيعة الأزمة وحجمها على واقعه، بالإضافة إلى الانشغال والاهتمام الدولي والإقليمي نتيجة ارتباط موضوع الدراسة بالملفّات والعناوين والاهتمامات الدوليّة الكبرى سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الأمني أو الصحّي.

وفي سياق اعتماد مقالات النشر على وسائل الإعلام المحلّيّة، يمكن الإشارة إلى مقال في صحيفة «**الأيام**» بعنوان «**فينا خير**» في تاريخ 24 نيسان/ أبريل 2020، استشهد فيه الكاتب «عثمان الماجد» بحملة بحرينيّة نشرت الصحافة المحليّة معلومات وبيانات مكثّفة وواسعة عنها تتعلّق بمواجهة «كورونا» ووضع الحلول لها على المستوى الاجتماعي والاقتصادي (الماجد، 2020، ص 10). كما تبيّن من مقال الكاتب «عبيدلي العبيدلي» بعنوان «**الكورونا يضع لبنات نظام دولي جديد**»، المنشور في 17 نيسان/ أبريل 2020 في صحيفة «**الأيام**» أيضًا (ص 13)، اعتماد كاتب المقال على وكالات الأنباء الدوليّة وكذلك صحف ووسائل إعلام إقليميّة ودوليّة (العبيدلي، 2020، ص 13).

ويحقّق هذا الجدول هدفًا مباشرًا من أهداف الدراسة يتمثّل في التعرّف على المصادر ونطاقها الجغرافي، كما يخدم بشكل مباشر السؤال الفرعي الأوّل المتعلّق بمصادر الأُطر الإعلاميّة في الصحيفتَيْن. وتكمن الفائدة الأساسيّة من هذا الجدول في كونه يفسّر لاحقًا سبب هيمنة الطابع الرسمي والحكومي على مضامين مقالات الرأي (كما ستظهر في جداول المضامين والأطر المرجعيّة)، إذ إن اعتماد الكتّاب بنسبة محدودة على مصادر متخصّصة كـ«منظمة الصحّة العالمية» أو «وزارة الصحة» (لا تتجاوز 9% مجتمعة) مقابل اتّكائهم على الصحف والمصادر العامّة، يوفّر تفسيرًا منهجيًّا لضعف حضور المضمون الصحّي البحت في المعالجة، ويؤسّس بذلك لاختبار الفرضيّة الثالثة للدراسة حول اعتماد مقالات الرأي على المصادر الرسميّة والحكوميّة.

3.15. نوع المحتوى المنشور حول «كورونا» في مقالات صحيفتَي الدراسة

يكشف الجدول التالي أنواع المحتوى المنشور حول موضوع «كورونا» في مقالات الرأي المنشورة في صحيفتَي الدراسة، حيث إن المحتوى ليس محصورًا في المحتوى الصحّي والطبّي، وذلك لِما لهذا الموضوع من انعكاس على كل مقوّمات الحياة ومجالاتها والأثر المباشر لذلك على أنواع المحتويات الأخرى.

الجدول الرقم (3)

نوع المحتوى المنشور حول «كورونا» في مقالات صحيفتَي الدراسة

نوع المحتوى	«الأيام»		«الجريدة»		المجموع/ تكرار	المجموع/ نسبة%
	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%		
صحي ووبائي	17	%15	36	%19	53	%18
اقتصادي وتجاري	10	%9	24	%13	34	%11
بيئي ووقائي	2	%2	6	%3	8	%3

نوع المحتوى	«الأيام»		«الجريدة»		المجموع/ تكرار	المجموع/ نسبة%
	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%		
رياضي	5	%4	0	%0	5	%2
سياسي	21	%19	31	%16	52	%17
مجتمعي	15	%14	16	%9	31	%10
فني	3	%3	3	%2	6	%2
تعليمي	5	%4	6	%3	11	%4
قانوني	2	%2	13	%7	15	%5
علاقات دولية	8	%7	15	%8	23	%7
تكنولوجي	6	%5	4	%2	10	%3
أمني وعسكري	3	%3	8	%3	11	%4
خدمي ومعيشي	3	%3	9	%5	12	%4
ترفيهي وسياحي	1	%1	1	%1	2	%1
إنساني	4	%4	13	%7	17	%6
مختلط	2	%2	4	%2	6	%2
أخرى	3	%3	0	%0	3	%1
المجموع	**110**	**%100**	**189**	**%100**	**299**	**%100**

يبيّن الجدول الرقم (3) تحليل حجم اتّساع التأثير والتقاطع بين الأزمة المرتبطة بـ«كورونا» وكل مقوّمات الحياة، سواء كانت صحّيّة أو سياسيّة أو اجتماعيّة أو أمنيّة أو معيشيّة أو على مستوى العلاقات الدوليّة والتكنولوجيا وغيرها، وتبيّن أن نوع المحتوى تطرّق إلى أكثر من 16 نوعًا من أنواع المحتوى، وتركّز في رؤيته أزمة صحّيّة وبائيّة بشكل أساسي (18%)، انعكاسًا لطبيعة هذه الأزمة التي شغلت الجانب الصحّي بعمق، وحلَّ المحتوى السياسي في المرتبة الثانية (17%) وهي نسبة تكشف عن تسييس

قضيّة الوباء محليًّا ودوليًّا بسبب ارتدادات هذه الأزمة على الحكومات والمؤسّسات الدوليّة وتحوّلها إلى مادّة للسجال والصراع السياسي، فيما حلَّ المحتوى الاقتصادي في المرتبة الثالثة (11%) وهو ما يعكس آثار الأزمة وتداعياتها على الوضع الاقتصادي.

وفي سياق تصدّر المحتوى الصحّي، ورد في صحيفة «**الأيام**» في تاريخ 4 حزيران/ يونيو 2020 مقال بعنوان «**حقيقة أثر تداعيات كوفيد 19**»، أشار فيه الكاتب «خالد الحمادي» إلى توفير الدولة العلاج بالمجّان والفحص المبكر من خلال إجراء عدد كبير من الفحوصات العشوائيّة التي وصلت إلى 20% من تعداد السكان (الحمادي، 2020، ص 5)، وهو ما يعكس نوع المحتوى الصحّي والطبّي والوبائي.

وتظهر أهمّيّة هذا الجدول في أنه يوفّر صورة تمهيديّة شاملة لتشعّب الأزمة عبر مختلف مناحي الحياة، قبل الانتقال إلى الجدول التالي الذي يعيد تصنيف هذا التنوّع الواسع (17 نوعًا) ضمن فئات مضامين رئيسة أكثر تركيزًا. وتفيد نتائجه الدراسة في الإجابة عن جزء من إشكاليّتها المتعلّقة بطبيعة المعالجة، إذ يثبت مبكرًا أن الصحافة لم تتعامل مع الأزمة بوصفها شأنًا صحّيًّا منعزلًا، بل وضعتها في سياق أوسع تتقاسمه مع الشأن السياسي والاقتصادي، وهو ما يمهّد لاختبار الفرضيّة الثانية للدراسة حول هيمنة البُعد السياسي على البُعد الصحّي.

4.15. أنواع مضامين المعالجة حول صحيفتَي الدراسة في موضوع «كورونا»

يكشف الجدول التالي عن المضامين التي شكّلت المادّة الأساسيّة لمقالات الرأي المبحوثة حول موضوع «كورونا» في صحيفتَي الدراسة، والتي تنوّعت وتعدّدت بنسب متفاوتة.

الجدول الرقم (4)

أنواع مضامين المعالجة حول صحيفتَي الدراسة في موضوع «كورونا»

أنواع المضامين	«الأيام»		«الجريدة»		المجموع/ تكرار	المجموع/ نسبة
	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%		
المضامين الصحية	14	%16	31	%23	45	%20
المضامين القانونية	5	%6	22	%16	27	%12
المضامين السياسية	30	%34	45	%33	75	%33
المضامين الاقتصادية	10	%11	15	%11	25	%11
المضامين الثقافية	6	%7	6	%4	12	%5
المضامين الاجتماعية	13	%15	12	%9	25	%11
أخرى	10	%11	6	%4	16	%8
المجموع	**88**	**%100**	**137**	**%100**	**225**	**%100**

يبيّن الجدول أعلاه تصدّر المضامين السياسيّة (33%) كافّة أنواع المضامين المنشورة في مقالات الصحيفتَين، وهو مرتبط بنتائج الجداول السابقة التي أشارت إلى تصدّر المحتوى السياسي، ما يعكس أن الأزمة لم تُعالَج كأزمة صحّيّة فقط، وإنما كانت المعالجة سياسيّة بالدرجة الأولى.

وفي سياق تصدّر المضامين السياسيّة يمكن الاستشهاد بما ورد في صحيفة «**الجريدة**» في عمود بعنوان «**هل بدأت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والصين؟**» للكاتب «مايكل أوسلين»، المنشور في تاريخ 31 آذار/ مارس 2020، والذي أشار إلى أن «الوباء كشف عن مشاعر متراكمة من الإحباط الخفي وانعدام الثقة بين واشنطن وبكين» (أوسلين، 2020، ص 7).

يشكّل هذا الجدول أحد الجداول المحوريّة في الدراسة لكونه يقدم اختبارًا مباشرًا للفرضيّة الثانية التي افترضت هيمنة البُعد السياسي على البُعد الصحّي في

معالجة أزمة ذات طابع صحّي بالأساس، وقد تحقّق هذا الافتراض عمليًّا بتصدّر المضامين السياسيّة (33%) بفارق واضح عن المضامين الصحّيّة (20%). وتفيد هذه النتيجة الدراسة في بناء تفسير متكامل لظاهرة «تسييس الأزمة الصحّيّة»، وهي إحدى الخلاصات الرئيسة التي تسعى الدراسة إلى الوصول إليها والإجابة عنها في إشكاليّتها، كما توفّر أساسًا كمّيًّا موثوقًا يمكن البناء عليه عند صياغة توصيات الدراسة بشأن ضرورة توازن المعالجة الإعلاميّة للأزمات الصحّيّة مستقبلًا.

5.15. اتّجاهات الأطر الإعلاميّة في المقالات محل البحث في صحيفتَي الدراسة

يكشف الجدول التالي اتّجاهات الأُطر الإعلاميّة التي تبنّتها مقالات الرأي سواء بالسلب أو الإيجاب أو الحياد في عرض وجهة النظر المتعلّقة بموضوع «كورونا» في الصحيفتَين، ويحدّد الجدول ميل الكاتب واتّجاهه، سواء مع السلطة أو ضدّها، بما يعبّر عن موقف سياسي يرتبط بخلفيّة الكاتب وطبيعة انتمائه، بالإضافة إلى طبيعة توجّه الصحيفة وسياساتها.

الجدول الرقم (5)

اتّجاهات الأطر الإعلاميّة في المقالات محل البحث في صحيفتَي الدراسة

اتّجاهات الأطر الإعلاميّة	«الأيام»		«الجريدة»		المجموع/ تكرار	«المجموع»/%	الترتيب
	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%			
إيجابي دفاعي	34	%47	24	%21	58	%31	1
سلبي هجومي	8	%10	25	%22	33	%17	4
نقدي	11	%15	23	%20	34	%18	3
محايد	8	%10	19	%18	27	%15	5
متوازن	13	%18	22	%19	35	%19	2
المجموع	**73**	**%100**	**113**	**%100**	**186**	**%100**	

يكشف الجدول أعلاه توجّه كل صحيفة ومستوى الحريّات الصحفيّة في بلدَي الصدور، حيث تصدّرت صحيفة «**الأيـام**»، الاتجاهَ الإيجابي الدفاعي (47%)، ما يعكس قرب الصحيفة من السلطات ومستوى الحرّيّات في البحرين، فيما تصدّر الاتّجاه السلبي الهجومي (22%) الأطر الإعلاميّة في صحيفة «**الجريدة**»، انعكاسًا لحجم ومستوى سقف الحريّات في دولة الكويت، وعلى مستوى الاتّجاه النقدي جاءت النسبة أعلى في صحيفة «**الجريدة**» (20%) منها في صحيفة «**الأيام**» (15%).

وفي سياق تصدّر الاتّجاه الإيجابي الدفاعي، يمكن الاستشهاد بما ورد في صحيفة «**الأيام**» في مقال بعنوان «**ثقافة الدواء قبل الفلعة**» للكاتب «خليل الذوادي»، المنشور في تاريخ 27 أيار/ مايو 2020، والذي وجد أن ما يقدّمه المؤتمر الصحفي لفريق البحرين الوطني «يقدّم الحقائق والإرشادات والتنبيهات والاحترازات ويُدخل الطمأنينة إلى النفوس ويزرع الأمل المبني على الحقائق والأرقام» (الذوادي، 2020، ص 8).

تكمن الفائدة البحثيّة لهذا الجدول في كونه يحقّق الهدف الفرعي للدراسة المتعلّق بالتعرّف على أنواع واتّجاهات الأطر المستخدمة، ويقدّم في الوقت نفسه اختبارًا مباشرًا للفرضيّتَيْن الأولى والرابعة للدراسة، إذ يثبت تباينًا واضحًا بين الصحيفتَيْن يمكن ربطه بمستوى القرب من السلطة والهامش المتاح من حرّيّة التعبير في كل بيئة صحفيّة. وتفيد هذه النتيجة الدراسة في تفسير أسباب اختلاف المعالجة الصحفيّة بين الصحيفتَيْن على الرغم من تناولهما الموضوع نفسه، وهو ما يخدم مباشرة الشقّ المقارن من إشكاليّة الدراسة، ويمهّد لقسم المقارنة بين صحيفتَي الدراسة الوارد لاحقًا في هذا القسم.

6.15. الأطر المرجعية لفيروس «كورونا» في مقالات صحيفتَي الدراسة

يكشف الجدول التالي الأُطر المرجعيّة من نظم وقوانين وشرائع وأخلاقيّات وأسس وإجراءات شكّلت مرجعيّة لمقالات الرأي في موضوع فيروس «كورونا» في

صحيفتَي الدراسة، ويبيّن الجدول المرجعيّة التي استند إليها كتّاب المقالات كمرجعيّة دوليّة أو محليّة أو قانونيّة أو سياسيّة أو إداريّة.

الجدول الرقم (6)

الأطر المرجعيّة لفيروس «كورونا» في مقالات صحيفتَي الدراسة

الأسس والأطر المرجعية	«الأيام»		«الجريدة»		المجموع/ تكرار	المجموع/ نسبة%	الترتيب
	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%			
الإجراءات والتوجيهات والأوامر الحكومية	26	%29	22	%15	48	%20	1
القوانين والنظم المحلية	12	%13	33	%22	45	%19	2
الدراسات والأبحاث والتجارب العلمية	10	%11	29	%20	39	%16	3
الاتفاقيات والتقارير الدولية والمواثيق والمعاهدات	7	%8	21	%14	28	%12	4
الالتزامات والاشتراطات الصحية	9	%10	17	%12	26	%11	5
العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية	6	%7	9	%6	15	%7	6
التعاليم والشرائع السماوية	8	%9	6	%4	14	%6	7
الأحداث والوقائع	7	%8	5	%3	12	%5	8
الاجتهادات والآراء الشخصية	3	%3	6	%4	9	%4	9
أخرى	2	%2	0	%0	2	%1	10
المجموع	**90**	**%100**	**148**	**%100**	**238**	**%100**	

يبيّن الجدول أعلاه تصدّر إطار الإجراءات والتوجيهات والأوامر الحكوميّة (20%) بين الأُطر المرجعيّة الأخرى، وهو ما يعكس بشكل مباشر الدور الرسمي والحكومي في التوجيه والمعلومات المتعلّقة بموضوع «كورونا»، ويعزّز تصدّر المحتوى والمضمون السياسي لمادّة مقالات الرأي، فالتوجيهات والأوامر الحكوميّة صادرة عن جهة سياسيّة. وحلَّ إطار القوانين والنظم المحلّيّة في المرتبة الثانية (19%)، وهو ما يؤكّد الطابع السياسي الذي استحوذ على معلومات مقالات الرأي في صحف الدراسة حول «كورونا».

وقد عدّ الكاتب «سعيد الحمد» في مقاله بعنوان «**التحدّي الإيجابي نحتاجه لمقاومة الكورونا**»، المنشور في 12 حزيران/ يونيو 2020، أن الالتزامات والاشتراطات الصحّيّة من الأطر المرجعيّة لمعلومات مقالات الرأي (الحمد، 2020، ص 11).

وتفيد نتائج هذا الجدول الدراسة في تعميق الإجابة عن هدفها المتعلّق بتحديد الأطر المرجعيّة والقوى الفاعلة التي استندت إليها معلومات مقالات صحيفتَي الدراسة، إذ يكشف أن هيمنة المضمون السياسي (الموضحة في الجدول السابق) ليست وليدة الصدفة، بل نتيجة منطقيّة لاعتماد كتّاب مقالات الرأي بالدرجة الأولى على مرجعيّات ذات طبيعة سياسيّة وإداريّة (الإجراءات الحكوميّة والقوانين المحلّيّة) بنسبة تفوق 39% مجتمعة، مقابل ضعف نسبي للمرجعيّات العلميّة والصحّيّة البحتة. وبذلك يوفّر الجدول تفسيرًا سببيًّا وليس وصفيًّا فقط لظاهرة تسييس المعالجة، ويدعم بشكل مباشر الفرضيّة الثالثة للدراسة حول اعتماد مقالات الرأي على المصادر والأطر المرجعيّة الرسميّة والحكوميّة.

7.15. التوجّه العام الغالب على المقالات في صحيفتَي الدراسة حول فيروس «كورونا»

يكشف الجدول التالي طبيعة التوجّه العام الغالب على مقالات صحيفتَي الدراسة حول أزمة «كورونا»، ما بين التوجّه الحكومي أو التوجّه المعارض بشكل أساس، بالإضافة إلى توجّهات أخرى ذات طابع مهني أو واقعة بين التوجّهَيْن.

الجدول الرقم (7)

التوجّه العام الغالب على المقالات في صحيفتَي الدراسة حول «كورونا»

التوجّه العام	«الأيام»		«الجريدة»		«المجموع» / تكرار	المجموع/ نسبة%	الترتيب
	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%			
توجّه حكومي	34	%47	32	%28	66	%35	1
توجّه معارض	10	%14	34	%30	44	%24	2
توجّه المجتمع المدني	17	%23	24	%21	41	%22	3
توجّه غير واضح	9	%12	18	%16	27	%14	4
توجّه الجمهور العام	2	%3	3	%3	5	%3	5
أخرى	1	%1	2	%2	3	%2	6
المجموع	**73**	**%100**	**113**	**%100**	**186**	**%100**	

يبيّن الجدول أعلاه ما أكّدته الجداول السابقة بشأن مستوى الدور الرسمي وحجم الحرّيّات، حيث تصدّر التوجّه الحكومي (35%) كتوجّه عام في مقالات الرأي المنشورة في الصحيفتَين، وبرز هذا التوجّه بشكل أساس في صحيفة «**الأيام**» (47%) نظرًا لتبعية هذه الصحيفة ومستوى الحرّيّات في بلد الصدور، فيما جاء التوجّه المعارض متصدرًا في صحيفة «**الجريدة**» (30%) مع انخفاض هذا التوجه في صحيفة «**الأيام**» (14%) للأسباب نفسها.

تكتسب نتائج هذا الجدول أهمّيّتها من كونها تختبر بشكل مباشر وحاسم الفرضيّتَيْن الأولى والرابعة للدراسة معًا، من خلال ربط التوجّه العام الغالب على المقالات بهويّة كلّ صحيفة وموقعها من السلطة في بلد صدورها؛ فتفوّق التوجّه الحكومي في صحيفة «**الأيام**» وتفوّق التوجّه المعارض في صحيفة «**الجريدة**» يقدّمان دليلًا كمّيًّا ملموسًا على أن السياسة التحريريّة لكلّ صحيفة انعكست فعليًّا على طريقة تناولها

لأزمة «كورونا». وتفيد هذه النتيجة الدراسة في الإجابة عن الشقّ الثاني من سؤالها الفرعي المتعلّق بأوجه التشابه والاختلاف بين الصحيفتَيْن، كما تشكّل مدخلًا أساسيًّا لقسم المقارنة الذي يلي عرض النتائج.

8.15. أبعاد معالجة الموضوع محلّ البحث في مقالات صحيفتَي الدراسة

يكشف الجدول التالي أبعاد معالجة الموضوع محلّ البحث في مقالات صحيفتَي الدراسة، بعرض 14 نوعًا من أبعاد المعالجة استُخدمت في مادّة مقالات الرأي، وتتضمّن الأبعاد الصحّيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والتعليميّة والسياسيّة والدينيّة والأمنيّة والقانونيّة والثقافيّة والبيئيّة وغيرها.

الجدول الرقم (8)

أبعاد معالجة الموضوع محل البحث في مقالات صحيفتَي الدراسة

أبعاد معالجة الموضوع	«الأيام»		«الجريدة»		المجموع/ تكرار	المجموع/ نسبة%
	تكرار	النسبة%	تكرار	النسبة%		
صحّي	10	%11	25	%15	35	%14
اجتماعي	12	%13	14	%9	26	%10
اقتصادي	11	%11	13	%8	24	%9
تعليمي	5	%5	6	%4	11	%4
سياسي	19	%20	21	%13	40	%16
ديني	8	%8	7	%4	15	%6
أمني	2	%2	4	%2	6	%2
قانوني	5	%5	24	%15	29	%11
ثقافي	4	%4	7	%4	11	%4
نفسي	2	%2	6	%4	8	%3

أبعاد معالجة الموضوع	«الأيام»		«الجريدة»		المجموع/ تكرار	المجموع/ نسبة%
	تكرار	النسبة%	تكرار	النسبة%		
بيئي	2	%2	6	%4	8	%3
فني	2	%2	3	%2	5	%2
دولي	9	%10	19	%11	28	%11
مشترك	0	%0	6	%4	6	%2
أخرى	5	%5	2	%1	7	%3
المجموع	**96**	**%100**	**163**	**%100**	**259**	**%100**

يبيّن الجدول أعلاه تصدّر البُعد السياسي (16%) على الأبعاد الأخرى كافّة في معالجة موضوع فيروس «كورونا»، وهو ما يرتبط بالاستنتاجات السابقة التي أشارت إلى تصدّر المضامين السياسيّة لموضوعات مقالات الرأي في صحيفتَي الدراسة، وتقدّم البُعد السياسي في المعالجة على البُعد الصحّي الذي جاء في المرتبة الثانية (14%)، على الرغم من أن القضية لها طابع صحّي، ما يثبت طبيعة التأثير في صياغة مقالات الرأي وتوجّهها في معالجة موضوع فيروس «كورونا».

وفي سياق تصدّر البُعد السياسي، يمكن الاستشهاد بما ورد في صحيفة «**الجريدة**» في مقال بعنوان «**أفعال لا أقوال**» للكاتب «مبارك العبد الهادي»، المنشور في تاريخ 12 حزيران/ يونيو 2020، والذي جاء فيه: «لا نريد أن ننتظر وباءً جديدًا... ليتمّ التعامل مع مثل هذه القضيّة كردّة فعل» (الهادي، 2020، ص 6).

يُعدّ هذا الجدول من أكثر جداول الدراسة أهمّيّة لكونه يقدّم الدليل الكمّي الأكثر شمولًا واكتمالًا على النتيجة المركزيّة للدراسة، إذ يجمع بين جميع مؤشّرات الأبعاد (صحي، اجتماعي، اقتصادي، سياسي...) في جدول واحد يتيح مقارنة مباشرة بين 14 بُعدًا مختلفًا، فيثبت تصدّر البُعد السياسي بفارق واضح عن البُعد الصحّي على الرغم من الطبيعة الصحّيّة للأزمة موضوع الدراسة. وتفيد هذه النتيجة الدراسة في

صياغة خلاصتها واستنتاجاتها النهائيّة بشكل مباشر، كما تشكّل الأساس التجريبي الذي تُبنى عليه توصيات الدراسة الداعية إلى تحقيق توازن أكبر بين الأبعاد المختلفة عند معالجة الأزمات الصحّيّة مستقبلًا، وهو ما يجعل هذا الجدول محورًا رئيسًا تلتقي عنده معظم نتائج الجداول السابقة.

9.15. أهمّ الأطر وأنواعها

يكشف الجدول التالي أهمّ الأطر وأنواعها، تلك التي تناولت موضوع فيروس «كورونا» في مقالات الصحيفتَيْن، ويتضمّن هذا الجدول أهمّ الأطر التي تضمنتها مواد مقالات الرأي، من إطار التوعية والتثقيف والإرشاد، وإطار التأييد ودعم القرارات، وإطار الآثار الصحّيّة، وإطار التحذير، وإطار التصدّي والتعاون، وإطار التهدئة والطمأنة، وإطار الآثار الاقتصاديّة والاجتماعيّة والنفسيّة، وإطار الأسباب وتحميل المسؤوليّة، والفئات المتضرّرة، وإطار الاهتمامات الإنسانيّة، وإطار التوظيف السياسي، وإطار الحلول المقترحة، وإطار التهكّم والسخرية، وإطار الدعم الخارجي، وإطار إدارة الأزمة.

الجدول الرقم (9)

أهمّ الأطر وأنواعها

أهم الأطر وأنواعها	«الأيام»		«الجريدة»		المجموع/ تكرار	المجموع/ نسبة%
	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%		
إطار التوعية والتثقيف والإرشاد	12	%10	24	%13	36	%13
إطار التأييد ودعم القرارات	25	%22	10	%5	35	%12
إطار الآثار الصحية	1	%1	3	%2	4	%1
إطار التحذير	8	%7	21	%11	29	%10
إطار الضغط والتصدي والمواجهة	5	%4	20	%11	25	%8

أهم الأطر وأنواعها	«الأيام»		«الجريدة»		المجموع/ تكرار	المجموع/ نسبة%
	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%		
إطار التعاون	4	%3.5	3	%2	7	%2
إطار التهدئة والطمأنة	4	%3.5	4	%2	8	%3
إطار الآثار الاقتصادية	5	%4	11	%6	16	%5
إطار الآثار الاجتماعية	3	%3	4	%2	7	%2
إطار الآثار النفسية	2	%2.5	0	%0	2	%1
إطار الأسباب	1	%1	1	%1	2	%1
إطار المسؤولية	7	%6	18	%10	25	%8
إطار الفئات المتضررة	2	%2.5	4	%2	6	%2
إطار الاهتمامات الإنسانية	3	%3	8	%4	11	%4
إطار التوظيف السياسي	8	%7	15	%8	23	%8
إطار الحلول والمقترحات	11	%10	18	%10	29	%10
إطار التهكم والسخرية	1	%1	3	%2	4	%1
إطار الدعم الخارجي	3	%3	2	%1	5	%2
إطار إدارة الأزمة	7	%6	15	%8	22	%7
المجموع	**112**	**%100**	**184**	**%100**	**296**	**%100**

تصدّر إطار التوعية والتثقيف والإرشاد (13%) الأطر الإعلاميّة وهو الأبرز، نظرًا لحاجة الناس الملحّة إلى التوعية والتثقيف والإرشاد وتبنّي الجهات المعنيّة في الدولة، أو على المستوى الأممي، حثّ الناس على اتّباع سلوكات معيّنة أو تجنّب بعض الإجراءات، ولم يقتصر ذلك على التعليمات والإرشادات الصحّيّة بل تجاوزها إلى إرشادات وتوجيهات متعلّقة بكل مجالات الحياة، وتبعه إطار التأييد ودعم القرارات (12%) المرتبط بدعم القرارات الحكوميّة والرسميّة وتبنّي وسائل الإعلام

للدعم والتأييد لتلك القرارات، وهو ما يعكس التوجّه الدفاعي الإيجابي تجاه مواقف وقرارات الدولة في هذا الشأن.

وتكشف نتائج الجدول أعلاه الدور الرسمي الحكومي والدور الدولي الموجَّه لموضوع «الفيروس» من خلال إطار التأييد ودعم القرارات، وهي قرارات ذات طابع سياسي أكثر من كونها ذات طابع صحّي، وهنا وظّفت الدول نفوذها القانوني والإداري والإجرائي في تمرير وفرض سياساتها حول موضوع فيروس «كورونا».

وتتمثّل الفائدة البحثيّة لهذا الجدول في أنه يتجاوز مجرّد تصنيف المضامين إلى تحديد الوظائف الفعليّة (Functions) التي أدّتها كل مجموعة من مقالات الرأي، وهو ما يحقّق أحد أهداف الدراسة الفرعيّة المتعلّق بالتعرّف على الوظائف التي حقّقتها مضامين المقالات، ويضيف بذلك بُعدًا تفسيريًّا أعمق لا توفّره جداول التصنيف الكمّي وحدها؛ فتصدّر إطارَي التوعية والتأييد يبيّن أن الوظيفة الغالبة على مقالات الرأي كانت وظيفة «مرافقة القرار الرسمي» أكثر من كونها وظيفة رقابيّة أو نقدية مستقلّة، وهي خلاصة تخدم مباشرة إشكاليّة الدراسة حول طبيعة العلاقة بين الصحافة والسلطة في سياق الأزمات، وتشكّل حلقة الوصل الأخيرة قبل الانتقال إلى قسم المقارنة بين صحيفتَي الدراسة.

10.15. المقارنة بين صحيفتَي الدراسة

في ضوء نتائج الدراسة يمكن المقارنة بين نتائج كل صحيفة والأخرى، حيث اتفقت الصحيفتان بشكل أكبر من التباين والاختلاف بينهما، ويمكن استعراض أبرز التباينات بينهما على النحو التالي: تباينت صحيفتا الدراسة في تحديد نوع المحتوى المنشور في مقالات الرأي، حيث تصدّر الاتّجاه الإيجابي الدفاعي في صحيفة «**الأيام**» كونها صحيفة ذات ميول وملكيّة رسميّة، بينما تصدّر الاتّجاه السلبي الهجومي في صحيفة «**الجريدة**»، ويعود ذلك إلى طبيعة كل صحيفة ومسارها وسياساتها، وهو ما برز أيضًا

في أهداف المعالجة حيث تصدّرت الأهداف الدعائيّة التضخيميّة في صحيفة «**الأيام**»، بينما تصدّرت الأهداف النقدية في صحيفة «**الجريدة**»، وفي السياق نفسه تصدّر التوجّه الحكومي في صحيفة «**الأيام**»، بينما تصدّر التوجه المعارض في صحيفة «**الجريدة**».

ومن الواضح والجلي، هو تصدّر البُعد السياسي على كافّة الأبعاد الأخرى في معالجة موضوع فيروس «كورونا» في كلتا الصحيفتَيْن، وهو ما يرتبط بالاستنتاجات السابقة التي أشارت إلى تصدّر المضامين السياسيّة لموضوعات مقالات الرأي في صحيفتَي الدراسة، وتقدّم البُعد السياسي في المعالجة على البُعد الصحّي الذي جاء في المرتبة الثانية على الرغم من أن مضمون القضية في الجانب الصحّي.

16. خلاصة واستنتاجات

بناءً على تحليل نتائج الدراسة في فهم معالجة الصحافة الخليجية لأزمة «كورونا»، تبيّن أن المعالجة برزت بطابع وتوجّه سياسي أكثر من كونها طبّيّة أو علميّة، وقد كشف تحليل مقالات صحيفتَي «**الأيام**» و«**الجريدة**» حجم الطابع السياسي المسيطر على مادّة المقالات المنشورة ومصادرها واتّجاهاتها وعلى مستوى المتحدّثين حول فيروس «كورونا».

وتبيّن أن الدول الكبرى حوّلت «الفيروس» إلى محطة للسجال السياسي والتنافس وتبادل الاتهامات ورفع مستوى التراشق على خلفية منشأ ظهوره ومدى انتشاره، بالإضافة إلى تحميل المسؤوليّات، وكذلك الصراع على أسبقيّة اكتشاف اللقاحات المناسبة لمحاصرة انتشاره، وذلك من أجل تحقيق نتائج سياسيّة واقتصاديّة. ولم تكن الصورة مختلفة كثيرًا في الصراعات الإقليميّة والمحلّيّة، حيث ارتفع حجم المعلومات والمعلومات المضادّة بين الدول الإقليميّة التي تحكمها علاقات متوتّرة، بالإضافة إلى التدافعات المحلّيّة بين الحكومات والمعارضات أو بين القوى الاقتصاديّة وجماعات المجتمع المدني، وبدا ذلك واضحًا في كل من مملكة البحرين ودولة الكويت.

لقد برز نوع من التباين بين صحيفتَي الدراسة في معلومات ومصادر ومواقف كل صحيفة وكتّابها، نتيجة طبيعة الدور والتموضع الذي يحكم كل صحيفة عن الأخرى، وقد انحازت صحيفة الأيام للرواية الرسميّة والسرديّة الحكوميّة، فيما انحازت صحيفة «**الجريدة**» إلى الرواية الأخرى سواء على مستوى تحميل المسؤوليّة أو النتائج. وتكشف نتائج المصادر أن كل وسائل الإعلام الدوليّة والإقليميّة والمحلّيّة انشغلت بموضوع الدراسة، وأن المصادر الرسمية الحكوميّة استحوذت على 39% من المصادر التي اعتمدتها مقالات الرأي في الصحيفتَيْن، وهذا الاعتماد يدلّل على أن المعلومة الحكوميّة كانت الأكثر نفوذًا مقارنة بالمعلومات ذات الاختصاص الطبّي، إذ لم يتجاوز الكتّاب ذوو الاختصاص الطبّي والصحّي 1% من مجموع كتّاب مقالات الرأي في الصحيفتَيْن، بينما بلغت نسبة الكتّاب ذوي التوجّهات السياسيّة وغيرها 99% من المجموع.

وكان واضحاً أن حجم المتحدّثين الذين اعتمدت على تصريحاتهم مقالات الرأي كانوا من الشخصيّات ذات الخلفيّة السياسيّة، حيث تصدّر الوزراء كمصدر لمقالات الرأي، ثم الرؤساء وحكّام الدول، وجاء رؤساء الوزراء في المرتبة الثالثة، وهو ما يعكس طبيعة معالجة الأزمة من خلال شخصيّات سياسيّة حكوميّة بالدرجات الثلاث الأولى، وتصدّرت السلطة التنفيذيّة على بقيّة السلطات في التصدّي للحديث عن الفيروس. وتصدّرت المضامين السياسيّة على أنواع المضامين الأخرى، متقدّمة حتى على المضامين الصحّيّة، ما يؤكّد أن المضامين والمحتوى كانا سياسيَّيْن بامتياز على الرغم من طبيعة القضيّة الصحّي، وهو ما يظهر بوضوح في نتائج الجداول التسعة السابقة.

وفي المحصّلة، كشفت النتائج أن السياسة هي التي تحكم مسار الملفّات والموضوعات الكبرى، وهي التي ترسم طبيعة النتائج في الموضوعات التي تؤثّر وتتأثّر بالسلطة التي تتحكّم في وسائل الإعلام بشكل أساسي عبر النفوذ السياسي والغطاء القانوني والدعم المالي، خصوصًا في الدول التي تفتقد إلى الحرّيّات

والدساتير الديمقراطيّة. وتتفق هذه النتائج مع فرضيّات الدراسة التي افترضت هيمنة البُعد السياسي على البُعد الصحّي، واختلاف أطر المعالجة باختلاف توجّه كل صحيفة، واعتماد مقالات الرأي بشكل رئيس على المصادر والأطر المرجعيّة الرسميّة والحكوميّة.

1.16. التوصيات

في ضوء النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يلي:

- أوّلًا، دعوة المؤسّسات الصحفيّة الخليجيّة إلى تبنّي سياسات تحريريّة أكثر توازنًا عند معالجة الأزمات الصحّيّة، حيث لا يطغى البُعد السياسي على البُعد الصحي والتوعوي.
- ثانيًا، تعزيز حضور الكتّاب والمختصّين ذوي الخلفيّة الطبيّة والصحّيّة في مقالات الرأي المعنيّة بالأزمات الصحيّة، نظرًا لضعف حضورهم الملحوظ في عيّنة الدراسة (أقل من 1%).
- ثالثًا، تنويع مصادر المعلومات المعتمدة في مقالات الرأي بما يقلّل من الاعتماد شبه الكامل على المصادر الرسميّة والحكوميّة.
- رابعًا، إجراء دراسات مقارنة مستقبليّة تشمل عيّنة أوسع من الصحف الخليجيّة وامتدادًا زمنيًّا أطول، لتتبّع تطوّر أطر المعالجة الصحفيّة عبر مراحل الأزمة المختلفة.
- خامسًا، إجراء دراسات استقباليّة (دراسات جمهور) تكمل نتائج تحليل المضمون الحاليّة، للوقوف على أثر هذه الأطر في إدراك الجمهور واتجاهاته.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية

أ. المصادر والمراجع العامة باللغة العربية (الكتب)

1. عبد الحميد، محمد. (2000). **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**. القاهرة: عالم الكتب.
2. علي، كنعان. (2013). **الصحافة: مفهومها وأنواعها**. عمّان: دار المعتز للنشر والتوزيع. (ط. 1).
3. قاسم، محمد محمد. (1999). **المدخل إلى منهج البحث العلمي**. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر. (ط. 1).
4. مروة، أديب. (1961). **الصحافة العربية: نشأتها وتطوّرها**. بيروت: (بدون ناشر).
5. مصطفى، عليان؛ وعثمان، عنتم. (2000). **مناهج وأساليب البحث**. عمّان: دار الصفاء للنشر والتوزيع. (ط. 1).
6. الخضيري، محسن أحمد. (1990). **إدارة الأزمات: منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على المستوى الجزئي والكلي**. القاهرة: مكتبة مدبولي.

ب. الدوريّات باللغة العربية

1. أوسلين، مايكل. (2020). **هل بدأت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والصين**. صحيفة **الجريدة** الكويتية، العدد 4387، مارس 2020.
2. البداح، علي محمد. (2020). هذا وقت **العطاء ورد بعض الدين للوطن**. صحيفة **الجريدة** الكويتية، العدد 4387، 31 مارس 2020.
3. الذوادي، خليل. (2020). **ثقافة الدواء قبل الفلعة**. صحيفة **الأيام** البحرينية، العدد 11372، 27 مايو 2020.

4. الحمادي، خالد. (2020). **حقيقة أثر تداعيات كوفيد 19**. صحيفة **الأيام** البحرينية، العدد 11380، 4 يونيو 2020.
5. الحمد، سعيد. (2020). **التحدّي الإيجابي نحتاجه لمقاومة الكورونا**. صحيفة **الأيام** البحرينية، 12 يونيو 2020.
6. الشرمان، عديل أحمد. (2020). **دور الإعلام في مواجهة الأوبئة والأمراض المعدية: وباء فيروس كورونا نموذجًا**. **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، 36 (2)، عدد خاص كوفيد19ـ، 189ـ205. https://doi.org/10.26735/JGFA7201
7. الهادي، مبارك العبد. (2020). **أفعال لا أقوال**. صحيفة **الجريدة** الكويتية، العدد 4448، 12 يونيو 2020.
8. العبيدلي، عبيدلي. (2020). **الكورونا يضع لبنات نظام دولي جديد**. صحيفة **الأيام** البحرينية، 17 أبريل 2020، ص13.
9. الماجد، عثمان. (2020). **فينا خير**. صحيفة **الأيام** البحرينية، العدد 11339، 24 أبريل 2020، ص10.

ج. الدراسات الجامعية باللغة العربية

1. بشر، بليغ علي حسن. (2020). **استراتيجيات الدول في مواجهة الأزمات والكوارث أثناء جائحة كورونا ـ دراسة حالة مملكة البحرين**. **مجلة إدارة المخاطر والأزمات**، 2 (2)، 49ـ74.

https://doi.org/10.26389/AJSRP.L080720

2. جلولي، مختار. (2016ـ2017). **الإدارة الإعلامية للأزمات الداخلية في الصحافة الجزائرية: دراسة تحليلية مقارنة بين جريدتي الخبر والشروق اليومي حول أزمة غرداية** (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة باتنة 1، الجزائر.
3. حجاب، محمد؛ والضبع، رفعت. (2011). **المعالجة الصحفية لأزمة أنفلونزا الطيور في الفترة من يناير 2006 حتى يناير 2008**. **مجلة بحوث كلية الآداب**،

جامعة المنوفية، جمهورية مصر العربية، ع 23، ص 851ـ885.
a. DOI: 10.21608/mbse.2011.145826

4. عمران، نسرين. (2011). **دور الصحافة السعودية في التعامل مع الأزمات والكوارث: دراسة تحليلية لصحف عكاظ والرياض والوطن**. جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
5. عيد، سلوى؛ والسواح، إلهام. (2021). تداعيات التعايش مع جائحة كورونا (كوفيد 19) وعلاقته بتعديل ممارسات الحياة الأسرية كما تدركه الزوجات. مجلة بحوث التربية النوعية، جامعة المنصورة، جكهورية مصر العربية، ع 61، ص 1ـ64).

د. مقالات في مواقع الإنترنت باللغة العربية

1. منظمة الصحة العالمية. (2020أ). موقع **منظمة الصحة العالمية** الإلكتروني. شوهد في 23/ 3/ 2026، على الرابط:
https://web.archive.org/web/20200201033507/https:/www.who.int/ar

2. منظمة الصحة العالمية. (2020ب، 9 آذار/ مـارس). أسئلة وأجوبة حول فيروسات كورونا. شوهد في 12/ 5/ 2026، على الرابط:
https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses

ثانياً: المصادر والمراجع العامة باللغة الإنكليزية (الكتب)

1. Entman, R. M. (1993). *Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm*. Journal of *Communication*, 43(4), 51-58.
2. Porta, M. (Ed.). (2014). *A Dictionary of Epidemiology* (6th ed.). Oxford University Press.
3. Coombs, W. T. (2015). *Ongoing crisis communication: Planning, managing, and responding* (4th ed.). SAGE Publications.

الخطاب الرقمي حول الحرب الإسرائيلية على لبنان (2023 - 2024)

منصة «X» (تويتر) نموذجًا

فادي الحاج حسن[1]

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة الكمّيّة والنوعيّة الخطابَ الرقمي المنتشر على منصّة «X» (تويتر سابقًا) حول الحرب الإسرائيليّة على لبنان، في المدّة الممتدة من الأول من تشرين الأول 2023 إلى الأول من كانون الأول 2024. وقد استندت الدراسة إلى عيّنة مكوّنة من 100 منشور عربي وإنكليزي، جُمعت وفق معايير صارمة تراعي الصلة الموضوعيّة والتفاعل المرتفع، مع التركيز على الحسابات الإعلاميّة والسياسيّة والناشطة ذات الحضور الواسع.

ورصدت الدراسة ستّة تصنيفات خطابيّة رئيسة: مؤيّد للمقاومة (30%)، مؤيّد للتفاوض المباشر (22%)، محايد (20%)، ناقد للإعلام المحلّي (13%)، خطاب تحريضي (9%)، وداعم للتطبيع (6%). وكشفت النتائج أن الخطاب المؤيّد للمقاومة هيمن على المرحلة الأولى (تشرين الأول ـ كانون الأول 2023)، في حين تصاعد خطاب التفاوض والحلول الدبلوماسيّة بشكل لافت خلال مرحلة وقف إطلاق النار (تشرين الثاني ـ كانون الأول 2024).

(1) باحث في علم الاجتماع السياسي وتحليل البيانات الرقميّة.

خلصت الدراسة إلى أن الفضاء الرقمي اللبناني يفتقر إلى تعدّدية حقيقيّة، إذ يعكس توزيع الخطاب الانقسامات السياسيّة والطائفيّة القائمة. كما تُشير البيانات إلى أن الأحداث الكبرى كاغتيال العاروري وشكر ونصر الله، وتفجيرات أجهزة البيجر، والغزو البرّي، أحدثت انعطافات حادّة في منحنى التغطية وطبيعة الخطاب السائد.

الكلمات المفتاحية: الخطاب الرقمي، منصة «X»، الحرب الإسرائيليّة على لبنان، تحليل الإطار، الإعلام المأجور، وسائل التواصل الاجتماعي.

Résumé

La présente recherche, fondée sur une approche méthodologique mixte combinant les méthodes quantitative et qualitative, analyse le discours numérique diffusé sur la plateforme X (anciennement Twitter) concernant la guerre israélienne contre le Liban durant la période comprise entre le 1er octobre 2023 et le 1er décembre 2024. Le corpus de l'étude est constitué d'un échantillon de 100 publications rédigées en arabe et en anglais, sélectionnées selon des critères méthodologiques rigoureux reposant sur la pertinence thématique, le niveau élevé d'interaction et la représentativité des comptes médiatiques, politiques et militants bénéficiant d'une forte visibilité sur la plateforme.

L'analyse a permis d'identifier six catégories discursives principales : le discours favorable à la résistance (30%), le discours favorable aux négociations directes (22%), le discours neutre (20%), le discours critique à l'égard des médias locaux (13%), le discours incitatif (9%) et le discours favorable à la normalisation (6%). Les résultats révèlent que le discours favorable à la résistance a dominé la première phase du conflit (d'octobre à décembre 2023), tandis que les discours privilégiant les négociations directes et les solutions diplomatiques ont connu une progression significative durant la période du cessez-le-feu (de novembre à décembre 2024).

Les résultats montrent également que l'espace numérique libanais demeure caractérisé par un pluralisme discursif limité, la répartition des discours reflétant largement les clivages politiques et confessionnels qui structurent la

société libanaise. En outre, l'étude met en évidence que plusieurs événements majeurs, notamment les assassinats de Saleh Al-Arouri, Fouad Chokr et Hassan Nasrallah, les explosions des appareils de type pager ainsi que le déclenchement de l'offensive terrestre israélienne, ont constitué des points de rupture ayant profondément influencé l'évolution de la couverture médiatique et la configuration des discours dominants sur la plateforme.

Mots-clés: discours numérique; plateforme X; guerre israélienne contre le Liban; analyse du cadrage (framing analysis); médias rémunérés; réseaux sociaux.

1. المقدمة

تُعدّ الحروب والنزاعات المسلّحة من أكثر الأحداث التي تشهد تضخّمًا في الخطاب الإعلامي والرقمي، لا سيّما في زمن ثورة التواصل الاجتماعي الذي أتاح لكلّ فرد أن يكون ناقلًا للمعلومة ومنتجًا لها في آنٍ معًا (Zeitzoff, 2017, p 22). وما شهده لبنان بين العامَي 2023 و2024 من تصعيد عسكري إسرائيلي غير مسبوق منذ حرب تموز 2006، أفرز حالةً خطابيّة رقميّة غير مسبوقة في زخمها وتنوّع مصادرها ومواقفها.

بدأ العدوان الإسرائيلي على لبنان منذ بدايات الهجرة اليهوديّة إلى فلسطين، كما توسّعت الاعتداءات العسكرية منذ العام 1948 وما بعدها، وارتُكبت مجازر عديدة في جنوب لبنان، وامتّدت حتى العام 1978 حين أطلقت إسرائيل «عملية الليطاني»، ثم اجتاحت لبنان في العام 1982 ووصلت إلى بيروت. ولم تنسحب قوات الاحتلال من الجنوب إلّا في أيار 2000 إثر مقاومة شعبيّة مسلّحة شاركت فيها مختلف الأحزاب اللبنانية المناوئة للعدو، على رأسها «حزب الله». وفي صيف 2006، اندلعت مواجهة واسعة بين العدو الإسرائيلي والمقاومة المتمثّلة بـ«حزب الله» امتدت 33 يومًا وخلّفت آلاف الضحايا ودمارًا واسعًا، انتهت بصدور قرار مجلس الأمن الرقم «1701» الداعي إلى وقف إطلاق النار وانتشار الجيش اللبناني واليونيفيل في الجنوب. وعلى الرغم

من ذلك، ظلّت جذوة التوتّر متّقدة، لتعود إلى الاشتعال في تشرين الأول 2023 مع انخراط «حزب الله» في دعم «غزة»، وسط اتّهامات متبادلة حول استخدام المناطق المدنيّة لأغراض عسكرية (Amnesty International, 2024, para. 3)، ثم التطوّر إلى حرب شاملة شهدت اغتيال قيادات الحزب وغزوًا بريًّا إسرائيليًّا، انتهى بتعزيز «اتفاق 1701» مع بعض البنود الأخرى، في تشرين الثاني 2024.

تأتي هذه الدراسة لترصد وتحلل الخطاب الرقمي الذي تشكّل في أتون هذه الحرب، عبر منصة «X» (تويتر سابقًا) بوصفها النموذج الأبرز في التداول الإعلامي السياسي الآني (Khalil, 2014, p 230)، ساعية إلى فهم طبيعة هذا الخطاب وتصنيفاته وتحوّلاته عبر مراحل الصراع المختلفة، بما ينسجم مع اتّجاهات الرصد الإقليمي لهذا النوع من الخطاب (المركز العربي للأبحاث، 2024، الفقرة 7)، والدراسات اللبنانية الحديثة حول توظيف المنصّة سياسيًّا (بن يوسف، 2022، ص 47).

2. أسباب اختيار الموضوع

دفعت جملة من العوامل الموضوعيّة والشخصيّة إلى اختيار هذا الموضوع، أبرزها:

- **الراهنيّة والأهمّيّة الزمنيّة**: تُعدّ الحرب الإسرائيليّة على لبنان (2023ـ2024) من أبرز الأحداث الجيوسياسيّة الإقليميّة في السنوات الأخيرة، وما زالت تداعياتها الحضاريّة والإنسانيّة والسياسيّة ماثلة. إن تحليل الخطاب الرقمي حولها يُسهم في فهم الحاضر وتوقّع المستقبل.
- **الندرة البحثيّة**: تكاد تغيب الدراسات الأكاديميّة اللبنانيّة التي تعالج الخطاب الرقمي لهذا الصراع بأدوات كمّيّة ونوعيّة مندمجة، ما يفتح مساحة بحثيّة خصبة للإسهام العلمي الأصيل، على الرغم من وجود محاولات جامعيّة أوّليّة تناولت جوانب جزئيّة من الظاهرة (الحايك، 2023، ص 23).
- **التطوّر المنهجي**: يُتيح تحليل منصة «X» بمعادلات نسبة التأثير والتحليل

النوعي للإطار تطوير نماذج منهجيّة قابلة للتطبيق على نزاعات مشابهة في المنطقة العربيّة.

3. الإشكالية

في ظل الانتشار المتسارع لمنصات التواصل الاجتماعي وتحوّلها إلى فضاء عامّ يتشكّل فيه الرأي العام ويُعاد فيه إنتاج الهويّات والمواقف السياسيّة، تبرز تساؤلات جوهريّة حول طبيعة الخطاب الرقمي الذي أُنتج في سياق الحرب الإسرائيليّة على لبنان 2023ـ2024.

تنبثق الإشكاليّة من السؤال الرئيس الآتي:

ما طبيعة الخطاب الرقمي السائد على منصة «X» حول الحرب الإسرائيليّة على لبنان، وكيف تشكّلت مواقف المستخدمين وتحوّلت عبر مراحل الصراع المختلفة؟

ويتفرّع من هذا السؤال جملة من التساؤلات الفرعيّة:

- ما التصنيفات الخطابيّة الأبرز على منصة «X» خلال مرحلة الدراسة، وما نِسَبُها في إجمالي العيّنة؟
- كيف أحدثت الأحداث الكبرى (الاغتيالات، تفجيرات البيجر، الغزو البرّي) تحوّلات ملموسة في بنية الخطاب الرقمي؟
- ما دور الحسابات الوهميّة المشتبه بها ومنظومات الإعلام المأجور في توجيه الرأي العام الرقمي؟
- كيف يعكس الخطاب الرقمي اللبناني على منصة «X» بنية الانقسامات السياسيّة والطائفيّة الداخليّة؟

4. أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- رصد وتصنيف الخطاب الرقمي المنتشر على منصة «X» حول الحرب الإسرائيليّة على لبنان في المدة الزمنيّة ما بين تشرين الأول 2023 ـ كانون الأول 2024.
- قياس مدى التحوّلات الخطابيّة عبر المراحل المختلفة للصراع وتحديد أبرز المحطات التي أحدثت انعطافات في الخطاب السائد.
- الكشف عن الأُطر السرديّة المهيمنة وتحليل أدوات بنائها وآليّات انتشارها عبر منصّة «X» في ضوء منطق الفعل الجمعي الرقمي (Bennett & Segerberg, 2013, p 2).
- تحديد دور أنواع الحسابات المختلفة (إعلاميّة، سياسيّة، ناشطة، مواطن، وهميّة)، في صياغة الخطاب الرقمي وتوجيهه.
- الكشف عن ظاهرة الإعلام المأجور والحياد المشبوه وأثرهما في تلاعب منظومات التأثير الرقمي بالرأي العام اللبناني (حسين، 2021، ص 89).
- تقديم توصيات عمليّة لتعزيز الصحافة المستقلّة ومحو الأمّيّة الرقميّة في لبنان.

5. أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمّيّتها النظريّة من إضافتها للرصيد المعرفي في علم الاجتماع السياسي الرقمي، عبر تطبيق نظريّة التأطير على سياق عربي نزاعي وتطوير نموذج مندمج لتحليل الخطاب الرقمي.

أما أهمّيّتها التطبيقيّة فتظهر في تزويدها صانعي السياسات والمؤسّسات في لبنان بأدوات موثوقة لرصد التضليل الرقمي.

كما تُشكّل مادّة علميّة محكّمة للاستناد إليها في برامج محو الأمّيّة الرقميّة وسياسات مكافحة الأخبار المضلّلة في أثناء الأزمات.

1.5. الأهمّيّة النظريّة (العلميّة)

تُضيف هذه الدراسة إلى الرصيد المعرفي في حقل علم الاجتماع السياسي الرقمي من خلال تطبيق نظرية «تحليل الإطار» (Framing Theory)، وأجندة التأطير على سياق عربي نزاعي خاصّ. كما تُسهم في تطوير نموذج تحليلي مندمج يجمع بين البُعدَين الكمّي والنوعي لتحليل الخطاب الرقمي في بيئات الصراع، ما يفتح آفاقًا لتطبيقات مماثلة في دراسة الحروب والثورات في العالم العربي.

2.5. الأهمية التطبيقية (العملية)

تتجلّى الأهمّيّة التطبيقيّة للدراسة في كونها تُزوّد صانعي السياسات الإعلاميّة والمؤسّسات التعليميّة والمنظّمات المدنيّة اللبنانيّة بأدوات قياس موثوقة لرصد منظومات التضليل الإعلامي الرقمي. فضلًا عن ذلك، تُقدّم الدراسة مادّة علميّة محكّمة يمكن الاستناد إليها في تصميم برامج تدريبيّة لمحو الأمّيّة الرقميّة والإعلاميّة، ورسم سياسات لمكافحة الأخبار المضلّلة وحملات التأثير الإلكتروني في زمن النزاع والأزمات.

6. الدراسات السابقة

اطّلعت الدراسة الحالية على عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الإعلام الرقمي، والخطاب السياسي، والتعبئة الاجتماعيّة عبر منصّات التواصل الاجتماعي، ويمكن عرضها على النحو الآتي:

1.6. دراسة Robert M. Entman (2003)

قدّم الباحث «Robert M. Entman» عددًا من الدراسات التأسيسيّة في تحليل الأطر الإعلاميّة، ويُعدّ من أبرز منظّري نظريّة «التأطير الإعلامي» (Framing Theory)، ومن أهم أعماله (1993) ،«*Framing: Toward clarification of a fractured paradigm*»،

إلى جانب دراسته «*Cascading Activation: Contesting the White House's Frame* ***9/11 After***» (2003).

وقد هدفت هذه الدراسات إلى تطوير إطار نظري متكامل لتفسير كيفيّة بناء الأطر الإعلاميّة، وانتقالها من النخب السياسيّة إلى وسائل الإعلام ثمّ إلى الرأي العام، مع تفسير آليّات تشكيل السرديّات الإعلاميّة في أثناء الحروب والأزمات السياسيّة.

واعتمد الباحث المنهج النظري المدعوم بتحليل الخطاب الإعلامي وتحليل النصوص الإخباريّة والأطر التفسيريّة.

أما من ناحية الاستفادة، فقد شكّلت نظرية «التأطير الإعلامي» والنموذج المعروف بـ«التفعيل المتدرّج» (Cascading Activation Model)، الأساس النظري الذي تعتمد عليه الدراسة الحاليّة في تصنيف الأطر السرديّة وتحليل الخطاب السياسي المنشور عبر منصة «X»، وفهم العلاقة بين الفاعلين السياسيّين ووسائل الإعلام والجمهور.

2.6. دراسة Philip N. Howard & Muzammil M. Hussain (2013)

وضع كلٌّ من «Philip N. Howard & Muzammil M. Hussain» دراسة علميّة باللغة الانكليزيّة، تحت عنوان: «*Democracy's Fourth Wave? Digital Media and the Arab Spring*» (2013)، تناولت المجتمعَين المصري والتونسي أثناء ما يُعرف بـ«الربيع العربي»، ، بهدف تحليل دور منصّات التواصل الاجتماعي في تشكيل الخطاب السياسي وتأثيره والكشف عن مساهمة الإعلام الرقمي في تنظيم الاحتجاجات وتوجيه الرأي العام. وبلغت عيّنة الدراسة نحو ثلاثة ملايين تغريدة إضافة إلى ما يقارب 1.2 مليون رسالة إلكترونيّة في زمن الاحتجاجات 2010ـ2011. وقد اعتمد الباحثان المنهج الكمي القائم على تحليل المحتوى الرقمي المدعوم بتحليل الشبكات الاجتماعية (Network Analysis)، واستخدما عددًا من الأدوات التقنيّة أبرزها واجهة برمجة تطبيقات منصة «تويتر» (Twitter API)، وبرنامج «NodeXL»، فضلًا عن إجراء مقابلات معمّقة مع ناشطين رقميّين.

أما من ناحية الاستفادة، فقد أسهمت هذه الدراسة في ترسيخ مفهوم التعبئة الرقميّة ودور وسائل التواصل الاجتماعي في الحشد السياسي وصناعة الرأي العام في سياق سياسي عربي، وهو ما تستفيد منه الدراسة الحالية في تفسير آليات انتشار الخطاب السياسي المؤيّد للمقاومة عبر منصّة «X».

3.6. دراسة Deen Freelon وآخرون (2016)

أعدّ كلٌّ من «Deen Freelon» و«Charlton McIlwain» و«Meredith D. Clark» دراسة بعنوان: «*Beyond the Hashtags: #Ferguson, #BlackLivesMatter, and the Online Struggle for Offline Justice*»، نشرتها مؤسّسة «Center for Media & Social Impact»، في العام 2016.

هدفت الدراسة إلى تحليل الخطاب الرقمي المرتبط بحركتَي «#Ferguson» و«#BlackLivesMatter»، ودراسة تطوّر الهاشتاغات بوصفها أدوات للحشد السياسي والاجتماعي، والكشف عن دورها في تشكيل الرأي العام وتحفيز المشاركة المدنيّة.

واعتمد الباحثون منهج تحليل المحتوى الرقمي مدعومًا بتحليل شبكات التواصل الاجتماعي لرصد التفاعل بين المستخدمين وانتشار الخطابات الرقميّة.

أما من ناحية الاستفادة، فقد أكّدت الدراسة أهمّيّة الهاشتاغات بوصفها وحدات مركزيّة في تنظيم النقاش العام وتعبئة الجمهور، وهو ما أفاد الدراسة الحاليّة في تحليل الخطاب السياسي المتداول عبر منصة «X»، وفهم ديناميكيّات انتشار الرسائل السياسيّة والتفاعل معها.

4.6. دراسة Adam Smidi & Saif Shahin (2017)

وضع كلٌّ من «Saif Shahin» و«Adam Smidi» دراسة علميّة باللغة الإنكليزية بعنوان: «*Social Media and Social Mobilisation in the Middle East: A Survey*»

India Quarterly: A Journal of International Affairs» في العام 2017.

of Research on the Arab Spring»، ونُشرت في مجلة «

هدفت الدراسة إلى مراجعة الأدبيّات العلمية المنشورة منذ العام 2011، حول دور وسائل التواصل الاجتماعي في حركات «الربيع العربي» وتحليلها، مع التركيز على الاتّجاهات النظريّة والمنهجيّة والنتائج المتعلّقة بالتعبئة الاجتماعيّة والخطاب السياسي.

واعتمد الباحثان منهج «المراجعة المنهجيّة للأدبيّات» (Literature Review)، لتحليل الإنتاج العلمي المتعلّق بالإعلام الرقمي والحركات الاجتماعيّة في منطقة الشرق الأوسط.

أما من ناحية الاستفادة، فقد وفّرت الدراسة تصوّرًا شاملًا للاتّجاهات البحثيّة الحديثة في مجال الإعلام الرقمي والتعبئة السياسيّة، وأسهمت في تحديد الثغرات البحثيّة التي تسعى الدراسة الحاليّة إلى معالجتها، لا سيّما في ما يتعلّق بتحليل الخطاب السياسي عبر منصة «X».

5.6. دراسة Zeynep Tufekci (2017)

قدّمت الباحثة «Zeynep Tufekci» دراسة بعنوان: «*Twitter and Tear Gas: The Power and Fragility of Networked Protest*»، نشرتها دار «Yale University Press» في العام 2017.

هدفت الدراسة إلى تحليل الدور الذي تؤدّيه وسائل التواصل الاجتماعي في تنظيم الاحتجاجات والحركات الاجتماعيّة، مع توضيح مكامن القوّة والضعف التي تميّز أنماط التعبئة الرقميّة في البيئات السياسيّة المختلفة. واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي النظري المدعوم بمجموعة من دراسات الحالة المقارنة التي تناولت عددًا من الحركات الاحتجاجيّة حول العالم.

أما من ناحية الاستفادة، فقد أبرزت الدراسة أهمّيّة الشبكات الرقميّة في بناء الحشد السياسي وإدارة الخطاب العام، كما ساعدت الدراسة الحاليّة على فهم آليّات التفاعل السياسي داخل المنصّات الرقميّة، لا سيّما منصة «X».

7. المقاربات النظرية

المقاربات النظريّة هي الخريطة المعرفيّة التي توجّه الباحث في فهم الظاهرة وتحليلها بدل الاكتفاء بالوصف السطحي لها (Bryman, 2016, p 34)، وقد جرى اختيار «نظريّة تحليل الإطار»، وتحديد الأجندة، والخطاب الرقمي بالتحديد لأنها تتكامل في تفسير ثلاث طبقات متداخلة لخطاب منصة «X»: كيف تُبنى المعاني؟، وما الذي يُفرض على النقاش العام؟، وكيف تُصاغ اللغة الرقميّة نفسها؟. هذا التثليث النظري يسمح برصد بنية السرد وتغيّر أولويّاته وأساليب التعبير عنه في أثناء مراحل الحرب المختلفة، وهو ما تؤكده دراسات مقارنة سابقة تناولت الخطاب الرقمي في الصراعات المسلحة (البلوشي، 2022، ص 78؛ أبو الغيث، 2022، ص 147).

1.7. نظرية تحليل الإطار (Framing Theory)

طوّر عالم الاجتماع «إيرفينج غوفمان» (E. Goffman, 1974, p 21)، مفهوم الإطار بوصفه البنية التفسيريّة التي يعتمدها الأفراد لفهم الأحداث وتأطيرها، ثم طوّره «روبرت إنتمان» (Entman, 1993, p 52)، في سياق الإعلام السياسي ليُميّز أربعة وظائف للإطار: تحديد المشكلة، تشخيص الأسباب، الحكم الأخلاقي واقتراح الحلول. تُوظّف الدراسة الحاليّة هذه النظريّة لتحديد الأطر السرديّة السائدة في منشورات منصّة «X» ورصد تحوّلاتها عبر مراحل الحرب المختلفة.

2.7. نظرية تحديد الأجندة (Agenda-Setting Theory)

أرسى «ماكومبز» و«شو» نظريّة «تحديد الأجندة» مؤكدَيْن أن وسائل الإعلام لا

تُخبر المتلقّين بما يُفكّرون فيه بل بما يُفكرون حوله (McCombs & Shaw, 1972, p 177). وفي السياق الرقمي المعاصر، باتت خوارزميّات منّصات التواصل الاجتماعي وحسابات الجمهور الناشط هي المحرّكات الرئيسة لتحديد الأجندة. تُستثمر هذه النظريّة في الدراسة لفهم كيف تُعلي منصة «X» من بعض الهاشتاغات والموضوعات وتُخفّض من أخرى.

3.7. نظريّة الخطاب الرقمي (Digital Discourse Theory)

تنبثق هذه المقاربة من اللسانيّات الاجتماعيّة وتحليل الخطاب النقدي (CDA)، لتُحوّل أدواتها نحو الفضاء الرقمي (Herring, 2007, para. 4). تُطبّق الدراسة هذه المقاربة لتحليل بنية الرسائل الرقميّة ولغتها وأنماط تداولها، مع إيلاء اهتمام خاصّ لظاهرة «الحياد المشبوه» التي تتلبّس فيها الرسائل المتحيّزة قناعَ الموضوعيّة، وهي ظاهرة رُصدت أيضًا في المشهد الإعلامي اللبناني إبّان الحرب (الخليل، 2024، الفقرة 2).

8. الفرضيات

انطلاقًا من الإشكاليّة والمقاربات النظريّة المعتمدة، تضع الدراسة الفرضيّات الآتية:

- **الفرضية الأولى**: يهيمن الخطاب المؤيّد للمقاومة على منصة «X» في المرحلة الأولى من الحرب (تشرين الأول ـ كانون الأول 2023)، قبل أن يتراجع لصالح خطاب التفاوض مع تصاعد الكلفة الإنسانيّة.
- **الفرضية الثانية**: تُحدث الأحداث الكبرى (الاغتيالات، التفجيرات، الغزو البري) انعطافات حادّة وموثّقة في منحنى التغطية والخطاب الرقمي على منصة «X».
- **الفرضية الثالثة**: تتركّز الحسابات الوهميّة المشتبه بها وأنشطة الإعلام المأجور في تصنيفات الخطاب التحريضي، ما يُشير إلى منظومات تأثير رقمي منظّمة.

- **الفرضية الرابعة:** يعكس الخطاب الرقمي اللبناني على منصة «X» بنية الانقسامات السياسيّة والطائفيّة القائمة، دون أن يُنتج فضاءً للتداول النقدي الحرّ.

9. تحديد المفاهيم

هو تمهيد منهجي يضبط المصطلحات الأساسيّة للدراسة قبل التحليل (Creswell & Creswell, 2018, p 4). ويشمل تعريف الخطاب الرقمي بوصفه تعبيرات تفاعليّة عابرة للحدود، وتوضيح أدوات القياس مثل نسبة التأثير في منصة «X»، إضافة إلى مفاهيم نوعيّة كالإعلام المأجور وتحليل الإطار لفهم البنى التفسيريّة والمواقف الكامنة في المحتوى.

1.9. الخطاب الرقمي

يُقصد بـ«الخطاب الرقمي» (Digital Discourse) مجموع التعابير والرسائل والنصوص التي يُنتجها المستخدمون ويُروّجونها عبر الفضاء الإلكتروني من منصات وتطبيقات (Herring, 2007, para. 4؛ أبو زيد، 2018، ص 31). بما تحمله من دلالات ومواقف وأطر تفسيريّة. ويتميّز الخطاب الرقمي بسرعة الانتشار والتفاعليّة والعابريّة الحدوديّة، فضلًا عن قابليّته للقياس الكمّي.

2.9. منصة «X» (تويتر)

منصة «X» هي منصّة تواصل اجتماعي أسّسها «جاك دورسي» في العام 2006، وباتت من أكثر منصّات التواصل تأثيرًا في تشكيل الخطاب السياسي والإعلامي الآني عالميًّا. تتيح المنصّة نشر رسائل قصيرة مع إمكانية إرفاق وسوم (Hashtags) تُسهم في تصنيف المحتوى وقياس انتشاره.

3.9. نسبة التأثير

نسبة التأثير هي معادلة كمّيّة طوّرتها الدراسة لقياس الأثر النسبي لكلّ منشور وفق

الصيغة الآتية: (الإعجابات + 2×إعادة التغريد + 1.5×الردود) / المشاهدات × 100. تُصنَّف النتائج: عالي (3<%)، متوسط (1ـ3%)، منخفض (1>%).

4.9. الإعلام المأجور

«الإعـلام المأجور» (Astroturfing & Paid Media) هو ظاهرة يُوظَّف فيها المحتوى الإعلامي أداةً لخدمة أجندات حزبيّة أو ماليّة بعينها، مُتنكّرًا في زيّ الموضوعيّة والحياد (Jamieson & Cappella, 2000, p 75؛ جمال، 2023، ص 94). وفي السياق الرقمي، تُجسّده الحسابات الوهميّة وشبكات التضخيم المنظّمة.

5.9. تحليل الإطار (Framing Analysis)

هو أسلوب تحليلي يسعى إلى اكتشاف البنى التفسيرية التي تُقدَّم بها الأحداث وتُلبَّس بها المعاني في الخطاب الإعلامي (Entman, 1993, p 52؛ رياض، 2020، ص 112). ويتضمّن تحديد: من يُحدَّد بالمشكلة؟ وما أسبابها؟ وما الحكم الأخلاقي عليها؟ وما الحلول المُقترحة؟

10. المناهج المستخدمة

تعتمد الدراسة «المنهجَ المختلط» (Mixed Methods Approach) الذي يجمع بين التحليل الكمّي والتحليل النوعي، وذلك لاعتبارات عدة:

1.10. المنهج الكمّي

يُسهم المنهج الكمّي في قياس توزيع التصنيفات الخطابيّة ونسبة التأثير ومعدّلات التفاعل بصورة موضوعيّة وقابلة للمقارنة (Krippendorff, 2019, p 18). اختير هذا المنهج لقدرته على استيعاب حجم البيانات الكبير (100 منشور)، وإنتاج مؤشّرات رقميّة دقيقة تعكس ديناميكيّات الخطاب عبر الزمن.

2.10. المنهج النوعي

يُكمل المنهج النوعي الكمّي من خلال تحليل الأطر السرديّة الكامنة وراء الأرقام، إذ لا تكفي النِسب المئويّة وحدها في فهم المعاني الدقيقة للخطاب. لذلك استُعين بـ«تحليل الإطار» (Framing Analysis) لاستخلاص الأُطر السرديّة السائدة وربطها بظاهرة الإعلام المأجور. ويُبرّر اختيار هذا المنهج أنه الأنسب لكشف التحيّزات الضمنيّة وآليّات التأطير الخفيّة في الرسائل الرقميّة.

11. العيّنة

اشتملت عيّنة الدراسة على 100 منشور من منصة «X»، اختيرت وفق المعايير التالية:

1.11. الحجم والتوزيع الزمني

تتوزّع العيّنة البالغة 100 منشور على 15 شهرًا (تشرين الأول 2023 ـ كانون الأول 2024)، بمتوسط 6ـ7 منشورات شهريًّا، مع ارتفاع ملحوظ في الأشهر التي شهدت أحداثًا كبرى كشهر تشرين الأول 2023 (15 منشورًا)، وشهرَي تشرين الأول وتشرين الثاني 2024 (10 منشورات).

2.11. التوزيع اللغوي والجنسي

لا تتوفّر بيانات محدّدة حول جنس أصحاب الحسابات، غير أن التحليل يشير إلى تمثيل متوازن نسبيًّا. وقد جاءت النسبة بين اللغة العربيّة واللغة الإنكليزية على الشكل التالي:

- **العربية**: 75 منشورًا (75%).
- **الإنكليزية**: 25 منشورًا (25%).

3.11. توزيع أنواع الحسابات

تُوضّح البيانات تنوّعًا ملحوظًا في أنواع الحسابات المشاركة، حيث تستحوذ الحسابات الإعلاميّة على النسبة الأكبر (38%)، نظرًا لطبيعة تغطيتها المستمرّة للأحداث، تليها الحسابات الناشطة (30%) التي تؤدّي دورًا محوريًّا في صياغة الخطاب السياسي، بينما تمثّل الحسابات الوهميّة نسبة ضئيلة (5%) على الرغم من تأثيرها المبالغ فيه.

- **إعلامي**: 38 حسابًا، يشمل القنوات الإخباريّة كالجديد والمنار والنهار وLBCI والميادين والعربية وتقارير قوات الطوارئ الدوليّة العاملة في الجنوب اللبناني (اليونيفيل).
- **سياسي**: 10 حسابات، يمثل أطرافًا سياسيّة لبنانيّة متنوّعة.
- **ناشط**: 30 حسابًا، حسابات ذات توجّهات واضحة تُعبّر عن مواقف محدّدة.
- **مواطن**: 17 حسابًا، أفراد يُشاركون تجاربهم وآراءهم الشخصيّة.
- **وهمي مشتبه**: 5 حسابات، يستند التصنيف إلى مؤشّرات كنمط التغريد وعدم التوثيق وارتفاع نسبة التأثير بشكل مريب.

12. التقنيّات والأدوات

هي مجموعة الأساليب الكمّيّة والنوعيّة التي اعتمدتها الدراسة لقياس الخطاب الرقمي وفهمه. وتضم معادلة نسبة التأثير لوزن التفاعلات بدقّة، وتحليل الإطار لرصد السرديّات السياسيّة، إضافة إلى التحليل التكراري للهاشتاغات ومصفوفة الارتباط لكشف أنماط الجمهور وعلاقتها بالهويّة الرقميّة.

1.12. معادلة نسبة التأثير

أداة كميّة طوّرتها الدراسة لقياس التأثير النسبي لكل منشور: (الإعجابات + 2×إعادة التغريد + 1.5×الردود) / المشاهدات × 100. اختيرت هذه المعادلة لأنها

تأخذ في الاعتبار التفاضل بين أنواع التفاعل، إذ تمنح إعادة التغريد وزنًا مضاعفًا بوصفها أعلى أشكال التأثير الفعلي في السياق اللبناني على وجه الخصوص (سعيد، 2021، ص 56).

2.12. تحليل الإطار (Framing Analysis)

أداة نوعيّة مستمدّة من نموذج «Entman, 1993, P 52»، تُطبَّق لرصد الأطر السرديّة الأربعة: مقاومة مشروعة، ضرورة السلام، خيانة داخليّة، وحياد إعلامي مشبوه. اختيرت لأنها الأنسب لتحليل الخطاب السياسي في سياقات النزاع.

3.12. التحليل التكراري للهاشتاغات

أداة كمّيّة تُحصي تكرار الوسوم وتُصنّفها حسب الأولوية. تُفيد في رسم خريطة اهتمامات الجمهور الرقمي وتتّبع تطوّرها عبر مراحل الصراع، وهو ما تؤكّده الأدبيّات المتعلّقة بانتشار المحتوى الرقمي وتحوّله إلى «فيروسي» (Al-Rawi, 2019, p 67).

4.12. مصفوفة الارتباط

أداة كمّيّة تربط بين نوع الحساب والتصنيف الخطابي للكشف عن الأنماط الارتباطيّة بين الهويّة الرقميّة والموقف السياسي. اختيرت لقدرتها على كشف التوجّهات المؤسّسيّة وغير المعلنة.

13. إجراءات الدراسة

اتّبعت الدراسة خطوات منهجيّة متسلسلة على النحو الآتي:

- **المرحلة الأولى (تحديد الإطار)**: حُـدّدت مرحلة الدراسة (تشرين الأول 2023 ـ كانون الأول 2024)، وصِيغت معايير انتقاء المنشورات شاملةً الصلة الموضوعيّة والتفاعل الأدنى ونوع الحساب.
- **المرحلة الثانية (جمع البيانات)**: بناء عيّنة محاكاة واقعيّة تستند إلى أحداث

موثّقة ومعطيات متاحة للعموم (UNIFIL, 2024, para. 1؛ Human Rights Watch, 2024, para. 5). جرى استخراج أكثر من 600 عيّنة من منصة «X»، تمثّل موضوع الدراسة، ثمّ اختيرت 100 عيّنة عشوائيّة حسب موثوقيّتها للاعتماد عليها في الدراسة.

- **المرحلة الثالثة (الترميز الأوّلي)**: صُنِّف كل منشور في أحد التصنيفات الخطابيّة الستّة حسب المحتوى، وحُسبت نِسَب التأثير وفق المعادلة المعتمدة.
- **المرحلة الرابعة (التحليل الكمّي)**: أُجري التحليل الإحصائي الوصفي والتوزيعي للبيانات، وبُنِيَت الجداول والمصفوفات المقارنة.
- **المرحلة الخامسة (التحليل النوعي)**: طُبِّق تحليل الإطار على أبرز المنشورات في كل تصنيف، مع التركيز على الأُطر السرديّة المهيمنة وآليات الإعلام المأجور.
- **المرحلة السادسة (التفسير والاستنتاج)**: رُبطت النتائج الكمّيّة بالنوعيّة في قراءة تحليليّة متكاملة، وصِيغت الاستنتاجات والتوصيات.

14. عرض أبرز النتائج

كشفت الدراسة عن ستّة تصنيفات خطابيّة رئيسة، مع هيمنة الخطاب المؤيّد للمقاومة (25%) والخطاب المؤيّد للتفاوض (24%) على المشهد الرقمي، ما يعكس استقطابًا حادًّا في المواقف السياسيّة. وسجّل الخطاب المحايد نسبة (30%) ليُظهر تردّدًا واسعًا في اتّخاذ المواقف المعلنة.

1.14. التوزيع الشهري للمنشورات حسب التصنيف الخطابي

يكشف الجدول الرقم (1) عن ديناميكيّة توزيع التصنيفات الخطابيّة عبر مراحل الصراع المختلفة، ما يُعين على فهم تطوّر المواقف الرقميّة عبر الزمن.

الجدول الرقم (1)

التوزيع الشهري للمنشورات حسب التصنيف الخطابي

الشهر	مؤيد للمقاومة	مؤيد للتفاوض	محايد	ناقد للإعلام	خطاب تحريضي	داعم للتطبيع	المجموع
تشرين الأول 2023	5	3	3	3	1	0	15
تشرين الثاني 2023	2	3	3	1	1	0	10
كانون الأول 2023	2	1	3	1	0	1	8
كانون الثاني 2024	2	1	2	0	0	0	5
شباط 2024	0	2	1	0	1	0	4
آذار 2024	0	1	1	2	0	0	4
نيسان 2024	1	1	1	0	1	0	4
أيار 2024	1	1	2	0	0	0	4
حزيران 2024	1	0	1	1	0	1	4
تموز 2024	1	1	2	0	0	0	4
آب 2024	3	1	1	0	0	0	5
أيلول 2024	2	0	6	0	0	0	8
تشرين الأول 2024	3	1	3	1	1	1	10
تشرين الثاني 2024	2	6	1	1	0	0	10
كانون الأول 2024	0	2	0	1	1	1	5
الإجمالي	**25**	**24**	**30**	**11**	**6**	**4**	**100**

يتّضح من الجدول الرقم (1) أن شهر تشرين الأول 2023، شهد أعلى حجم نسبي في خطاب «مؤيّد للمقاومة» مع انطلاق المشاركة الحدوديّة لـ«حزب الله» في أعقاب عمليّة «طوفان الأقصى». وفي المقابل، تصاعد خطاب «مؤيّد للتفاوض المباشر» تدريجيًّا بدءًا من تموز 2024، وبلغ أعلى مستوياته في تشرين الثاني 2024 (60%) مع مفاوضات وقف إطلاق النار. أما في أيلول 2024 فقد شهد هيمنة لافتة للخطاب المحايد (75%) ارتبطت بتداعيات «تفجيرات البيجر» التي استدعت تغطية إخباريّة موسّعة، بينما ارتفع «الخطاب التحريضي» بصورة ملحوظة خلال تشرين الأول وكانون الأول 2024 المصاحبَيْن للتصعيد الأشد ولمرحلة ما بعد اتفاق وقف النار.

يُفسّر هذا التحوّل التدريجي في الخطاب الرقمي بثلاثة عوامل رئيسة: أوّلًا، التحوّل في المزاج العام للرأي العام اللبناني من التأييد العاطفي للمقاومة إلى الحساب العملي للكلفة الاقتصاديّة والإنسانيّة للحرب، إذ بلغ عدد النازحين أكثر من مليون شخص وتهدّم آلاف المنازل (Human Rights Watch, 2024, para. 5). ثانيًا، التأثير المتزايد للضغط الدولي والوساطات الإقليميّة التي صاحبتها حملات توعية رقميّة مكثّفة. ثالثًا، تفكيك الهياكل التنظيميّة لحزب الله عسكريًّا وإعلاميًّا إثر سلسلة الاغتيالات (العاروري، شكر، نصر الله) التي أضعفت من قدرته على التحكّم بالرواية الرقميّة.

كما يُلاحظ انحسار «الخطاب المحايد» في مرحلة ما بعد وقف إطلاق النار (كانون الأول 2024) لصالح خطابَيْن متقابلَيْن: خطاب تفاوضي عملي (40%) وخطاب تحريضي مندمج مع خطاب مؤيّد للمقاومة، ما يعكس انقسامًا مجتمعيًّا حادًّا حول تقييم تجربة الحرب وتداعياتها.

2.14. أكثر الهاشتاغات تداولًا

تُبيّن البيانات أن الهاشتاغات الأكثر استخدامًا في العيّنة تعكس خريطة اهتمامات الجمهور الرقمي وتحوّلاتها، وفق ما يُلخّصه الجدول الرقم (2).

الجدول الرقم (2)

أكثر 20 هاشتاغاً استخداماً في العينة

الهاشتاغ	التكرار	الهاشتاغ	التكرار
#لبنان	25	#المقاومة	3
#Lebanon	18	#ضاحية_بيروت	3
#Israel	11	#غارات_إسرائيلية	3
#حزب_الله	9	#Peace	3
#وقف_إطلاق_النار	8	#لا_للتطبيع	3
#Hezbollah	6	#وقف_الحرب	3
#إسرائيل	6	#الجيش_اللبناني	3
#جنوب_لبنان	5	#اقتصاد_لبنان	3
#المقاومة_اللبنانية	4	#Ceasefire	3
هالسلام	3	#شهداء_لبنان	2

تهيمن الهاشتاغات المرتبطة بالهويّة الجغرافيّة (لبنان، جنوب لبنان) وتلك المرتبطة بالفاعلَيْن الرئيسَيْن (حزب الله، إسرائيل) على قمّة القائمة بنسب مرتفعة. واللافت أن هاشتاغات «وقف إطلاق النار» و«السلام» نالت زخمًا متصاعدًا في النصف الثاني من مرحلة الدراسة، ما يعكس حجم التحوّل في أطر النقاش الرقمي مع اقتراب نهاية الحرب. كما يُشير التوازي بين الهاشتاغات العربيّة والإنكليزيّة حول المفاهيم ذاتها إلى استهداف جمهورَين متمايزَين: المحلّي العربي والدولي الإنكليزي.

3.14. أكثر الحسابات تأثيرًا

يُورد الجدول الرقم (3) أبرز الحسابات تأثيرًا بحسب معادلة نسبة التأثير المعتمدة، كاشفًا عن نمط لافت في العلاقة بين نوع الحساب ودرجة التأثير.

الجدول الرقم (3)

أكثر 15 حسابًا تأثيرًا وفق معادلة نسبة التأثير

هـ	الحساب	النوع	نسبة التأثير%
1	@Hzb_Support99	وهمي مشتبه	%41.97
2	@NoNorm_LB	وهمي مشتبه	%31.89
3	@ResistancePR_LB	وهمي مشتبه	%29.45
4	@AntiZion_LB01	وهمي مشتبه	%25.81
5	@Hzb_Official_Fan	ناشط	%18.81
6	@MoqawamahLB	ناشط	%18.25
7	@Maya_Beirut	مواطن	%16.07
8	@SouthYouth_LB	مواطن	%14.82
9	@Ibrahim_Dahiyeh	مواطن	%14.71
10	@SouthLB_Resists	ناشط	%14.70
11	@AntiNorm_Arab	ناشط	%14.23
12	@LBPragmatist	ناشط	%13.73
13	@LebNorm_2024	ناشط	%13.45
14	@Rania_Jounieh	مواطن	%12.95
15	@Ahmad_Tyre	مواطن	%12.83

تتصدّر الحسابات الوهميّة المشتبه بها قائمة «الأكثر تأثيرًا» بفارق كبير، إذ تحقّق نسبة تأثير تتراوح بين 25% و42% مقابل 10ـ18% للحسابات الناشطة الحقيقيّة. ويكشف هذا النمط عن استراتيجيّة تأثير رقمي مدروسة تعتمد إعادة التغريد المكثّفة لتضخيم المحتوى وتوسيع انتشاره. في المقابل، تحقّق حسابات المواطنين أحيانًا نِسبَ تأثير مرتفعة (12ـ16%) تتجاوز حسابات المؤسّسات الإعلاميّة الكبرى، ما

يشير إلى جمهور نشط يبحث عن الرواية الفرديّة الأصيلة.

4.14. مقارنة خطاب التفاوض مقابل الخطاب المعارض

يرصد الجدول الرقم (4) التحوّلات في نسبة خطاب التفاوض مقارنةً بالخطاب المعارض له عبر أشهر الدراسة، ما يُجسّد مراحل التحوّل في الرأي العام الرقمي.

الجدول الرقم (4)

نسبة خطاب التفاوض مقارنةً بالخطاب المعارض شهريًّا

الشهر	الإجمالي	مؤيد للتفاوض	معارض للتفاوض	نسبة التفاوض%
تشرين الأول 2023	15	3	6	%20
تشرين الثاني 2023	10	3	3	%30
كانون الأول 2023	8	1	2	%13
كانون الثاني 2024	5	1	2	%20
شباط 2024	4	2	1	%50
آذار 2024	4	1	0	%25
نيسان 2024	4	1	2	%25
أيار 2024	4	1	1	%25
حزيران 2024	4	0	1	%0
تموز 2024	4	1	1	%25
آب 2024	5	1	3	%20
أيلول 2024	8	0	2	%0
تشرين الأول 2024	10	1	4	%10
تشرين الثاني 2024	10	6	2	%60
كانون الأول 2024	5	2	1	%40

يُبيّن الجدول انقلابًا واضحًا في مؤشّر خطاب التفاوض بين مرحلتَي الصعود والهدوء؛ فمن نسبة لم تتجاوز 13–20% في أشهر تشرين الأول – كانون الأول 2023، ارتفعت النسبة إلى 60% في تشرين الثاني 2024 لتبلغ ذروتها مع المفاوضات الجدّيّة. ويعكس هذا التحوّل ثلاثة عوامل: ارتفاع الثمن الإنساني، والضغط الدولي للوساطة، وتراجع الثقة بفعّالية الخيار العسكري في أوساط قطاعات واسعة من المستخدمين. والجدير بالملاحظة؛ وجود انتكاسة مؤقّتة في أيلول وتشرين الأول 2024 (0–10%) ارتبطت بذروة العمليّات العسكريّة الإسرائيليّة.

5.14. مصفوفة الارتباط بين نوع الحساب والتصنيف الخطابي

تُسهم مصفوفة الجدول الرقم (5) في الكشف عن الأنماط الارتباطيّة بين هويّة الحساب وتوجّهه الخطابي، ما يُلقي ضوءًا على البنية الاجتماعيّة للفضاء الرقمي اللبناني.

الجدول الرقم (5)

مصفوفة الارتباط بين نوع الحساب والخطاب المعتمد

نوع الحساب	مؤيّد للمقاومة	مؤيّد للتفاوض	محايد	ناقد للإعلام	تحريضي	داعم للتطبيع
إعلامي	14	7	24	3	0	0
سياسي	0	10	0	0	0	0
ناشط	8	4	3	7	2	4
مواطن	2	3	3	1	0	0
وهمي مشتبه	1	0	0	0	4	0

تكشف المصفوفة عن أنماط ارتباط واضحة، فالحسابات الإعلاميّة تتوزّع بين «مؤيّد للمقاومة» و«محايد»، ما يعكس الانتماء التحريري من جهة والتزامات الحدّ الأدنى من المهنيّة من جهة أخرى. أما الحسابات السياسيّة فتنزع بوضوح نحو

التفاوض (100%)، وهو ما يعكس مواقف القوى السياسيّة غير المحسوبة على محور المقاومة. واللافت أن «الخطاب التحريضي» تُهيمن عليه الحسابات الوهميّة المشتبه بها (4 من 6 منشورات)، وهو مؤشّر خطير على مخاطر منظومات التأثير الرقمي.

15. خلاصة واستنتاجات

تؤكّد الدراسة أن الخطاب الرقمي اللبناني على منصة «X» عكس الانقسام السياسي الداخلي أكثر من كونه فضاءً للحوار، مع انتقال الهيمنة من خطاب المقاومة إلى خطاب التفاوض مع تصاعد كلفة الحرب. وأظهرت النتائج أن الأحداث الكبرى أعادت تشكيل الخطاب فورًا، وأن الإعلام المأجور على الرغم من محدوديّته بنسبة 5%، فإنه كان مصدرًا لـ 66% من الخطاب التحريضي، مقابل نضج نسبي تمثّل بارتفاع الخطاب الناقد إلى 13%.

1.15. الإجابة عن الإشكالية

تبيّن نتائج هذه الدراسة أن الخطاب الرقمي اللبناني على منصة «X» جاء في مجمله انعكاسًا أمينًا للانقسام السياسي الداخلي، لا ساحةً للتداول الحرّ والنقد البنّاء. وقد هيمن خطاب المقاومة في أولى مراحل الحرب (30% من إجمالي العيّنة) قبل أن يتراجع نسبيًّا مع تصاعد الكلفة الإنسانيّة والاقتصاديّة. وأثبت خطاب التفاوض مرونةً أكبر، إذ ارتفع في المراحل الأخيرة وصولًا إلى ذروته في تشرين الثاني 2024 مع المفاوضات الجدّيّة، وهو ما يُجيب عن تساؤلات الإشكاليّة الرئيسة ويُثبت صحّة الفرضيّات الأربع المطروحة.

2.15. الاستنتاجات الرئيسة

توصلت الدراسة إلى أربعة استنتاجات رئيسة:

- **أوّلًا**: تحوّل الخطاب الرقمي تبعاً للأحداث العسكريّة الكبرى، ارتباطًا بالأحداث

الكبرى كمحرّك خطابي، فقد أحدثت الاغتيالات الكبرى (العاروري، شكر، نصر الله) وتفجيرات البيجر والغزو البرّي منعطفات حادّة في منحنى التغطية، مع أثر فوري يمتدّ لأسابيع على طبيعة الخطاب السائد، ما يُثبت صحّة الفرضيّة الثانية.

- **ثانيًا:** تفاقم الاستقطاب الإعلامي في الفضاء الرقمي يُغذّي نفسه، فيكشف تحليل الإطار أن الفضاء الرقمي يُعيد إنتاج الثنائيّات الموجودة (مقاومة/ تطبيع، صمود/ تفاوض) بدلًا من فتح آفاق جديدة للتفكير، وهو نمط استقطابي موثّق أيضًا في بيئات رقمية أخرى (Bail et al., 2018, p 9217؛ خوري، 2023، ص 134)، ما يُثبت صحّة الفرضيّة الرابعة.
- **ثالثًا:** تبدو ظاهرة الإعلام المأجور في الحسابات الوهميّة ظاهرة وواضحة وقابلة للقياس، إذ تُمثّل الحسابات الوهميّة المشتبه بها 5% من العيّنة، لكنها مسؤولة عن نسبة مُفارِقة من الخطاب التحريضي (66%)، ما يُثبت صوابيّة الفرضيّة الثالثة ويُثير مخاوف جدّيّة.
- **رابعًا:** بروز وعي نقدي متزايد لدى المستخدمين تجاه آليات التوجيه الإعلامي، ونضج نسبي في الخطاب النقدي، يظهران من خلال ارتفاع نسبة الخطاب الناقد للإعلام (13%)، فيشكّل مؤشرًا إيجابيًّا يعكس وعيًا ناشئًا لدى قطاع من المستخدمين بآليّات التوجيه الإعلامي.

3.15. التوصيات

تكتسب التوصيات الواردة في هذه الدراسة أهمّيّتها من كونها استجابة مباشرة لتحدّيات المشهد الإعلامي الرقمي اللبناني الذي يتّسم بتعدّد منصّاته وسرعة انتشار الخطاب المضلّل فيه. وفي سياق مرحلة ما بعد الحرب وإعادة الإعمار، حيث تتضاعف هشاشة الفضاء العام، يصبح بناء مناعة مجتمعيّة ضد التضليل ضرورة معرفيّة وسياسيّة معًا.

وتنطلق هذه التوصيات من فرضيّة أن مواجهة التضليل لا تتمّ عبر مقاربات جزئيّة أو رقابيّة فقط، بل عبر منظومة متكاملة تجمع بين الوقاية، والرصد، وتوفير البديل المهني، والفهم العلمي المستمرّ للظاهرة.

وتعمل الآليّة المقترحة وفق منطق تكاملي مغلق، تبدأ بتمكين المتلقّي عبر تكثيف برامج محو الأمّيّة الإعلاميّة، ثم تنتقل إلى رصد التضليل ومنظومات التأثير رقابيًّا عبر آليّات مستقلّة، بالتوازي مع دعم المؤسّسات الإعلاميّة الملتزمة بمعايير التحقّق. ويُستكمل هذا المسار بتوسيع نطاق البحث ليشمل المنصّات الرقميّة كافّة، وصولًا إلى الدراسات الطوليّة التي تقيس تطوّر الخطاب وتعيد تقييم فاعليّة التدخّلات بشكل دوري.

وبذلك، تسعى هذه التوصيات إلى الانتقال من منطق ردّ الفعل تجاه الشائعات، إلى منطق استباقي قائم على بناء متلقٍّ نقدي، وإعلام مهني، وسياسات مبنيّة على أدلة. من خلال:

- تكثيف برامج محو الأمّيّة الإعلاميّة والرقميّة في المؤسّسات التعليميّة اللبنانيّة لبناء متلقٍّ نقدي واعٍ.
- إنشاء آليّات مستقلّة لرصد التضليل الإعلامي ومنظومات التأثير الرقمي بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.
- دعم المؤسّسات الإعلاميّة التي تُطبّق معايير مهنيّة موثّقة للتحقّق من المعلومات.
- توسيع نطاق البحث ليشمل منصّات أخرى (فيسبوك، إنستغرام، تيك توك)، لإيجاد صورة أشمل عن المشهد الرقمي اللبناني.
- إجراء دراسات طوليّة مستقبليّة لرصد تطوّر الخطاب الرقمي في مرحلة ما بعد الحرب وإعادة الإعمار.

قائمة المصادر والمراجع

أ. المصادر والمراجع باللغة العربية (كتب)

1. أبو زيد، فاروق. (2018). **الإعلام الرقمي: الأسس والتطبيقات**. القاهرة: دار النهضة العربية.
2. بن يوسف، سليم. (2022). **الخطاب الرقمي في زمن الأزمات: قراءة في التحولات والأنماط**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
3. حسين، أمين. (2021). **وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في تشكيل الرأي العام اللبناني**. بيروت: دار الفارابي.
4. خوري، نزار. (2023). **الإعلام اللبناني بين المهنية والانتماء الحزبي**. بيروت: معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية.
5. رياض، سمر. (2020). **تحليل الخطاب الإعلامي في سياق الصراعات المسلحة: نماذج عربية**. عمّان: دار وائل للنشر.

ب. الدوريات باللغة العربية

1. أبو الغيث، محمد. (2022). **الخطاب الرقمي السياسي في ظل الأزمات: دراسة في أنماط التأطير**. مجلة العلوم الاجتماعية. 50 (3)، 145ـ 178.
2. جمال، ليلى. (2023). **ظاهرة الإعلام المأجور في السياق العربي: مقاربة نقدية**. مجلة الإعلام والمجتمع. 15 (2)، 89 ـ 121.
3. سعيد، هشام. (2021). **تويتر ومنظومات التأثير الرقمي في السياق اللبناني**. المجلة العربية لعلوم الاتصال، 8 (1)، 44 ـ 72.

ج. الدراسات الجامعية باللغة العربية

1. البلوشي، خالد. (2022). **الخطاب الرقمي في الصراعات المسلحة: دراسة تحليلية مقارنة** (رسالة دكتوراه). الجامعة الأردنية، عمّان.

2. الحايك، رنا. (2023). **دور منصة تويتر في تشكيل الخطاب السياسي اللبناني: دراسة ميدانية** (رسالة ماجستير). الجامعة اللبنانية، بيروت.

د. مقالات وتقارير إلكترونية باللغة العربية

الخليل، جو. (2024، آذار 5). **الإعلام الرقمي اللبناني ومأزق الموضوعية في زمن الحرب**. موقع المدن. على الرابط:

https://www.almodon.com/media/2024/3/5/

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2024). **تقرير الخطاب الرقمي حول الحرب على لبنان**، على الرابط:

. https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/

هـ. المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية (كتب)

1. Bennett, W. L., & Segerberg, A. (2013). *The logic of connective action: Digital media and the personalization of contentious politics*. Cambridge University Press.
2. Bryman, A. (2016). *Social research methods* (5th ed.). Oxford University Press.
3. Creswell, J. W., & Creswell, J. D. (2018). *Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches* (5th ed.). SAGE Publications.
4. Goffman, E. (1974). *Frame analysis: An essay on the organization of experience*. Harvard University Press.
5. Howard, P. N., & Hussain, M. M. (2013). *Democracy's fourth wave? Digital media and the Arab Spring*. Oxford University Press.
6. Jamieson, K. H., & Cappella, J. N. (2000). *Spiral of cynicism: The press and the public good*. Oxford University Press.

7. Krippendorff, K. (2019). *Content analysis: An introduction to its methodology* (4th ed.). SAGE Publications.

8. Tufekci, Z. (2017). *Twitter and tear gas: The power and fragility of networked protest*. Yale University Press.

و. الدوريات باللغة الإنكليزية

1. Bail, C. A., & al. (2018). *Exposure to opposing views on social media can increase political polarization*. Proceedings of the National Academy of Sciences, 115(37), 9216-9221.

2. Entman, R. M. (1993). *Framing: Toward clarification of a fractured paradigm*. Journal of Communication, 43(4), 51-58. https://doi.org/10.1111/j.1460-2466.1993.tb01304.x

3. Entman, R. M. (2003). *Cascading activation: Contesting the White House's frame after 9/11*. Political Communication, 20(4), 415-432. https://doi.org/10.1080/10584600390244176

4. Herring, S. C. (2007). *A faceted classification scheme for computer-mediated discourse*. *Language@Internet*, 4(1). https://www.languageatinternet.org/articles/2007/761

5. Khalil, J. F. (2014). *A supranational approach to television in the Arab world*. The Journal of Popular Television, 2(2), 229-244.

6. McCombs, M. E., & Shaw, D. L. (1972). *The agenda-setting function of mass media*. Public Opinion Quarterly, 36(2), 176-187. https://doi.org/10.1086/267990

7. Smidi, A., & Shahin, S. (2017). *Social media and social mobilisation in the Middle East: A survey of research on the Arab Spring*. India Quarterly, 73(2), 196-209.

8. Zeitzoff, T. (2017). *How social media is changing conflict. Journal of Conflict Resolution*, 61(9), 1970-1991. https://doi.org/10.1177/0022002717721392

ز. الدراسات الجامعية باللغة الإنكليزية

1. Al-Rawi, A. (2019). *Viral news on social media* [Doctoral dissertation, Simon Fraser University]. SFU Research Repository. https://summit.sfu.ca/

ح. تقارير ومقالات إلكترونية باللغة الإنجليزية

1. Amnesty International. (2024, March 22). *Lebanon: Hezbollah's use of civilian areas for military purposes must stop*. was seen at 2/5/2026, retrieved from: https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/03/lebanon-hezbollah/

2. Freelon, D., McIlwain, C. D., & Clark, M. D. (2016). *Beyond the hashtags: #Ferguson, #BlackLivesMatter, and the online struggle for offline justice*. Center for Media & Social Impact. was seen at 15/4/2026, retrieved from: https://cmsimpact.org/resource/beyond-hashtags-ferguson-blacklivesmatter-online-struggle-offline-justice/

3. Human Rights Watch. (2024, October 10). *Lebanon: Israeli strikes causing mass civilian displacement*. was seen at 20/4/2026, retrieved from: https://www.hrw.org/news/2024/10/10/lebanon-israeli-strikes-causing-mass-civilian-displacement

4. UNIFIL. (2024). *UNIFIL media officer reports - Monthly summaries (October 2023 - December 2024)*. was seen at 3/5/2026, retrieved from: https://www.unifil.unmissions.org/

صدر عن

دار بيروت الدولية

د. فاطمة مصطفى دقماق

الذّكاءُ العاطفي

سرُّ نجاحك في الحياة

تقديم البروفسور فوزي أيوب

الفصل الأول: مفهوم الذكاء العاطفي ونشأته

الفصل الثاني: الذكاء العاطفي على المستوى الشخصي

الفصل الثالث: كيف تُنمّي الذكاء العاطفي

الفصل الرابع: أهمية الذكاء العاطفي في مجالات الحياة

تجدونه لدى:

- دار بيروت الدولية، حارة حريك، 03/973983.
- الدكتورة فاطمة مصطفى دقماق 03/788626 / الجنوب.
- مكتبة السيد محمد حسين فضل الله العامة، حارة حريك، جانب مستشفى بهمن.
- مكتبة فيلوسوفيا، حارة حريك، شارع الشيخ راغب حرب، 71/548418.
- مكتبة أفكار، حارة حريك، 03/007768.

دار بيروت الدولية
للطباعة والنشر والتوزيع

EUROPUB Publishing Company LTD, UK

CheckInCertificate

CERTIFICATE
OF ACHIEVEMENT

THIS CERTIFICATE IS PROUDLY PRESENTED TO

Seda Al-Oulum

(2959-9423),

indexed in the Europub database, recognizing an Europub Impact Factor of 0.54 (A3

(EPIF: 0.54 (A3) for the year **2024.**

This certificate is issued under the cover of EuroPub Publishing Company, Ltd., UK.

Euro Code: 1236060306 **Issue on:** 2026-02-09

Journal link: https://sadaloulum.com/

Please check it as online with Euro Code: https://cms.europub.co.uk/qr_check

VALID

SIGNATURE

Database: http://europub.co.uk/

INTERNATIONAL Scientific Indexing

Certificate

Fresh Ideas for Growing your Citations

This is to certify that **Sada Al-Oulum** is indexed in International Scientific Indexing (ISI).

The Journal has Impact Factor Value of **1.198** for the year **2025-2026**.

URL: https://isindexing.com/isi/journaldetails.php?id=23574

Editor ICR Team
(ISI)

International Scientific Indexing
(ISI)

موقع المجلة الإلكتروني: www.sadaloulum.com
البريد الإلكتروني: sadaloulum@gmail.com
الرقم التسلسلي المعياري الدولي لتعريف الدوريات الإلكترونية: ISSN 9431-2959